بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

القضايا النحوية
في كتاب الكامل للمبرد

إعداد

ميسون عبد الرؤوف أبو طبنجة

إشراف

الدكتور رسلان بني ياسين

١٩٩٨-١٩٩٩م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

القضايا النحوية

في كتاب الكامل للمبرد

إعداد

ميسون عبد الرؤوف أبو طبنجة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

جامعة اليرموك – كلية الآداب

قسم اللغة العربية – تخصص اللغة والنحو

لجنة المناقشة .

الدكتور رسلان بني ياسين.....مشرفاً

الدكتور علي الحمد.....عضواً

الدكتور عبد الحميد الأقطش.....عضواً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى من ضحيا بسعادتهما من أجل أن ينعم أبناؤهما بنعيم العلم والمعرفة

"أبي وأمي" العزيزين.

أقدم لهما أول نتاج تضحياتهما

إلى من تمثلت به روح الأخوة والصداقة فكان مثالا للأخ الحبيب

أخي منصور

أهديه هذا النتاج تجلة واحتراما

ميسون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الفهرس	د
مقدمة	١
* التمهيد:	٣
– المبرد ، حياته وآثاره	٣
– النحو في كتاب الكامل	٦
– منهج المبرد في كتاب الكامل	٧
الفصل الأول **قضايا المنصوبات في كتاب الكامل**	١٠
– حذف عامل المصدر	١١
– وقوع المصدر المؤول موقع المفعول له	١٤
– عامل نصب المفعول معه	١٧
متى يرفع الاسم بعد واو مع	١٩
النصب على نزع الخافض	٢٢
عامل نصب الاسم المشغول عنه	٢٤
حكم المنادى العلم الموصوف بابن	٢٧
حكم المنادى المضاف المكرر	٢٨
أسماء لازمت النداء	٣٠
الاسم المنصوب على الإختصاص	٣٢
نصب الحال بعامل مضمر	٣٦
أسماء توضع موضع المصادر التي تكون حالاً	٣٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نصب النعت على الحال إذا تقدم	٣٨
حكم المستثنى الواقع بعد إلا	٣٩
حكم المستثنى المتقدم	٤١
الفصل الثاني **قضايا المجرورات في كتاب الكامل**	٤٤
- تناوب حرف الجر	٤٥
- اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه	٤٩
- إضافة الشيء إلى نفسه	٥٢
- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه	٥٤
- إضافة أفعل التفضيل	٥٧
- إضافة قبل وبعد وقدام	٥٨
- إضافة ريث وعوض	٦١
- إضافة عَلُ	٦٢
- إضافة ذو	٦٤
- إضافة آية	٦٥
الفصل الثالث **قضايا التوابع في كتاب الكامل**	٦٦
- تقديم النعت على المنعوت	٦٧
- النعت بالمصدر	٦٧
- قطع النعت	٦٩
- حذف المنعوت	٧١
- دلالة واو العطف	٧٢
- العطف على الضمير المرفوع أو المنصوب	٧٤
- العطف على الضمير المخفوض	٧٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

– العطف على معمولي عاملين	٧٧
– أنواع البدل	٨٠
– بدل الظاهر من المضمر	٨١
– بدل الفعل من الفعل	٨٣
الفصل الرابع **قضايا الأدوات في كتاب الكامل**	**٨٥**
– همزة الاستفهام	٨٦
– حذفها	٨٦
– معانيها	٨٨
– أمَّا وإما	٩٠
– الفرق بين (أم)، و(أو)	٩٣
– إنْ	٩٥
– كأين وكذا	٩٩
– لو	١٠١
– لولا	١٠٦
– "ما" الزائدة	١٠٩
– مَهْيَمْ	١١٢
– واو القسم	١١٤
– واو رب	١١٦
– واو مع	١١٧
فهرس المصادر والمراجع	١٢٧
– الملخص وأهم النتائج	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين: والصلاة والسلام على أشرف النبيين محمد وعلى آله وصحبه ومن والاهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

فإن محاولة دراسة النحو العربي لا بُدَّ أن يَبدأ من أمهات المصادر وأهم الكتب القديمة، وذلك ليسنح للدارس معرفة طرق النحاة القدماء في تناول اللغة وإظهار كثير من القضايا النحوية التي قد تظلُّ خافيةً على غير المتصل بهذه الكتب، وبذلك يتزوَّد بدعامة قوية وصلبة يتمكن من خلالها الصُّعود بتفكيره النحوي دون الخوف من أن يكون قد نقضه القدماء.

هذا ما دعاني إلى دراسة كتابٍ أتمكن من خلاله الاطلاع الواسع على كتب النحو القديمة.

وتعود فكرة هذا الكتاب إلى أستاذي الدكتور عفيف عبد الرحمن حيث نبهني إلى زخم مادة كتاب "الكامل في الأدب" النحوية.

والجهد العلمي الذي كان علي القيام به هو تناول القضايا النحوية التي وردت في كتاب الكامل ثم موازنتها بما جاء في كتابه "المقتضب" وكتاب سيبويه لتأصيل منابع هذه القضايا ومن ثم تتبعها في كتب النحو الأخرى حتى كنت أصل في بعض القضايا إلى كتب النحو الحديثة إذا كان الأمر لازماً.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقوم على المنهج الوصفي في مسألة حصر النصوص واستقرائها وعرضها وإبداء الرأي في بعضٍ منها، وكان لا بد من الرجوع إلى العديد من المصادر القديمة كالكتب النحوية إضافة إلى كتب التفسير، والقراءات، والمعاجم، ودواوين الشعر، والأمثال لتوثيق الشواهد.

وقد جاء البحث محتوياً على تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، خصص التمهيد لتقديم نبذة قصيرة عن حياة المبرد وآثاره، ثم وضع ملامح حول القضايا النحوية التي وردت في الكامل وما تميزت به عما جاء في المقتضب، ثم دراسة قصيرة لمنهج المبرد في كتاب الكامل .

والفصل الأول تضمَّن الحديث عن المنصوبات في كتاب الكامل وقد بحثت هذه القضايا من كتاب الكامل والمقتضب وكتاب سيبويه بشكل رئيسي ثم تتبعتها من كتب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحو الأخرى قديمها وحديثها وكانت هذه هي الطريقة التي اتبعتها في تناول كل القضايا في الفصول الأخرى .

والفصل الثاني من الدراسة أفرد بدراسة المجرورات في كتاب الكامل وتضمن قضية تناوب حروف الجر وبعض القضايا التي تختص بإضافة الأسماء، وإضافة الظروف.

ويتناول الفصل الثالث قضايا التوابع في كتاب الكامل وهي النعت والعطف والبدل.

أما الفصل الرابع والأخير فقد توقف فيه البحث عند دراسة الأدوات التي وردت في الكامل، وقد وضعتها مرتبة على حروف المعجم ابتداءً من همزة الاستفهام وحتى واو ربَ، وقد ركز المبرد على ذكر الأدوات التي لها اثر في المعنى كحذف همزة الاستفهام، و"ما" الزائدة، و"إن" الزائدة، و"مَهْيَمْ"، والفرق بين "أم" و"أو"، و"أما" و"إمّا"، وغيرها.

وقد لخصت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها خلال مسيرة البحث.

وبعد،

فإنه يحضرني قول العماد الأصفهاني "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر".

لذلك فإني لا أدعي العصمة من الخطأ بل ما جاء في هذا البحث يحتمل المناقشة والرد، فهذا نتاج المبتدئ فما كان من صواب فمن فضل الله، وما كان من هفوات فمن نفسي وحسبي أني توخيت الصواب.

وإذا كان من الواجب علي أن أذكر أهل الفضل لفضلهم وأن أرد الحق لأهله فإني أتقدم بجزيل شكري وثنائي العظيم لأستاذي الدكتور عفيف عبد الرحمن الذي كانت معه البداية وإلى أستاذي الدكتور رسلان بني ياسين الذي تفضّل عليَّ بقبول الإشراف والتوجيه لهذه الدراسة كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة أساتذي الدكتور علي الحمد، والدكتور عبد الحميد الأقطش.

والله أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

والله ولي التوفيق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد:

*** المبرد حياته وآثاره**

*** النحو في كتاب الكامل**

*** منهج المبرد في كتاب الكامل**

* المبرد حياته وآثاره

- نسبه ولقبه

هو "محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمَيْر بن حسّان بن سُلَيْم بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن بلال بن عبد الله بن عوف بن اسلم بن ثمالة بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد ويقال: الأزد بن غوث"[1]، الملقب بالمبرد منسوبٌ إلى ثمالة، وهي قبيلة من الأزد، وقد سميت بالثمالة، " لإنهم شهدوا حربا فني فيها أكثرهم ، فقال الناس ما بقي منهم إلا ثمالة "[2] وذكر الفيروز أبادي في قاموسه سبباً آخر لتسميتهم بالثمالة فقال : " إن جدهم عوف بن أسلم لقب بالثمالة لأنه أطعم قومه وسقاهم لبناً بثمالته " [3]

- مولده

اختلف العلماء في تحديد السنة التي ولد فيها المبرد ، فذكر بعضهم أنه ولد سنة (٢٠٧هـ) [4] ، وقيل (٢٠٦هـ) [5] ، وذكر آخرون أنه ولد سنة (٢١٠ هـ) ، وهذا هو الرأي الغالب فقد ذكر الصيرافي أن مولده كان " فيما خبرنا به أبو بن السراج وأبو علي في سنة عشر ومائتين " [6]

---

(1) الفهرست، ص٩٣.

(2) وفيات الاعيان ٣٢٠/٤

(3) القاموس المحيط ، مادة الثملة .

(4) الفهرست ص ٩٣ ، وانظر وفيات الأعيان ٣١٩/٤ ، وطبقات المفسرين ٢٧٠/٢ .

(5) لسان الميزان ، ٤٣٢/٥ .

(6) اخبار النحويين البصريين ومراتبهم ، ص١١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ثقافته

كان أبو العباس محمد بن يزيد من أكبر شيوخ النحو في زمانه ، وقد تزعم مدرسة البصرة لما يقرب من نصف قرن ، وكان " من العلم وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وملوكية المجالسة ، وكرم العشرة ، وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقرب الإفهام ، ووضوح الشرح ، وعذوبة المنطق ، على ما ليس عليه أحد " [1] .

وبالإضافة إلى علوم العربية فقد كان المبرد متقدما في علوم القران فقال السيوطي : " سمعت أبا بكر بالمجاهد يقول : " مارأيت أحسن جواباً من المبرد في معاني القران فيما ليس فيه قولٌ لمتقدم ... " [2] .

تلقى المبرد علومه على شيوخ النحو واللغة والصرف، فأخذ عن أبي عمر الجرمي ، وأبي عثمان المازني وقرأ عليهما كتاب سيبويه وأخذ عن أبي حاتم السجستاني [3] .

- آثاره

صنف المبرد عدداً كبيراً من الكتب التي اختلفت مواضيعها لإختلاف العلوم وأنواع الثقافات التي أحاط بها من نحوٍ ، وصرفٍ ، وتاريخٍ ، وعروضٍ ، وعلوم قران، وغيرها ، ومعظم هذه الكتب لم يصل إلينا سوى أسماءها ومن مؤلفاته المطبوعة :

١-الكامل في الأدب ، وهو من أشهر كتب الأدب عامةً ، وسنتحدث عنه لاحقا .

٢- المقتضب في النحو من أشهر كتب النحو بعد كتاب سيبويه حققه ونشره الشيخ عبد الخالق عضيمة بالقاهرة ١٩٦٣-١٩٦٨ .

٣-المذكر والمؤنث نشره الدكتور رمضان عبد التواب والأستاذ صلاح الدين الهادي بالقاهرة عام ١٩٧٠ .

---

(1) طبقات النحويين واللغويين ، ص١٠١.

(2) أخبار النحويين البصريين ومراتبهم ، ص ١٠٨.

(3) معجم الادباء ، ١١٢/١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ذكرت كتب التراجم [1] مؤلفات عديدة للمبرد ومنها : " نسب عدنان وقحطان ، والمقصور والممدود ، وضرورة الشعر، والمدخل في النحو ، وشرح لامية العرب ، وقواعد الشعر ، وإعراب القرآن ، وشرح كتاب سيبويه ، والرد على سيبويه ، والأنواء والأزمنة ، والزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه ، والرسالة الكاملة ، واحتجاج القرآت ومعاني القرآن ويعرف بالكتاب التام ، والقوافي ، والخط والهجاء ، والمدخل إلى سيبويه ، والحروف ، وأدب الجليس ، والتصريف ، والحروف في معاني القران إلى طه ، والعبارة عن أسماء الله تعالى ، ومعاني صفات الله جل وعلا ، والفاضل والمفضول ، والممادح والمقابح ، وفقر كتاب الأوسط للأخفش ، والرياض المونقة ،وكتاب الناطق ، وأسماء الدواهي عند العرب ، والبلاغة ، والإعراب ، وطبقات النحويين البصريين ومراتبهم ، والجامع ، والوشي ، وفقر كتاب سيبويه ، والعروض وشرح كلام العرب وتلخيص ألفاظها ومزاوجة كلامها وتقريب معانيها .

- وفاته

توفي المبرد سنة (٢٨٥هـ) في شوال ، وقيل في ذي القعدة ... في خلافة المعتضد ، وصلى عليه أبو محمد يوسف بن يعقوب القاضي ودفن في مقابر باب الكوفة [2]

---

(1) أنظر الفهرست ، ص٩٣ .و وفيات الأعيان ٣٢١/٤.وإنباه الرواة ٢٤٦/١.

(2) معجم الأدباء ١٢٠/١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحو في كتاب الكامل

تجاوز الحديث في النحو الكتب المتخصصة في ذلك إلى كثير من كتب الأدب، والشعر، والتفسير، والقراءات، ولا بُدَّ من الاطلاع على هذه الكتب، ودراستها لعلَّها تغيِّر في بعض الآراء.

ويُعَد كتاب "الكامل" من أهم كتب الأدب وأوسعها انتشاراً، وقد اهتم فيه المبرد اهتماماً واضحاً بالقضايا اللغوية بشكل عام، وبالنحو بشكل خاص.

وقد عقد المبرد نيَّته في مقدمة الكتاب أن يشرح ما يعرض من الإعراب شرحاً شافياً.

وربما سأل السائل أن للمبرّد كتاباً مختصاً في النحو وهو "المقتضب" يغني عن الرجوع إلى آرائه في الكامل، وإني على يقين في هذه الدراسة أن القضايا التي ذكرها المبرد في "الكامل" تكاد تكون مكملة لما جاء في "المقتضب" ومحددة لإتجاه المبرد النحوي لذلك فإن هذه القضايا تميَّزت بما يلي:-

١- ذكر المبرد في "الكامل" قضايا لم يذكرها في "المقتضب" مثل: بعض القضايا التي تختص بالمفعول معه. ونصب النعت على الحال إذا تقدم، وإضافة بعض الظروف مثل ريث وعوض، إضافة إلى ذكر بعض الأدوات مثل "مَهْيَم" كونها أداة استفهام، و"كأين"، وغير هذه القضايا التي ستعرض في متن البحث إن شاء الله.

٢- شرح المبرد قضية كان قد اختصرها في "المقتضب" مثل قضية العطف على الضمير المرفوع أو المنصوب، وقضية العطف على الضمير المخفوض. ففي مثل قضية العطف على الضمير المرفوع أو المنصوب ذكر في المقتضب هذه القضية فقال: "ألا ترى أنك لو قلت قم وعبد الله كان جائزاً على قبح حتى تقول قم أنت وعبد الله " [١] ، وفي موضع آخر قال : " وإن شئت قلت : إياك أنت وزيداً فجعلت "أنت "توكيداً لذلك المضمر ، فأن قلت : إياك وزيدٌ ، فهو قبيح ، وهو على قبحه جائز كجوازه في قم وزيد " [٢] ، أما في كتابه الكامل فقد شرح هذه القضية لتوسعٍ أكبر لإنه لا يريد أن يثبت قاعدة نحوية فحسب بل يريد من حديثه أن يخدم النص ويقربه من متلقيه ويثبت من خلال كتابه المختص في الأدب أنه مطلع على النحو وذو ثقافات متنوعة ففي هذه

---

(١) المقتضب ، ٣/٢١٠

(٢) المصدر السابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضية يقول: "فإن قلت: إنّ زيداً منطلق هو وعمروٌ حَسُن العطف، لأن المضمر المرفوع إنما يحسن العطف عليه إذا أكّدته. كما قال الله تعالى: (فَاذْهَبْ أنت وربُّكَ فقاتلا) [المائدة:٢٤] (واسكُنْ أنت وزوجُك الجنة) [البقرة:٣٥، والاعراف:١٩]" . [1]

ثم ذهب يبين سبب منع العطف على المنصوب فقال : " وإنما قَبُح العطف عليه بغير تأكيد لأنه لا يخلو من أن يكون مستكنّاً في الفعل بغير علامة، أو في الاسم الذي يجري مجرى الفعل، نحو: إنّ زيداً ذهب وإنّ زيداً ذاهبٌ فلا علامة له، أو تكون له علامة يتغيَّر لها الفعل عما كان عليه نحو: ضربت، سكّنْتَ الباء التي هي لام الفعل من أجل الضمير، لأن الفعل والفاعل لا ينفك أحدهما من صاحبه فهما كالشيء الواحد، ولكنّ المنصوب يجوز العطف عليه ويحسن بلا تأكيد، لأنه لا يُغيِّر الفعلَ إذْ كان الفعل قد يقع ولا مفعول فيه، نحو: ضربتُكَ وزيداً، " [2] ، وقد دعّم المبرد تعليله هذا بشواهد من القران الكريم والشعر العربي مما يطول ذكره في هذا العرض .

٣- شرح المبرد في "الكامل" ما يمتنع من بدل الظاهر من المضمر كضمير المخاطب والمتكلم، ولم يذكر في "المقتضب" إلا ما هو جائز من هذا البدل.

٤- شرح المبرد في "المقتضب" قضايا لها وجهان جائزان ولم يفضل وجهاً على الآخر. وفي "الكامل" اقتصر حديثه على وجه واحد ليحدد من خلاله اتجاهه النحوي مثل قضية المنادى المضاف المكرر.

٥- أما القضايا الأخرى فقد كرر المبرد حديثه عنها في مواضع من "المقتضب" و "الكامل" ليثبت تمسكه بهذا الرأي وعدم تغييره.

- منهج المبرد في كتابه الكامل

يعد كتاب " الكامل " للمبرد من أهم كتب الأدب وأوسعها انتشاراً وقد وضعه ابن خلدون ضمن أهم أربعة كتب تضم أصول علم الأدب وأركانه فقال : " وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أنّ أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين هي : أدب الكاتب لابن الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكامل للمبرد ، وكتاب البيان والتبيين

---

(1) الكامل ، ١/٤١٥-٤١٧ .

(2) المصدر السابق ، ١/٤١٥-٤١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للجاحظ ، وكتاب النوادر ، لأبي علي القالي ، وما سوى هذه الأربعة فتبـــعٌ لـــها وفروع عنها" .

وقد امتازت هذه الكتب بتجميع الأخبار والقصص والأشعار وتفسير كل لفظ غريب أو معنىً مستغلق وتجليته ، وهكذا كان محور كتاب الكامل ، وقد أبان المـــبرد عن منهجه وموضوع كتابه من خلال مقدمته التي ابتدأ فيها الكتاب بقوله : " هذا كتـابٌ ألفناه يجمع ضروباً من الآداب ، ما بين كلام منثورٍ ، وشعرٍ موصوفٍ ، ومثلٍ سـائرٍ ، وموعظةٍ بالغةٍ ، واختيارٍ من خطبةٍ شريفةٍ ، ورسالةٍ بليغةٍ .

والنيةُ في أن نفسر كل ما وقع في هذا الكتاب من كلامٍ غريب أو معنىً مستغلق ، وأن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحاً شافياً حتى يكون هذا الكتاب بنفسه مكتفياً ، وعن أن يُرجعَ إلى أحدٍ في تفسيره مستغنياً .

وقد ضمن المبرد كتابه الكامل أخباراً وقصصاً كثيراً منها بلا سند ، وأودعه من اشتقاق اللغة وشرحها ما ينم اطلاعه الواسع وسعة علمه وصفاء قريحته وعذوبة منطقه ، وضمنه أيضاً من النحو والإعراب ما يوضح مذهبه واتجاهه النحوي .

وعلى الرغم من أن المبرد قد كسّر كتابه إلى أبوابٍ إلا أن هذه الأبواب ليست لها عناوين محددة ولم تستقل بموضوعٍ محدد إلا بابين عقد أولهما لـــ " بعـــض مـــا مـــرّ للعرب من التشبيه المصيب والمحدثين من بعدهم " وثانيهما لـــ " أخبار الخوارج "

وحتى هاذين البابين كان يخرج عن موضوع حديثه ويأتي بأخبـــار وقصـــص ليست لها علاقة بعنوان الباب ، ويقصد من هذا الإستطراد والتنقل في المواضيع إراحة القارئ وإبعاد الملل عنه ، وقد ذكر ذلك غير مرة في كتابه فقال : " نذكر في هذا الباب من كل شيئ لتكون فيه لتكون فيه استراحة للقارئ وانتقال ينفي الملـل لحســن موقـــع الاستطراف ، ونخلط ما فيه من الجدّ بشيء يسير من الهزل ليســـتريح إليـــه القـــارئ وتسكن إليه النفس .... من كلامهم في أن قلوب إذا كلّت عميت وأنها تمل كمـــا تمـــل الأبدان ، وأنها تحتاج إلى الحكمة والراحة كاحتياج الأبدان إليهما ... " وقال في موضع آخر : " وهذا بابٌ اشترطنا أن نخرج فيه من حزنٍ إلى سهل ومن جـــدٍّ إلـــى هـــزل ليستريح إليه القارئ ويدفع عن مستمعه الملال ... "

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهناك أبواب ضمنها كتابه لا علاقة لها بموضوع الأدب ومنها قولـــه : وهـــذا بابٌ للام التي للاستغاثة واللام التي للإضافة ومنها باب فُعَل ، وبـــاب النســـب إلـــى المضاف .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

قضايا المنصوبات في كتاب الكامل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-حذف عامل المصدر :

يجوز حذف عامل المصدر في مواضع عدة منها : -

- ما يقصد به الأمر أو النهي ، نحو : قياماً لا قعوداً ، وذلك لأن دلالة فعل الأمر تظهر في المصدر فإذا قلت قياماً ، فمعناه : قم قياماً ، وكذلك ضرباً أي اضرب ضرباً ، وفسر سيبويه سبب هذا الحذف فقال : " لإنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما فعل " الحذرَ" بدلا من إحذر " [1] وهذا ما أراد المبرد أن يثبته حيث أنشد قول الشاعر وهو همذان : [2]

يَمُرُّونَ بالدَّهنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ ويَخْرُجْنَ من دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ

على حين ألهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَندْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وقوله: "ندلاً" مصدر، يقول اندلي يا زريق المال، والندلُ أن تجذبَه جذباً، يقال: نَدَلَ الرجلُ الدَّلوَ ندلاً: إذا كان يجذبها مملوءةً من البئر. فنصب "ندلاً" بفعل مضمر وهو اندُلي، وهذا في الأمر، تقول: ضرباً زيداً، وشتماً عبدَ الله، لأنّ الأمر لا يكون إلا بفعل، فكان الفعلُ فيه أقوى فلذلك أضمرته، ودلّ المصدر على الفعل المضمر، ولو كان خبراً لم يَجُز فيه الإضمارُ، لأن الخبرُ يكون بالفعل وغيره، والأمرُ لا يكون إلا بالفعل، قال الله عز وجل: (فإذا لَقِيتُمْ الذينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقابِ) [محمد ٤]، فكان في موضع اضربوا حتى كأنّ القائل قال: فاضربوا، ألا ترى أنه ذكر بعده الفعل محضاً في قوله: (حَتَّى إذا أَثْخَنْتُمُوهُم فَشُدُّوا الوَثَاقَ) [محمد ٤]، ولو نوّنَ منوّنٌ في غير القرآن لنصبَ الرقاب وكذلك كل موضع هو بالفعل أولى"[3].

وذكر المبرد في "المقتضب" "أن مثل هذا الحذف يكون سببه كثرة الاستعمال يقول: "فقولك: حمداً، وشكراً لا كفراً، وعجباً، إنما أردت أحمد الله حمداً. فلولا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يجز أن يضمر"[4].

---

(1) الكتاب ٣١٢/١ .

(2) البيتان بلا نسبة في الكتاب ١١٥/١، ونسبهما العيني لأعشى همذان ، او لجرير ، أو للأحوص في شرح شواهد العيني بهامش كتاب عشية الصبان على شرح الأشموني ، ١١٦/٢ .

(3) الكامل، ٢٤١/١-٢٤٢.

(4) المقتضب، ٢٢٦/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه المصادر التي ذكرت لها أفعال مستعملة، أما إذا كانت أفعالها مهملة، أي إنها ليست واردة على لسان العرب كقولك: "دفراً بمعنى نتناً، وأفةً وهي وسخ الأذان، وتفةً وهي وسخ الأظافر، فيقدر للثلاثة فعل من معناها"(١).

ومن المصادر التي قيل إن فعلها مهمل قوله: "بهراً" وبعضهم قال إنه مستعملٌ، والمبرد يرى أن "بهْراً" يرد مستعملاً ومهملاً فيكون ذا معنيين، وهذا ملاحظ حيثُ شرح قول عمر بن أبي ربيعة(٢):-

ثم قالوا: تُحبُّها؟ قُلْتُ بَهْراً عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرَابِ

وقد ذكر المبرد المعنيين لـ "بهراً" فقال: "**وقوله: "قلت بهراً" يكون على وجهين: أحدهما حُبّاً بهرني بهراً أي ملأني، ويقال للقمر ليلة البدر "باهر" أي: يبهر النجوم أي يملؤُها... والوجه الآخر: أن يكون أراد "بهراً" لكم أي: تباً لكم حيثُ تلومونني على هذا كما قال(٣):-**

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يبيعون مُهْجَتِي بجاريةٍ بَهْراً لهم بَعْدَهَا بَهْراً"(٤)

فقوله بهراً لهم: أي تباً لهم، لذلك فإن المبرد يحاول أن يثبت أن بهراً قد تكون مصدراً لفعلٍ مستعمل، وتكون مصدراً لفعل مهمل، وذلك وفقاً لمعناها.

"وحكى ابن الأعرابي أنه يقال للقوم إذا دعي عليهم: بهرهم الله، فيكون منصوباً بفعل مستعمل لا مهمل"(٥)، ويرى ابن السيرافي أن "بهراً" في بيت عمر بن أبي ربيعة السابق "مصدر ليس له فعل يستعمل في معناه، وأما البهر الذي هو بُهِرَ إذا غلب ففعله مستعمل، يقال "بَهَرَ يَبْهَرُ بَهْراً"(٦)، وقيل معنى "بهراً له أي تعساً"(٧)، وقيل

---

(١) همع الهوامع، ١٠٥/٣.

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص١٦.

(٣) الشاعر ابن ميادة، وهو من شواهد الكتاب ٣١٢/١.

(٤) الكامل ٧٩٤/٢-٧٩٥.

(٥) همع الهوامع ١٠٦/٣.

(٦) شرح أبيات سيبويه، ، ٢٨٧/١.

(٧) شرح المفصل في صنعة الاعراب، ٣١٣،١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معناها عجباً، "وقال الأصمعي: كنت أحسب قولهم بهراً من الدعاء عليهم فسمعت رجلاً يقول معناه جهراً لا أكاتم"(١).

ومن المواضع التي يحذف فيها عامل المصدر إضافة إلى ما يقصد به الأمر أو النهي:-

- ما يقصد به التوبيخ وهذا يكون إذا وقع المصدر بعد الاستفهام نحو: أتوانياً وقد علاك المشيب.

ويحذف عامل المصدر وجوباً أيضاً: "إذا وقع المصدر تفصيلاً لمضمون جملة، نحو: (فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّامَنًا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) [محمد:٤]، ومنها ما يقع تأكيداً لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره، نحو: علي ألف درهم اعترافاً(٢).

هذه هي المواضع التي يجب حذف عامل المصدر فيها "وفي بعضها خص ابن عصفور وجوب الحذف بالتكرار ليقوم مقام العامل، كقوله(٣):-

فَصَبْراً في مَجالِ الموتِ صَبْراً فما نيلُ الخلودِ بمستطاعِ"(٤)

"واللقاني يرى أن وجوب الحذف يكون عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمداً له وشكراً له"(٥).

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب، ٣٦/١.

(٢) الكواكب الدرية على متممة الاجرومية، ص٢١٦.

(٣) الشاعر: قطري بن الفجاءة، انظر ديوان شعر الخوارج، ص١٢٢.

(٤) شرح التصريح على التوضيح، ٢٣١/١.

(٥) المصدر السابق ٣٣١/١، حاشية شرح التصريح على التوضيح.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- وقوع المصدر المؤول موقع المفعول له

يقع المصدر المؤول المكون من " أنْ" وصلتها أو "أنَّ" الثقيلة واسمها وخبرها موقع المصدر المعلل لما قبله ، فإذا قلت : " أُريد أن تقوم فمعناه : أريد قيامك ، وإذا قلت : " جئتك انك تحب الخير " فمعناه حبك للخير ؛ أي لأنك تحب الخير، وقد أشار سيبويه إلى هذه القضية بقوله : "ولا تقع أنْ وصلتها حالاً يكون الأوّل في حال وقوعِهِ، لأنها إنما تذكرُ لما لم يقع بعد، فمن ثم أجريت مجرى المصدر الأول الذي هو جواب لِمَهْ[1].

والمبرد يأخذ هذه القضية من سيبويه ويزيدها شرحا وتوضيحاً وقد أنشد قول الشاعر[2] :

وَمَا هَجَرَتْكِ النَّفْسُ يامِيُّ أَنَّها قَلَتْكِ ولا أَنْ قلَّ منكِ نَصِيبُها

"أنها" في موضع نصب وكأن التقدير: لأنها، فلما حذفت اللام وُصل الفعل فعَمل، تقول: جئتك أنَّك تحب الخير، فمعناه: لأنك، وكذلك أتيتك أن تأمر لي بشيء: أي لأنْ، وتقديره في النصب أنَّ "أن" الخفيفة والفعل مصدر نحو: أريد أن تقوم يا فتى، أي أريد قيامك، و"أن" الثقيلة واسمها وخبرها مصدر، تقول: بلغني أنك منطلق، أي انطلاقك، فإذا قلت: جئتك أنك تريد الخير، فمعناه: ارادتك الخير، أي مجيئي لأنك تريد الخير إرادة يا فتى، كما قال الشاعر[3]:-

وأَغفرُ عَوْراءُ الكريمِ ادِّخارَهُ وأَعْرِضُ عن ذَمِّ اللَّئيمِ تكرُّما

قوله: واغفر عوراء الكريم ادخاره، أي ادّخره ادخاراً وأضافه إليه، كما تقول: ادخاراً له. وكذلك قوله: "تكرماً" إنما أراد للتكرم، فأخرجه مخرج أتكرَّمُ تكرماً"[4].

ولم يوضح المبرد هذه القضية في "المقتضب" كما هي في "الكامل"، بل أشارَ إلى نصب "ادخاره"، و"تكرماً" من الشاهد. والمعنى معنى اللام يقول: "تقول جئتك ابتغاء الخير فتنصب والمعنى معنى اللام وكذلك قال الشاعر:-

---

(١) الكتاب ١/٣٩٠.

(٢) الشاعر قيس بن الملوّح: ديوانه، ص٤٣.

(٣) الشاعر حاتم الطائي، ديوانه،، ص٨٣.

(٤) الكامل ١/٣٨٠-٣٨١.

©Arabic Digital Library Yarmouk University

وأَغفرُ عوارَ الكريمِ ادخارَهُ وأعرِضُ عن ذمِّ اللئيمِ تكرُّما

فإن قلت جئتك أنك تحب المعروف فالمعنى معنى اللام[1].

وقد أشار سيبويه لذلك فقال: "ولا تقع أنْ وصلتها حالاً يكون الأوّل في حال وقوعِهِ، لأنها إنما تذكُرُ لما لم يقع بعد، فمن ثم أجريت مجرى المصدر الأول الذي هو جواب لَمِهْ[2].

ولا بد من توافر عدة شروط[3] لنصب المصدر على المفعول له، وإذا فقد أحد هذه الشروط فإنه يتعيَّن جره باللام أو ما ينوب عنها إلا إذا كان "أن" أو "أنَّ"؛ لأن "أن" و"أنَّ" قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجر في هذا الباب وغيره"[4].

وإذا اجتمعت هذه الشروط، يجوز معها الجر باللام أو ما ينوب عنها، وخص المفعول له باللام لأنها تدل على التعليل، وقد منع الجزولي[5] الجر حتى وإذا اجتمعت الشروط.

واشترط الجرمي والرياشي[6] أن يكون المصدر المعلل نكرة، وقد ردَّه سيبويه والجمهور من النحاة، لأنه جاء نكرة في قول النابغة[7]:-

وحلَّتْ بُيُوتِي فلِي يفاعٍ مُمَنَّعٍ يُخالُ به راعي الحمولة طائرَا
حذاراً على أن لا تُصابَ مَقَادتي ولا نسوتي حتى يَمُتنَ حرائرا

فقوله: "حذاراً" نكرة أو معرفة.

---

(١) المقتضب، ٣٤٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٠/١.

(٣) الشروط التي وضعها النحاة:

١- أن يكون مصدراً معللاً، نحو ضربة تأديباً، قال أبو حيان.

٢- إن يشارك عامله في الوقت والفاعل.

٣- أن لا يكون من لفظ الفعل، فإذا كان من لفظه فمفعول مطلق، "لأن الشيء لا يكون علة لنفسه" انظر الفرائد الجديدة، ٣٧٥/١.

(٤) شرح عمده الحافظ، ، ص٣٩٧.

(٥) انظر المقدمة الجزولية في النحو، ، انظر مقدمة المحقق ص٨٣، وفيها الآراء التي انفرد بها الجزولي.

(٦) همع الهوامع ١٣٣/٣.

(٧) ديوان النابغة: ، ص١١٧-١١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والشاهد الذي ذكره المبرد أتى فيه بالمعرفة والنكرة في بيت واحد فقوله: "ادخاره" معرف بإضافة الهاء إليه، وقوله:- "تكرُماً" نكرة، وهذا يدل على جواز أن يقع المفعول له نكرة.

وقد ذكر البغدادي في الخزانة هذا الشاهد، وقال ان نصب "الادخـــار" و "التكـــرم" على المفعول له لا يُجوز، ونسب للمبرد هذا الرأي فقال: "واخرجهما المبرد في هـــذا الباب وجعلهما من باب المفعول المطلق واحتج البغدادي بقول المبرد من "الكـــامل" "أي ادخره ادخاراً وأضافه إليه"(١).

والمبرد في هذا النص يذكر المفعول له وليس المفعول المطلق علـــى الرغـــم أن ظاهر قوله يوحي بما ذكره البغدادي إلا إنه كان يريد المفعول له ودليل ذلـــك قولـــه: "تكرماً" إنما أراد للتكرُم...(٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) خزانة الأدب، البغدادي، ، ٣،١٢٢.

(٢) الكامل ١/٣٨١.

- **عامل النصب في المفعول معه**

تعتبر قضية العامل في المفعول معه من القضايا الخلافية في النحو العربي ، وفيها كثير من الآراء والحجج ، فرأي المبرد وجمهور النحاة من البصريين أن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل ويحتجون بقولهم : " إنما قلنا إن العامل هو الفعل، وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ إلا أنه قوِيَ بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه، كما عُدِّيَ بالهمزة في نحو :"أخرجتُ زيداً"..."(١)

وسيبويه يوضح ذلك بقوله : " فالواو لم تغيّر المعنى ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها" (٢)

وقد ذكر المبرد هذه القضية في الكامل فأنشد قول جرير(٣)

فالشمسُ طالعةٌ ليست بكاسِفَةٍ تُبْكي عليكَ نُجومَ اللَّيلِ والقَمَرا

ويكون "تبكي عليك نجوم الليل والقمرا" على أن تكون الواو في معنى "مع"، وإذا كانت كذلك فكان قبل الاسم فعلٌ نصبتَ، لأنه في المعنى مفعولٌ وصَلَ الفعل إليه فَنَصَبه، ونظيرُ ذلك "استوى الماءُ والخشبةَ" يا فتى ، لأنه لم يُرِد: استوى الماءُ واستوت الخشَبةُ، ولو أراد ذلك لم يكن إلا الرفع، ولكنَّ التقدير: ساوى الماءَ الخشبةَ، وكذلك "ما زلت أسيرُ والنيلَ" يا فتى! لأنّك لستَ تخبرُ عن النيل بسيرٍ، وإنما تريد أن سيرَك بحذائِهِ ومعه، فوَصَلَ الفعل"(٤).

وقد خالف الزجاج من البصريين وقال "أنه منصوب بتقدير عامل"(٥).

أما نحاة الكوفة فإنهم يرون أنه منصوب على الخلاف أي أن العامل معنوي، "لأنه لا يحسن أن يتكرر الفعل فتقول: استوى الماء واستوت الخشبة، وذلك لخلل في المعنى"(٦)، وهذا على الرغم أن إحالة العمل إلى العامل المعنوي - حسب رأيهم - لا

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٤٨/١-٢٤٩.

(٢) انظر الكتاب ٢٩٧/١.

(٣) ديوان جرير ، ص٢٥٩.

(٤) الكامل ٨٣٥/٢-٨٣٦.

(٥) الانصاف ٢٤٨/١.

(٦) المصدر السابق ٢٤٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يكون مقبولاً ومستاغاً إلا إذا كان مضطراً إليه، كعدم وجود عامل لفظي ظاهر، أو عدم تمكننا من تقديره لخلل في المعنى.

"وذهب الأخفش إلى أنه منصوب انتصاب الظرف في نحو جئت معه"(١)، "وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو"(٢).

والرأي المعتمد والأقرب إلى الصحة هو ما ذهب إليه نحاة البصرة والمبرد منهم، فالفعل هو العامل من غير تأويل ولا تقدير وبواسطة الواو التي تقويه إذا كان الفعل لازماً، ويثبت ذلك إذا لم يسبق الجملة فعل"، وأنت تريد بالواو معنى "مع"، فالرفع هو الصواب يقول المبرد: "فإن قلت "عبد الله وزيدٌ أخواك" وانت تريد بالواو معنى "مع" لم يكن إلا الرفع، لأن الاسم قبله مبتدأ، فهي على موضعه"(٣).

وسنلاحظ ذلك في الحالات التي يرفع فيها الاسم بعد الواو التي في معنى "مع".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) المصدر السابق ٢٤٨/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٠٢/٢.

(٣) الكامل ٨٣٦/٢.

- متى يرفع الاسم بعد واو "مع".

يقول المبرد، وقد ذكر رسالة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، أرسلها لمعاوية المطالب بدم عثمان رضي الله عنه، يقول فيها علي: "فما أنت وعثمانُ". فيقول المبرد: **"فالرفع فيه الوجه، لأنه عطف اسماً ظاهراً على اسمٍ مضمر منفصلٍ، وأجراه مجراه، وليس ههنا فعلٌ فيحمل على المفعول، فكأنه قال: فما أنت وما عثمان، هذا تقديره في العربية، ومعناه لست منه في شيء، وهذا الشعر ينشد كما أصف لك:-**

وأنْتَ امْرُؤٌ من أهل نجدٍ وأهلُنا تَهامٍ فما النَّجْدِيُّ والمُتَغَوِّرُ[1]

وكذلك قوله[2]**:-**

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ الكَرْمِ جَرْمٌ وما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيقُ"[3]

وقد ذكرنا أن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل، لكن قد تكون الجملة السابقة للمفعول معه جملة اسمية، فرأي المبرد في هذه الحالة إذا كان عطف اسم ظاهر على ضمير منفصل، فالرفع هو الوجه، ولا يجيز النصب، ولكن هناك أمثله وردت عن العرب، وهي مسموعة ولا يقاس عليها، وقع فيها ما بعد الواو منصوباً بعد "ما" و"كيف" الاستفهاميتين، ومثل ذلك: "كيف أنت وقصعةً من ثريد" ومثله قول الشاعر[4]:-

فما أنت والسيرَ في مَتْلفٍ يبرِّح بالذَّكَرِ الضابِطِ

وقول الآخر[5]:-

أتوعِدُني بقومِك يا ابنَ حَجْلٍ أشاباتٍ يُخالونَ العِبَادَا
بما جمَّعتَ من حَضَنٍ وعمْرٍو وما حَضَنٌ وعمروٌ والجِيادَا

---

(1) الشاعر جميل، انظر ديوانه، ، ص٤٨.

(2) الشاعر زياد الأعجم وقيل غيره، انظر الكتاب ٣٠٣/١، والشعر والشعراء، ٩٥٨، ٤٣٣/١.

(3) الكامل ٤٣١/١.

(4) الشاعر اسامة بن الحارث الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين ، ١٢٨٩/٣. وفي سيبويه، فما أنا والسيرَ ٣٠٣/١.

(5) الشاعر شقيق بن جزء بن رياح الباهلي في الحماسة البصرية، ١٠٣/١-١٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٣/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه الأبيات من شواهد سيبويه، ويرى أنها على الرغم من ورودها على ألسنة العرب، فإنها قليلة، ويضع لها تخريجاً، وذلك بتقدير فعل الكون يقول: "ومن قال: ما أنت وزيداً ، قال ما شأن عبد الله وزيداً ؟ كأنه قال: ما كان شأن عبد الله وزيداً، وحمله على كان، لأن "كان" تقع هاهنا والرفع أجود وأكثر....[1]، ويقول أيضاً: "فكأنه قال: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريدٍ، وما كنت وزيداً ؛ لأن "كنت" و"تكون" يفعان ها هنا كثيراً، ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث"[2].

أما إذا كان الضمير متصلاً كقولك: ما شأنك وزيداً، فإن العامل يكون مقدراً، فكأنك قلت: ما شأنك وتناولك زيداً، وذلك لأنك "فإن حملت الكلام على الكاف المضمرةِ فهو قبيح، وإن حملتَه على الشأنِ لم يَجُزْ لأن الشأنَ ليس يلتبس بعبدِ الله، إنما يلتبس به الرجل المضمَرُ في الشأنِ"[3]، وهذا القول لسيبويه وقد أخذه منه المبرد وشرحه فقال: "**ولو قلت ما شأنك وزيداً لاختير النصب، لأن زيداً لا يلتبس بالشأن، لأن المعطوف على الشيء في مثل حاله، ولو قلت: ما شأنك وشأن زيد لرفعت، لأن الشأن يعطف على الشأن**"[4]، ثم يزيد المبرد في شرح وتوضيح هذه القضية فيقول: "**فإن كان الأول مضمراً متصلاً كان النصب لئلا يحمل ظاهر على مضمر، تقول: مالك وزيداً، وذلك انه أضمر الفعل فكأنه قال في التقدير: وملابستك زيداً، وفي النحو تقديره مع زيد، وإنما صلح الإضمار لأن المعنى عليه إذا قلت: مالك وزيداً، فإنما تنهاه عن ملابستهِ، إذ لم يَجُز "وزيدٍ" وأضمرت لأن حروف الاستفهام للأفعال، فلو كان الفعل ظاهراً لكان على غير إضمار نحو قولك: ما زلت وعبد الله حتى فعل، لأنه ليس يريد ما زلتُ وما زال عبد الله، ولكنه أراد ما زلت بعبد الله، فكان المفعول مخفوضاً بالباء، فلما زال ما يخفضه وصل الفعل إليه فنصبه كما قال تعالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) [الأعراف ١٥٥]، فالواو في معنى مع وليست بخافضة، فكان ما بعدها على الموضع، فعلى هذا ينشد هذا الشعر**[5]:-

---

(١) الكتاب ١/١٥٦.

(٢) المصدر السابق، ١/٣٠٣.

(٣) المصدر السابق، ١/٣٠٧.

(٤) الكامل/ ١/٤٣٢.

(٥) الشاعر المسكين الدارمي في الكتاب ١/٣٠٨، وهو بلا نسبة في الكامل ١/٤٣٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فَمَا لَكَ والتَلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وقد غَصَّت تِهامةُ بالرِّجال"[1]

ونلاحظ أن المبرد في هذه القضية، وغيرها يركز على المعنى، وهذا يجعله يستطرد في تناولها، وإذا احتمل الأمر معنيين أو أكثر يذكرهما ويفضل أحدهما ويرجحه مما يناسب المعنى الأقوى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الكامل ١/٤٣١-٤٣٢.

- النصب على نزع الخافض

من المعلوم أن الفعل في التعدي إلى المفعول به على ضربين :

ضربٌ متعدٌّ بنفسه ، والآخر متعدٌّ بحرف الجر والمتعد بحرف الجر نحو قولك : مررت بعمر ، وجلست إلى زيد .

وقد أجاز النحاة حذف حرف الجر ووصل الفعل ليعمل وهذا ما سموه بالنصب على نزع الخافض ، وقد ذكر سيبويه هذه القضية فأنشد قول الشاعر[1] :

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَل مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

وقال سيبويه في تعليقه على هذا الشاهد " وإنما فُصِل هذا انها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول: اخترت فلاناً من الرجال، وسميته بفلان كما تقول عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها واستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عَمِل الفعل"[2].

والمبرد تبع لسيبويه فقد ذكر الشاهد الذي ذكره سيبويه وزاد المبرد هذه القضية شرحاً وتوضيحاً في كتابه الكامل فقال : **"ومما يُستحسن لفظه ويُستغرب معناه، ويُحمَدُ اختصاره، قول أعرابيّ من بني كلاب:-**

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَغرَضْ فإنِّي ونَاقَتي بِحِجْرٍ إلى أَهلِ الحِمَى غَرِضَانِ
تَحِنُّ فَتُبْدي ما بها مِن صَبَابَةٍ وأُخْفِي الَّذي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي

يريد لَقَضَى عَلَيَّ، فأخرجه لفصاحته وعِلمِه بجوْهَرِ الكلام أحسن مَخرجٍ، قال الله عز وجل: (وإذا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) [المطففين:٣] والمعنى إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم، ألا ترى أنَّ أول الآية: (الَّذِينَ إذا اكتَالُوا على النَّاسِ يَستَوْفُونَ) [المطففين:٢] فهؤلاء أخذوا منهم ثم أعْطَوْهم، وقال الله تبارك وتعالى: (واختَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سبعين رَجُلاً) [الأعراف ١٥٥] أي من قومه، وقال الشاعر:-

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَل مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

---

(١) بلا نسبه في المقتضب ٣٦/٢ وينسب في الكتاب لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ٣٨٧/١ وفي خزانة الأدب ٣٤٣/١ قيل أنه ورد في شعرين أحدهما في شعر أعشى طَرُوده والثاني أختلف في قائله فنسب لعمرو بن معد يكرب أو للعباس بن مرداس أو لزرعة بن السائب.

(٢) الكتاب ٣٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أي أمرتك بالخير، ومن ذا قول الفرزدق[1]:-

مِنَّا الذي اخْتِيَرَ الرِّجالَ سَمَاحةً وَجُوداً إذا هَبَّ الرِيَاحُ الزَّعازِعُ

أي من الرجال، فهذا الكلام الفصيح.

وتقول العرب: أقمت ثلاثاً ما أذوقُهُنَّ طعاماً ولا شراباً، أي ما أذوقُ فيهنَّ، وقال الشاعر[2]:-

ويومٍ شَهِدنَاهُ سُلَيْماً وعَامِراً قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ"[3]

وقد ذكر المبرد هذه القضية في "المقتضب" في غير موضع وشرحها شرحاً وافياً، فذكر أن الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول يومَ الجمعةِ قمته في موضع قمت فيه والفرسخ سرته وهذا على حذف حرف الإضافة وهو كما في قولك مررت بزيد، ويقول: "ألا ترى أنَّ قولك: "مررت بزيد" لو حذفت الباء قلت: مررت زيداً، إلا أنه فِعل لا يصل إلا بحرف إضافة، وعلى هذا قول الله عز وجل: (واختَارَ موسى قومَهُ سبعين رجلاً) إنما هو – والله أعلم – من قومه، فلما حُذِف حرف الإضافة وصل الفعل فعمل"[4].

وقد ذكر العديد من شواهد القرآن الكريم والشعر العربي[5] لشرح ذلك ومنها ما ذكره في "الكامل".

---

(1) ديوان الفرزدق، ، ص٤٠٧.

(2) بلا نسبة في المقتضب ١٠٥/٣ و٣٣١/٤، وهو من شواهد الكتاب الخمسين المجهولة القائل.

(3) الكامل ٤٦/١-٤٩.

(4) المقتضب ٣٣٠/٤.

(5) المصدر السابق انظر ٣٦/٢، ٣٢١، ١٦١/٣، ٣٣٠/٤ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- عامل نصب الاسم المشغول عنه

عامل نصب الاسم المشغول عنه من القضايا الخلافية في النحو العربي ، فذهب البصريون ومنهم المبرد إلى أنه منصوب بفعل أضمر على شريطة التفسير ، ففي الجملة " زيداً أكرمته " يكون زيدُ منصوباً بفعلٍ محذوف يفسره المذكور فيكون التقدير : " أكرمت زيداً أكرمته " وقد أنشد المبرد في الكامل قول الأعشى(١):-

هُرَيْرَةَ ودِّعْهَا وإنْ لامَ لائِمُ غَداةَ غَدٍ أَمْ أنت للبَيْنِ واجِمُ

فقوله: "هريرة ودِّعها وإن لام لائم"، منصوب بفعل مضمر، تفسيره "ودعها" كأنه قال: "وَدِّع هريره" فلما اختزلَ الفعلَ أظهرَ ما يدلُّ عليه، وكان ذلك أجودَ من ألاّ يضمرُ، لان الأمرَ لا يكون إلاّ بفعل، فأضمر الفعل إذْ كان الأمرُ به أحقَّ، وكذلك: "زيداً اضربْهُ" و "زيداً فأكْرِمْهُ" وإن لم تضمر ورفعتَ جاز، وليس في حسن الأول، ترفعُه على الابتداء وتصيِّرُ الأمر في موضع خبره. فأما قول الله عز وجل: (والسَّارقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما) [المائدة:٣٨]. وكذلك: (الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهما مِائَةَ جَلْدَةٍ) [النور:٢] فليس على هذا، والرفع الوجه، لأن معناه الجزاء، لقوله: "الزانية" أي التي تزني، وقد قرأت القراء "الزانيةَ والزاني فاجلدوا"(٢) و "السارقَ والسارقة فاقطعوا"(٣) بالنصب على وجه الأمر، والوجه الرفع، والنصب حسنٌ في هاتين الآيتين وما لم يكن فيه معنى الجزاء فالنصب الوجه"(٤).

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر(٥)، وإن كان قد اشتغل بضميره فلا إضمار في رأيهم، والفعل الظاهر قد عمل بالضمير وبالاسم المشغول عنه، وهذا قول فاسد بإجماع نحاة البصرة، "لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين، ولما لم يَجُز أن يعمل فيه أضمرَ له فعل من جنسه، وجعل هذا الظاهر تفسيراً له"(٦). وإضمار الفعل هنا واجب، لأن الفعل الظاهر جاء مفسراً له، فلا يجوز

---

(١) ديوان الأعشى، ، ص١٧٧.

(٢) قراءة عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن قائد وأبي جعفر وشيبة وأبي السمال ورويس بنصبهما على إضمار فعل يفسره الظاهر، انظر:- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ، ١٩٨٥، ٧٦/١٨.

(٣) وهي قراءة عيسى بن عمر، انظر المصدر السابق ١٣٢/٦.

(٤) الكامل ٨٢١/٢-٨٢٢.

(٥) الإنصاف ٨٢/١.

(٦) شرح المفصل ٣٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إظهاره، "لأن المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت بـــه إلا عنـد تقريـر النـاصب ليفسِّره"(١).

ويذكر المبرد أيضاً وقوع الاسم السابق في هذا الباب مرفوعـاً علـى الابتـداء، فتخرج القضية في هذه الحال من باب الاشتغال إلى المبتدأ والخبر.

وتوضيح ذلك أن الاسم المشغول عنه يكون في الأصل منصوباً ونصبـه واجـب ضمن حالات حددها النحاة، وذلك أن يقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأداة الشـرط، وأداة التحضيض، وأداة العرض، وأداة الاستفهام إلا الهمزة، نحو: "إن مريضاً تزره فتخفـف عنه"، و"هلا زيارة تؤديها"، و"متى الوعد تنجزه".

ويكون مرفوعاً ورفعه واجب إذا وقع قبل أداة لها الصدارة كأداة الشرط، وهمـزة الاستفهام، وما النافية وغيرها، نحو: "الكتاب إن أخذته فاقرأه"، و"المريض هل عدته".

ويجوز الرفع أو النصب مع ترجيح أحدهما على الآخر إذا وقع في غير ما سبق، وفي هذه الحالة فإن النحاة تفضل الرفع لكي نخرج من دائرة التأويل والتقدير، فيكـون الاسم مرفوعاً على الابتداء والجملة التي تليها في محل رفع خبر المبتدأ.

ويرى المبرد في هذه القضية استواء الأمرين: الرفع والنصب مع ترجيح أحدهما، ويجعل المعنى هو الحكم وتوضيح ذلك أن الجملة إذا كانت طلبية فإنه يرجح النصـب، لأن الأمر يحتاج إلى الفعل، أما إذا كان المعنى للجزاء فالرفع هو الأجود، وقد رويـت شواهد بالرفع والنصب، ومنها قوله تعالـى: "الزانية والزاني" وقوله تعـالى "السـارق والسارقة" فمن قرأ بالرفع فمعناه الجزاء، ومن قرأ بالنصب فإنه على وجه الأمر، ومنها قراءة قوله تعالى: (وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) [فصلت ١٨] بالنصب والرفع(٢) ومنها قول ذي الرمة(٣):-

إذا ابن أبي موسى بلالٌ(لاً) بلغتِهِ فقام بفأسٍ بين وصليكِ جازرُ

---

(١) شرح الكافية في النحو، ١٠/١٦٣.

(٢) قرأ ابن وثاب والأعشى وبكر بن حبيب "وأما ثمود" بالرفع مصروفاً وروى عنه ابن عباس ثموداً بالنصب والتنوين. انظر روح المعاني ٢٤/١١٤.

(٣) ديوان ذي الرمة، ص٢٤٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

رواه المبرد في المقتضب بنصب "بلالاً" ورواه سيبويه بالرفع[1]. ويقول المبرد: "لو رفع هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأ، لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال – ويعني إذا – ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى، وهو أن تضمر "بَلِغَ" [2]. ومنه قول بشر بن أبي خازم[3]:-

فأما تميمٌ تميمُ بن مُرٍّ فألْفَاهُمُ القومُ رَوْبى نِياما

ويرى سيبويه أن الرفع أجود، يقول: "فالنصب عربيٌّ كثير والرفع أجود"[4].

ومقولة سيبويه هذه لا تدل على التفضيل، بل يفهم منها أن الرفع في نحو ذلك أفصح وأبلغ من النصب من جهة المعنى، وذلك أن الكلام جملة واحدة في الرفع ولا يحتاج إلى تقدير أو تأويل.

ولو كان الأقل جودة في هذا منشؤه العيب، أو يحويه نقص، لاقتصر على القوى والأجود، يقول عباس حسن في هذا: "واستعمال الراجح ليس معيباً ولا ضعيفاً من الوجهة اللغوية، نعم هو – مع كثرته وقوته – لا يبلغ درجة الأرجح فيهما، لكن كلاهما عربيٌّ فصيح"[5].

---

(1) الكتاب ٨٢/١.

(2) المقتضب ٧٧/٢.

(3) ديوان بشر بن أبي خازم، ص١٣٥.

(4) الكتاب ٨٢/١.

(5) النحو الوافي، ١٣٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- حكم المنادى العلم الموصوف بابن

يجوز في المنادى العلم الموصوف بابن الضم والفتح ، كقولك " يازيدُ بن عمرُ " ، فالضم لأنه منادى مفرد علم ، والفتح على الإتباع ، فتتبع حركة ابن لما قبله . والأجود لدى البصريين الفتح مع أنهم يجيزون الضم ، والمبرد يخالف البصريين ويرى أن الضم هو الأجود وقد ذكر ذلك في الكامل فأنشد قول جرير[١]:

يا مَالكُ بنَ طَرِيفِ إنَّ بَيْعَكُمُ رِفْدَ القِرَى مُفْسِدٌ لِلدِّينِ والحَسَبِ

قوله: "يا مالك بن طريف" فمن نصب فإنما هو على انه جعل "ابن" تابعاً لما قبلَه، كالشيء الواحد، وهو أكثرُ في الكلام إذا كان اسماً عَلَماً منسوباً إلى اسمِ عَلَمٍ جُعِلَ "ابن" مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد، مثل ذلك[٢]:-

يا حَكَمُ بن المنذِرِ بنِ الجارُودْ

ومن وقف على الاسم الأول ثم جعل الثاني نعتاً له لم يَكُن في الأول إلا الرَّفعُ، لأنه مفردٌ نُعِتَ بمضافٍ، فصار كقولك: يا زيدُ ذا الجمةِ"[٣].

والأصمعي يخالف البصريين والمبرد في هذه القضية وقد زعم "أنه طالع أشعار العرب وكلامها فلم يجد منادى منعوتاً وما وقع منه شاذاً يتأول على القطع على اعني أو على الابتداء نحو:.... يا عمرُ الجوادا، أي أعني الجوادا.

ويا حكمَ بنَ المنذر بن الجارود فعلى نداءٍ ثان"[٤].

والملاحظ أن رأي المبرد هو الأجود في هذه القضية حيث إنه أجاز الوجهين: الضم والفتح، واختار الضم لأنه على الأصل، فالمنادى العلم المفرد يُبنى على الضم وحركة "ابن" تكون تبعاً للمحل.

---

(١) ديوان جرير ص٤٦ ورواية الشطر الأول في الديوان "يا طُعْمَ يا ابن قُرَيْطٍ إنَّ بيعكُمُ.

(٢) البيت للكذّاب الحرمازيّ، وهو عبد الله بن الأعور، من أبيات له في الشعر والشعراء ٦٨٥/١، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٣٢/٤ ونسبه سيبويه لراجز من بني حرماز ٢٠٣/٢.

(٣) الكامل ٥٧٦/٢.

(٤) شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد) ، ٤٩٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- المنادى المضاف المكرر

في حالة تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه ، نحو قولك : " يا تيمَ تيم عديٍّ " ففي الاسم الأول وجهان :

الأول : رفعه ، والثاني : نصبه ، أما الاسم الثاني فنصبه واجب في الحالتين .

ووجه ضم الأول ونصب الثاني هو القياس لأن الأول منادى مفرد معرفة ، والأصل أن يبنى على الضم ، والثاني تابعٌ له .

أما نصب الأول والثاني معاً فهذه هي القضية التي أختلف النحاة في توجيهها وقد تعددت الإجتهادات فذهب سيبويه إلى أن الأول هو المضاف إلى عمر والثاني تكرر توكيداً يقول في الكتاب : "وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا"(١).

والمبرد تبع لسيبويه فقد ذكر ذلك في الكامل قول رجلٌ من طيّئ أنشده أبو زيد الأنصاري: (٢)

يا قُرْطَ قُرْطَ حُيَيٍّ لا أَبَا لكُمُ يا قُرْطُ إنّي عليكم خائفٌ حَذِرُ

قوله: "يا قرطَ قرطَ حييٍّ" نصبهما معاً أكثر على ألسنة العرب، وتأويلُه: أنهم أرادوا "يا قُرْطَ حييٍّ" فأقحموا قرطاً الثاني توكيداً وكذلك(٣):-

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكُمُ لا يُلْقِينكُّمُ في سَوأَةٍ عُمَرُ

ومثله(٤):-

يا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تطاولَ الليلُ عليكَ فانْزِلِ

---

(١) الكتاب ٢٠٦/٢.

(٢) النوادر في اللغة، ص٢٦٥.

(٣) الشاعر جرير، ديوانه، ص٢٤٥.

(٤) الشاعر عبد الله بن رواحة والبيت له في الخزانة ٣٠٣/٢، والسيرة النبوية، ٢٤/٤، ونسبه سيبويه لبعض ولد جرير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإن لم تُرِد التوكيدَ والتكرير لم يَجُزْ إلا رفع الأول: "يا زَيْدُ زَيْدَ اليعملات" و "يا تيمُ تَيْمَ عَدِيّ كما تقول: "يا زيدُ أخا عمرو" على النعت. ومثلُ الأول في التوكيد: "يا بُؤْسَ للحرب" أراد: يا بُؤْس الحربِ، فأقحم اللام توكيداً؛ لأنها توجبُ الإضافةَ. وعلى هذا جاء "لا أبا لك" و "لا أبا لزيد" ولولا الإضافة لم تَثْبُت الألف في الأب"(١).

فالمبرد في "الكامل" لم يذكر إلا هذا التوجيه ، أما في "المقتضب" فقد ذكر توجيهاً أخر وهو كونه مضافاً إلى محذوف دلّ عليه الآخر وهذا يتبين من خلال قوله: "فإما أقحمت الثاني تأكيداً وإما حذفت من الأول استغناءً بإضافة الثاني، فكأنه في التقدير: "يا تيم عديٍّ تيم عديٍّ"(٢).

فالمبرد إذ لم يذكر الوجه الثاني في "الكامل" فهذا يعني تبنيه للوجه الأول، والغريب بعد ذلك أن ينسب النحاة(٣) للمبرد رأياً مخالفاً لما ذهب إليه سيبويه وهو أنه مضاف إلى محذوف.

وقول النحاة بهذا الرأي منفرداً يوحي بأن المبرد لم يذكر الوجه الأول على الرغم أنه بدأ بذكره في "المقتضب" واقتصر عليه في "الكامل".

وهناك مذاهب أخرى غير ما ذهب إلية سيبويه والمبرد ومنها:

المذهب الثاني: ما ذكره الأعلم الشنتمري أنه "على التركيب وفتح الأول والثاني بناءً لا إعراباً جعلا اسماً واحداً وأُضيفا كما قالوا: ما فعلت خمسةَ عَشَرَك"(٤).

المذهب الثالث: ما ذكره الفراء أنه "هو والثاني معاً مضافان إلى المذكور أخذاً من قوله: قطع الله يد ورجل من قالها"(٥).

المذهب الرابع: وهو ما ذكره السيرافي "أن تجعل الأول نداءً مفرداً، وتجعل الثاني نعتاً له"(٦).

---

(١) الكامل ١١٣٩/٣-١١٤٠.

(٢) المقتضب ٢٢٧/٤.

(٣) انظر شرح السيرافي على حاشية الكتاب، الكتاب ٢٦/٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ٢٨٢/٣.

(٤) الكتاب ٢٠٦/٢.

(٥) همع الهوامع ٥٨/٣.

(٦) شرح كتاب سيبويه، ٤٠٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أسماء لازمت النِّداء

هناك بعض الأسماء التي لا تستعمل إلا في النداء، وهي:-

الأول:- سماعي

الثاني:- قياسي.

الثالث:- في قياسيته خلاف

وقد ذكر المبرد من هذه الأسماء القسمين الثاني والثالث(١) يقول المبرد: **"يقال في النداء للئيم: يا لُكَعُ، وللأنثى يا لَكاعِ، لأنه موضع معرفة، كما يقال: يا فُسَقُ ويا خُبَثُ، فإن لم تُرِدْ أن تعدِلَهُ عن جهته قلت للرجل: يا اَلكَعُ، وللأنثى: يا لكعاءُ، وهذا موضعٌ لا تقع فيه النكرةُ، وقد جاء في الحديث - والأصل ما ذكرت لك -:- "لا تقوم الساعةُ حتى يلي أمورَ الناسِ لُكَع بنُ لُكَع"(٢)، فهذا كناية عن اللئيم ابن اللئيم، وهذا بمنزلة "عُمَر" ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة. و"لَكاعِ" يبنى على الكسر... وقد اضطر الحطيئة فذكر لكاع في غير النداء فقال يهجو امرأته(٣):-**

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثمَّ آوي إلى بيتٍ قعيدَتُهُ لَكَاعِ"(٤)

يذكر المبرد أن "لُكع" لسب المذكر و "لَكاع" للمؤنث وهذه الأسماء تستخدم في النداء، وإذا وردت في غير النداء فللضرورة الشعرية ويقاس في النداء ما كان على وزن "فعالِ" مبنياً على الكسر في سب الأنثى وذمها من كل فعل ثلاثي نحو: يا خباثِ، ويا فَسَاقِ.

أما "فُعَل" لسب الذكر فلا يقاس عليه وقد جزم ابن مالك بذلك فقال:-

وشاع في سَبِّ الذكورِ فُعَلُ ولا تَقِسْ، وجُرَّ في الشعرِ "قُلُ"(٥)

---

(١) القسم الأول: السماعي، نحو "يافلُ" النداء الرجل و "يافلة" لنداء المرأة و "يا لؤمان" الكثير اللؤم، و "يا نومان" الكثير النوم، فهذه أسماء مسموعة عن العرب ولا يقاس عليها وإذا وردت في غير النداء فللضرورة الشعرية.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي برقم (٢٢٠٩) في سنن الترمذي،

(٣) ديوان الحطيئة، ص١١٤

(٤) الكامل ١/٣٣٨-٣٣٩.

(٥) شرح ابن عقيل ٣/٢٧٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والمبرد له رأي مختلف حيث يجيز القياس إذا أريد به المعرفة فيقول في البـــاب الذي يتحدث فيه عن "فُعَل": "**فإذا أُريد به مذهب المعرفة جاز أن تبنيه في النداء مـــن كل فِعلٍ لأن المنادى مشارٌ إليه، وذلك قولك: يا فُسَقُ ويا خُبَثُ، تريد: يا فاسق، ويـــا خبيث**"(١).

ولم يذكر المبردُ في "المقتضب"(٢) هذا الرأي واكتفى بعرض هذه الأسماء جميعها، السماعي و القياسي، على أنها أسماء تختص بالنداء ولا تكـــون فـــي غـــير النـــداء إلا للضرورة الشعرية؛ لأنها كنايات للنداء. وقد اختار ابن عصفور(٣) القيـــاس فـــي هـــذه المسألة ونسب هذا الرأي لسيبويه(٤).

وراي المبرد ومن تبعه في هذا المجال عمليٌ ومفيد لكثرة الوارد منه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) الكامل ١٢٣١/٣.

(٢) انظر المقتضب ٢٣٥/٤، ٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) لم يصرح ابن عصفور في المقَرَّب بجواز القياس.

(٤) انظر شرح الأشموني ٢٩٨/٣، ولم أعثر على راي سيبويه في الكتاب.

- الاسم المنصوب على الإختصاص

الإختصاص هو أن ينصب اسم بفعل محذوف وجوباً تقديره أخصُّ أو أعني ، نحو " نحن العربَ نحبُّ الضيف " فالعرب مفعول به على الإختصاص لفعل محذوف تقديره أخصُّ أو أعني .

ولأسلوب الإختصاص أغراضه ودلالاته ذكر المبرد منها شواهد وهي :

١- المدح أو الذم

يقول المبرد: "ومن التشبيه المحمود قول الشاعر"(١):-

طَليقُ اللهِ لـم يَمْنُنْ عليـه ... أبو داودَ وابنُ أبـي كَثيرِ

ولا الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بِنْتِ ماءٍ ... تُقَلِّبُ طَرْفَها حَذَرَ الصُّقُورِ

ونَصَبَ "عَيْنَيْ بنتِ ماءٍ" على الذَّمِّ، وتأويله: أنه إذا قال: "جاءني عبد الله الفاسق الخبيثَ" فليس يقوله إلا وقد عرفه بالفسق والخبث. فنصبه "بأعني" وما أشبهه من الأفعال، نحو "أذكُرُ" وهذا أبلغ في الذم، أن تقيم الصفة مقام الاسم، وكذلك المدح، وقول الله تبارك وتعالى: "والمُقِيمينَ الصَّلاَةَ" بعد قوله: (لكن الرَّاسِخونَ في العِلمِ منهُم) [النساء:١٦٢] إنما هو على هذا... وقَرأ عيسى بن عُمر: (وامرأتُه حمالةَ الحطب)(٢) [المسد:٤] أراد وامرأته "في جيدها حبل من مسد فنصب "حمالةَ" على الذم"(٣).

فالاختصاص من الأساليب البليغة في النحو العربي ويستخدم لتقوية المعنى وتأكيده، والغرض الأصلي من استخدام هذا الأسلوب هو التخصيص ويستخدم لأغراض أخرى منها المدح والذم.

وذكر المبرد شواهد أخرى على النصب على الذم ومنها قوله: "ومما ينصب على الذم قول النابغة(٤):-

---

(١) هو إمامٌ بنُ أقْرَمَ النُميريُّ، والبيتان له في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٣، وفي البيان والتبيين، ١/٣٨٦.

(٢) قرأ عاصم وحده حمالةَ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع، انظر النشر في القراءات العشر، ٢/٤٠٤.

(٣) الكامل ٢/٩٣٠-٩٣١.

(٤) ديوان النابغة، ص٣٤-٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لَعَمْري وما عَمْري عليَّ بهَيِّنٍ لقد نَطَقَتْ بُطْلاً عليَّ الأَقارِعُ
أَقارِعُ عَوْفٍ لا أُحاول غَيْرَها وُجُوهَ قرودٍ تبتغي من تُجادِعُ"[1]

فقوله: وُجُوهَ قرودٍ منصوب بفعل تقديره أذم أو أذكر.

ومنه أيضاً "قول عروة بن الورد العبسي[2]:-

سَقَوْنِي الخمرَ ثم تَكَنَّفُونِي عُداةَ الله مِن كَذِبٍ وزُورِ"[3]

قوله: عداةَ الله منصوب بفعل تقديره أذم

٢- والغرض الثاني: الفخر

يقول المبرد: "وقال رجل يكنى أبا مخزوم من بني نشهل بن دارم:-

إنا بني نَهْشَلٍ لا نَدَّعي لأَبٍ عَنْهُ ولا هُوَ بالأبناء يَشْرِينَا

ونصب "بني" على فعلٍ مضمر للاختصاص، وهذا أمدح، ومثلُه

نحن بني ضَبَّةَ أصحابُ الجَمَلْ

أراد: نحن أصحاب الجمل، ثم أبان من يختص بهذا، فقال أعني بنـــي ضبـــة... وهذا أبلغ في التعريف.

وأكثر العرب يُنشد[4]:-

إنَّا بَنِي مِنَقرٍ قومٌ ذَوُو حَسَبٍ فينا سَرَاةُ بَني سعدٍ ونَادِيها

وقرأ بعض القراء[1]: "فتبارك الله أحسنَ الخالقين"[2].

---

(١) الكامل ٩٣٢/٢.

(٢) ديوان عروة بن الورد، ص٤٨.

(٣) الكامل ٩٣٢/٢.

(٤) هو عمرو بن الأهتم المنقريّ والبيت له في الكتاب ٢٣٣/٢، وفي الدرر اللوامع، ١٤٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنها أيضاً قول الشاعر[٣]:-

ألم تر أنّا بني دارمٍ زُرارَةُ مِنَّا أبو معبَدِ[٤]

فقوله: بني نهشل، وبني ضبة، وبني منقر، وبني دارم هذه أسماء قبائل يذكرها الشاعر معتداً بها فقوله: إنا بني منقر قوم ذوو حَسَبٍ فالمعنى أنه يفخر بقومه بني منقر، فنصب بني على الاختصاص والفخر. ويكثر استخدام أسلوب الاختصاص وغرضه الفخر، وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب هي: "بنو فلان، ومعشر مضافةً، وأهل البيت وآل فلان"[٥] ولا ينصب غيرها.

والملاحظ أن المبرد لم يذكر هذه القضية في "المقتضب" مطلقاً، وقد لمح تلميحاً للاختصاص الذي يأتي على طريقة النداء[٦]، كقولك: "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" وشرحه بسطور قليلة، لذلك فإن كتاب "الكامل" يعد مكملاً لما جاء في "المقتضب" حيث بحث النوع الثاني من الاختصاص وهو الاسم الظاهر المعرفة المنصوب بإضمار الفعل وجوباً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) لم أجد قراءة النصب.

(٢) الكامل ١/١٣٦-١٤٧.

(٣) هو الفرزدق، ديوانه، ص١٩٠.

(٤) الكامل ٢/٥٩٥.

(٥) الكتاب ٢/٢٣٦.

(٦) المقتضب ٣/٢٩٨-٢٩٩ يقول المبرد: "فإذا قلت اغفر لنا أيتها العصابة فأنت لم تَدعُ العصابة ولكنك اختصصتها من غيرها كما تختص المدعو. فجرى عليها اسم النداء... . وعلى هذا تقول على الضارب أيها الرجل ولا يجوز أن تقول يا أيها الرجل ولا يا أيتها العصابة لأنك لا تنبه انساناً إنما تختص و"يا"، إنما هي زجر وتنبيه".

أما سيبويه فقد شرح هذه القضية وأفرد بابا يبحث في الاختصاص وذكر بعـــض أغراضه فقال في قول الشاعر:-

ألم تَرَ أنَّا بني دارِمٍ زرارةُ منا أبو مَعْبَدِ

"إنما اختُصّ الاسم هنا ليُعَرف بما حُمل على الكلام الأوّل وفيه معنى الافتخار"(١)، وقال: "وإذا صغرت الأمرَ فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب وذلـك قولـك: "إنـا معشرَ الصُّعاليكِ لا قوَّةَ بنا على المُرُوّة"(٢).

ومعظم الشواهد التي وردت في "الكامل" ذكرها سيبويه وهذا يبين مدى تأثر المبرد بكتاب سيبويه واعتماده عليه اعتماداً مباشراً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٤.

(٢) المصدر السابق ٢/٢٣٥.

- نصب الحال بعامل مضمر

يقول المبرد:- "وقوله[1]:-

يوماً يمانٍ إذا لاقيتُ ذا يَمَنٍ وإن لقيتُ مَعَدِّيًا فعَدنانِي

يريد انا يوما يمان، ولولا أن الشعر لا يصلح بالنصب لكان النصب جائزا على معنى أنتقل يوما كذا ويوما كذا، والرفع حسن جميل وهذا الشعر ينشد نصبا[2]:-

أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب أمثال النساء العوارك

العوارك هن الحوائض، وكذلك[3]:-

أفي الولائم أولادا لواحدة وفي المحافل أولادا لعلات

أي تتنقلون وتتحولون في هذه الحالات، ومن كلام العرب أتميميا مرة وقيسيا أخرى؟ وكذلك إن لم تستفهم وأخبرت قلت: تميميا مرة علم الله وقيسيا أخرى، أي: تتنقل، ومن ثم قال: له زفر بن الحارث:- أزيديا مرة وأوزاعيا أخرى؟ والرفع على أنت جيد بالغ"[4].

يذكر المبرد شواهدا نصب فيها الحال بعامل مضمر، وهي كقول القائل: "أتميميا مرة وقيسيا أخرى"، وذلك إذا رأيته في حال تنقل وتبدل، وتريد أن تثبت هذه الحالة له، فهو لا يسأل مستفهما عن أمر يريد أن تخبره عنه، ولكنه يذمه في ذلك. وفي مثل هذه الأمثلة يجوز أن ترفع الاسم على الابتداء وهو جيد حسن - كما قال المبرد -.

وقد ذكر المبرد هذه القضية في "المقتضب"[5]، وقال إن هذه الأسماء لم تؤخذ من الفعل، وقرينة الحال تغني عن ذكر الفعل، وما ورد في "الكامل" و "المقتضب" ذكره سيبويه فقال: "هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل... وذلك قولك:

---

(1) الشاعر عمران بن حطان في ديوان شعر الخوارج، ص١٦٢.

(2) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣٤٤/١، والمقتضب ٢٦٥/٣، والخزانة ٤٨٢/٤.

(3) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣٤٤/١، والمقتضب ٢٦٥/٣.

(4) الكامل ١٠٩٠/٣-١٠٩١.

(5) انظر المقتضب ٢٦٤/٣-٢٦٥، حيث يقول المبرد: "واعلم أن من الأسماء التي لم تؤخذ من الأفعال تجري هذا المجرى، وذلك أن ترى الرجل في حال تلون وتنقل، فتقول أتيميا مرة وقيسيا أخرى...".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى، وإنما هذا انك رأيت رجلاً في حال تلوُّن وتنقُّـــل، فقلـــت: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحوَّلُ تميمياً وقيسياً أخرى....(١).

وهذا يبين مدى تأثر المبرد بكتاب سيبويه؛ ففي هذه القضية نلاحظ إنه ينقل النص كما ذكره سيبويه، وفي قضايا أخرى يشرح ثم يقول: وهذا أبين مما ذكره سيبويه.

- أسماء توضع موضع المصادر التي تكون حالاً

يقول المبرد: **"تقول العرب: رجع فلان أدراجَهُ، ورَجَعَ في حافِرتِه، ورجع عـــودَهُ على بَدئهِ، وإن شئت رفعت فقلت: رجع عودُهُ على بدئه. أما الرفعُ فعلى قولك: رجع وعودُهُ على بدئه: أي وهذه حاله. والنصبُ على وجهين: أحدهما أن يكون مفعـــولاً كقولك: رَدَّ عودَهُ على بدئه، والوجه الآخر: أن يكون حالاً في قول سيبويه لأن معنـــاه رجع ناقصاً مجيئه، ووُضِع هذا في موضعه كما تقول: كلمتـــــه فـــاهُ إلـــى فـــيَّ: أي مشافهةً، وبايعته يداً بيد: أي نقداً، ويجوز أن تقول: فُوهُ إلى فيَّ: أي وهـــذه حالـــه، ومن نصب فمعناه: في هذه الحال. فأما يداً بيد، فلا يكون فيه إلا النصبُ، لأنك لســـت تريد بايعته ويدٌ بيدٍ كما كنت تريد في الأول، وإنما تريد النَّقْدَ ولا تبالي أقريباً كـــان أم بعيداً"(٢).**

هذه الأسماء التي ذكرها المبرد ليست صفات ولا مصادر وإنمـــا وقعـــت موقـــع الحال، فقولهم: "كلمته فاه إلى فيَّ" التقدير فيها: كلمته مشافهةً فنصب فاه علـــى الحـــال فهو اسم نائب عن المصدر.

وقد ذكر المبرد هذه القضية في "المقتضب" ولم يَزِدْ شيئاً علـــى مـــا ذكـــره فـــي "الكامل" فذكرها ضمن باب من "الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حـــالاً كقولك كلمته فاه إلى فيَّ، وبايعته يداً بيد..."(٣).

ويجوز الرفع في مثل هذه الأسماء على الابتداء، فقوله: كلمته فاه إلى فيَّ يجـــوز أن نقول فيه: فوهُ إلى فيّ، أي وهذه حاله، وهذا ما أورده سيبويه في الكتاب حيث قـــال: "وبعض العرب يقول: كلمته فوهُ إلى فيَّ، أي كلمته وهذه حاله، فالرفع على قوله كلمتـــه

---

(١) الكتاب ٣٤٣/١.

(٢) الكامل ٣٧٢/١.

(٣) المقتضب ٢٣٦/٣، النص كما هو في "الكامل".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه حاله، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانْتُصِبَ لأنه حـــال وقـــع فيـــه الفعل[1].

- نصب النعت على الحال إذا تقدم

يقول المبرد: "**قال عمر بن أبي ربيعة**[2]:-

وكم من قتيلٍ لا يُباء به دمٌ ومِن غَلِقٍ رهناً إذا ضمَّه مِنَى

ولو قال: ومِن غلِقٍ رهناً" فنصب على الحال من المعرفة - وهي الاسم المضمر في غلق - كان جيداً"[3].

ذكر المبرد للشاهد روايتين: الأولى بجر قوله: "رهن"، وهذا على تقديـــم النعـــت على المنعوت، وسيذكر ذلك في "النعت".

والثانية بنصب "رهناً" وذلك أن النعت إذا تقدم على المنعوت يصبح "مبدلاً منـــه" والنعت (بدلاً). هذا إذا كانا معرفتين، أما "إذا كانا نكرتين فالغالب إن لم يوجد مانع آخر نصب النعت على الحال عند تقدمه"[4].

ولم يذكر المبرد هذه القضية في "المقتضب".

---

(١) الكتاب ٣٩١/١

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص١٨.

(٣) الكامل ٧٧٧/٢.

(٤) النحو الوافي ٤٩٨/٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- حكم المستثنى الواقع بعد "إلا"

يقول المبرد: "حق الاستثناء إذا كان الفعل مشغولا به أن يكون جاريا عليه، لا يكون فيه إلا هذا، تقول: ما جاءني إلا عبد الله، وما رأيت إلا عبد الله، وما مررت إلا بعبد الله، فإن كان الفعل مشغولا بغيره فكان موجبا لم يكن في المستثنى إلا النصب، نحو: جاءني إخوتك إلا زيدا، كما قال تعالى: (فشربوا منه إلا قليلا منهم) [البقرة: ٢٤٩]، ونصب هذا على معنى الفعل و "إلا" دليل على ذلك. فإذا قلت: "جاءني القوم" لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم، فإذا قلت: "إلا زيدا" فالمعنى: لا أعني فيهم زيدا، أو استثني ممن ذكرت زيدا. ولسيبويه فيه تمثيل، والذي ذكرت لك أبين منه، وهو مترجم عما قال غير ناقض له.

وإن كان الأول منفيا جاز البدل والنصب، والبدل أحسن، لأن الفعل الظاهر أولى بأن يعمل من المختزل الموجود بدليل، وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا زيد وما مررت بأحد إلا زيد، والفصل من المنفي والموجب أن المبدل من الشيء يفرغ له الفعل، فأنت في المنفي إذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد إذا حذفت على جهة البدل صار التقدير: ما جاءني إلا زيد، لأنه بدل من أحد، والموجب لا يكون فيه البدل، لأنك إذا قلت: جاءني إخوتك إلا زيدا لم يجز حذف الأول، لا تقول: جاءني إلا زيد، وإن شئت تقول في النفي: ما جاءني أحد إلا زيدا جاز، ونصبه بالاستثناء الذي شرحت لك في الواجب، والقراءة الجيدة (ما فعلوه إلا قليل منهم)[1] [النساء: ٦٦] وقد قرئ: إلا قليلا منهم"[2].

ومختصر ما ذكره المبرد في هذا النص أن الاستثناء يكون على وجهين الأول: أن يكون الاسم المستثنى محمولا على فعله؛ أي أن فعله يكون عاملا فيه قبل دخول "إلا"، وهذا ما سماه النحاة بالاستثناء المفرغ.

الوجه الآخر:- أن يكون الفعل مشغولا بغيره ثم تأتي بالاستثناء نحو: "جاءني القوم إلا زيدا"، ففي هذه الحالة لا يكون المستثنى إلا منصوبا، أما إذا كان الكلام منفيا

---

(١) قرأ الجمهور "قليل" بالرفع، "وقليلا" بالنصب قرءاة ابن عامر وكذلك هو في مصاحف أهل الشام، انظر النشر في القراءات العشر، ٢/٢٥٠، والمبسوط في القرآءات العشر، ص١٨٠.

(٢) الكامل ٢/٦١٣-٦١٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فإنه يجوز النصب والإتباع على البدل تقول: جاءني القوم إلا زيداً أو "زيدٌ"، وما مررت بأحدٍ إلا زيداً أو "زيدٍ".

والمبرد يفضل الإتباع، وعليه جمهور نحاة البصرة، فابن مالك يقول في ألفيته(١):-

..... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ أُنتُخِبْ

إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ..... .....

وما نصَّ عليه المبرد في "الكامل" مذكوراً في "المقتضب"، وهو مترجم عما قاله سيبويه، ولم ينقضه – كما قال – بل شرح قوله شرحاً وافياً، وهذا هو أسلوب المبرد في توضيح المعنى، فهو يهتم بالقضية النحوية من حيث المعنى ويوضحها بالأمثلة المصنوعة والشواهد ليصل بالقارئ إلى المعنى الدقيق فيكون حكمه هو صحة المعنى، فيقول: "فإذا قلت كذا فالمعنى كذا".

أما سيبويه فإنه يعرض القضية بشكل غير مباشر حيث يقول: "اعلم أن "إلا" يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين أن لا تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أنَّ "لا" حين قلت: لا مرحباً ولا سلام، لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق فكذلك "إلا" ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء "لا" لمعنى، والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً(٢).

فكلام سيبويه – كما هو ملاحظ – ليس بوضوح ما ذكره المبرد في "الكامل". حيث عالج المبرد مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة البسيطة.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٠٩/٢، ذكرت من البيتين المعنى المطلوب وهما:-

ما استثْنت إلاّ مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي أُنتُخِبْ

إتباعُ ما اتَّصلَ، وانصبْ ما انقطع وعن تميم فيه إبدالٌ وقَعْ

(٢) الكتاب ٣١٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-حكم المستثنى إذا تقدم

يقول المبرد: "**فإذا قدمت المستثنى بطل البدلُ، لأنه ليس قبله شيء يبدل منـــه، فلم يكن فيه إلا وجه الاستثناء، فتقول: ما جاءني إلا أباك أحد، وما مررت إلا أبـــاك بأحدٍ، وكذلك تُنشَدُ هذه الأشعار، قال كعب بن مالك الأنصاري لرسول الله صلـــى الله عليه وسلم**[1]:-

النَّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ ليسَ لنا إلا السيوفَ وأطرافَ القَنَا وَزَرُ

وقال الكميت بن زيد[2]:-

فمالِيَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ومالِيَ إلاّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

لا يكون إلا هذا، وليونسَ قولٌ مرغوبٌ عنه، فلذلك لم نذكره"[3].

وقول يونس الذي يرغب عن ذكره المبرد هو قوله: "وحدثنـــا يونـــس أن بعـــض العرب الموثوق بهم يقولون:- مالي إلا أبوك أحدٌ فيجعلون أحداً بدلاً، كما قـــالوا: مـــا مررت بمثلهِ أحدٍ فيجعلونه بدلاً[4].

هذا القول لا يريد أن يذكره المبرد، لأنه يرى أن البدل يبطل إذا تقدم المبدل منـــه وهو المستثنى، لأنه ليس قبله شيء يبدل منه.

وقد ذكر المبرد ذلك فـــي "المقتضب" فقال: "وإنما امتنع البدل لأن ليس قبل زيـــد مـــا تبدله منـــه – في قولك ما جاءني إلا زيداً أحدٌ – فصار الوجه الذي كان يصلـــح على المجاز لا يجوز هاهنا غيره، وذلك انك كنت تقول: ما جاءَني أحد إلا زيد، وتجيز ما جاءني أحد إلا زيداً فلما قدمت المستثنى بطل وجه البـــدل، فلـــم يبـــق إلا الوجـــه الثاني"[5].

---

(1) البيت في الكتاب ٣٣٦/٢ لكعب بن مالك، وهو بلا نسبه في المقتضب ٣٩٧/٤، وإلى حسان بن ثابت نسبه السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٢٧/٢.

(2) البيت بلا نسبه في المقتضب ٣٩٨/٤، وهو للكميت في الخزانة ٣١٤/٤ والأغاني ٢٧/١٧٠.

(3) الكامل ٦١٤/٢.

(4) الكامل ٦١٤/٢.

(5) المقتضب ٣٩٧/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتوضيح ذلك ما ذكره ابن يعيش حيث يقول: "والبدل لا يتقدم على المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت، والتأكيد، ونظير هذه المسألة صفة النكرة إذا تقدمت نحو: "فيها قائماً رجلٌ" لا يجوز في قائم إلا النصب"(١)، وذلك لأنها قبل أن تتقدم كان جائزاً فيها النصب على الحال، والرفع على النعت، والنعت أفضل، لأن "رجل" نكرة، بعد النكرات صفات، فإذا تقدمت بطل النعت. ووجب النصب على الحال.

وصفة النكرة إذا تقدمت كالمستثنى المبدل منه إذا تقدم، وقد ذكر ابن مالك في تقدم المستثنى المبدل منه أن المختار نصبه(٢)، ولكن ورد غير النصب في المنفي، نحو قول حسان بن ثابت(٣):-

فإنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع

وقد خرج النحاة هذا الشاهد على غير ظاهره، وذلك باعتباره استثناء مفرغا ليطابق الوجه المختار عندهم وهو النصب، "فذهبوا إلى أن قوله "النبيون" معمول لما قبل "إلا"، أي أنه فاعل يكن، فيكون اللام استثناء مفرغا"(٤).

---

(١) شرح المفصل ٢/٧٩.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢/٢١٥، يقول ابن مالك:-

وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد

(٣) ديوان حسان بن ثابت، ص٢٤١.

(٤) شرح ابن عقيل ٣/٢١٧، انظر الحاشية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- شواهد ذكرها المبرد على تقدم المستثنى بـــ "غير"

وما ذكر سابقاً عن تقدم المستثنى بـــ "إلا" يُذكر إذا كان الاستثناء بـــ "غير"، يقـول المبرد: "فما جاز أن تستثني فيه بـــ "إلا" جاز الاستثناء فيه بغير"(١) لذلك فهما في حكـــم واحد.

والشواهد التي ذكرها المبرد في غير موضع على تقدم المستثنى بـــ "غير" هي ما يلي:-

يقول المبرد:- "**يقول قيس بن عاصم المنقريّ**"(٢):-

وإني لَعبدُ الضيف ما دام نازلاً وما من خِلالي غيَرها شيمَةُ العبدِ

"**غيرها" استثناء مقدم وقد مضى تفسير هذا**"(٣).

وقوله:-

"**قال الشاعر**(٤):-

يقولُ لِيَ الأميرُ بغير علمٍ تقدَّم حين جَدَّ بـــه الـــمِرَاسُ
فمالي إن أطعتُكَ من حياةٍ ومالي غيرَ هذا الرأسِ راسُ

نصب "غير" لأنه استثناء مقدَّم وقد مضى تفسيره"(٥).

وقوله:-

"**فقالت**(٦):-

يا عَيْنُ جُودي بدمعٍ سَرِبْ على فِتيَةٍ من خيارِ العَرَبْ
ومـــا لهم غيرَ حَيْنِ النفـــو سِ أيَّ أميرَيْ قريشٍ غلب

وقولها: "غير حَيْنِ النفوس" نصبٌ على الاستثناء الخارج من أول الكلام وقـــد ذكرناه مشروطاً"(٧).

---

(١) المقتضب ٤/٤٢٢.

(٢) ونسب البيت لقيس بن عاصم في الأغاني ١٤/٧٢.

(٣) الكامل ٢/٧٠٩.

(٤) البيتان بلا نسبه في الكامل ٣/١٣٤٢.

(٥) الكامل ٣/١٣٤٢.

(٦) البيتان لأم جعفر بن سليمان بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب فـــي الكـــامل ٣/١٣٨١، ونســـبهما صاحب الأغاني لعبد الرحمن بن الحكم ١٣/٢٦٧.

(٧) الكامل ٣/١٣٨٢-١٣٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

قضايا المجرورات في كتاب الكامل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-تناوب حروف الجر

تعتبر قضية تناوب حروف الجر من القضايا الخلافية ، وقد منع نحاة البصرة هذا التناوب ويرون أن حروف الجر كأحرف النصب والجزم لا ينوب بعضها مناب بعض ، وما ورد منه يوهم القارئ أنه تناوب وهو عندهم " إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ ... وإما على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف ... وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ... " (١)

أما نحاة الكوفة ومعهم المبرد فإنهم يسوغون تناوب حروف الجر وقد وصف مذهبهم بأنه "أقل تعسفاً"(٢) فيجوز لك أن تقول رضيت عليه وأنت تريد رضيت عنه

والمبرد على مذهب الكوفيين في هذه القضية وقد ذكرها في الكامل فقال :

"وحروف الخفض يبدل بعضها من بعضٍ، إذا وقع الحرفانِ في معنىً في بعض المواضع، قال الله جلَّ ذكره: (ولأُصَلِّبَنَّكُمْ في جذوع النخل) [طه:٧١] أي "على"، ولكنَّ الجذوعَ إذا أحاطت دخلت "في" لأنها للوعاء، يقال: "فلانٌ في النخل" أي قد أحاط به، قال الشاعر(٣):-

هُمُ صَلَبُوا العَبْديَّ في جذعِ نخلةٍ فلا عَطَسَتْ شيبانُ إلاّ بأجْدَعَا

وقال الله جلَّ وعزَّ: (أم لَهُم سُلَّمٌ يستمعون فيهِ) [الطور:٢٨] أي "عليه" وقال تبارك وتعالى: (له مُعَقِّباتٌ من بين يديه ومن خلفه يحفظونَهُ من أمرِ اللهِ) [الرعد:١١] أي بأمر الله، وقال ابنُ الطثريَّةِ(٤):-

غَدَتْ من عليه تَنْفُضُ الطَّلَّ بعدما رأت حاجِبَ الشمسِ استَوى فَتَرَفَّعا

وقال الآخر(١):-

---

(١) انظر مغني اللبيب، ١١١/١٢.

(٢) انظر المصدر السابق ١١١/١، وشرح التصريح ٤/٢، وحاشية الصبان ٢١٠/٢.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الكامل ١٠٠١/٢، والمقتضب ٣١٩/٢، ٥٣/٣، ونسبه ابن جني في الخصائص ٣١٣/٢، لامرأة من العرب، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في شرح أبيات مغني اللبيب، ٦٢/٤-٦٥. ونسبه صاحب الحماسة البصرية ٨٠/١ لقرادة بن حنش الصاردي.

(٤) نسب في الكامل لابن الطثرية، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٢٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غَدَتْ مِنْ عَلَيه بعدَ ما تَمَّ خِمسُها تَصِلُّ وعن قَيضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ

أي من عنده، وقال العامريُّ[٢]:-

إذا رضيت عليَّ بنو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رِضَاها

وهذا كثير جداً"[٣].

وفي موضع آخر من "الكامل" يقول المبرد: "(وقد قرئ أفَتَمْرُونَهُ على ما يرى)[٤] [النجم:١٢] أي تدفعونه عنه و"على" ههنا في موضع "عن"... وبنو كعب بن ربيعة ابن عامر يقولون: "رضي الله عليه"[٥].

ومن النحويين الذين تبعوا الكوفيين والمبرد في تسويغ تناوب حروف الجر:-

الزجاجي، وقد أفرد الجزء الأخير من كتابه "حروف المعاني" للحديث عن حروف الجر التي ينوب بعضها مناب بعض[٦].

ومنهم أيضاً المالقي حيث يرى أنه من البعد عن الحقيقة أنْ تُرَد أكثر معاني الباء إلى الإلصاق والصحيح عنده التنويع[٧]. وقد نقل المرادي قول المالقي وقال: "وهذا مذهب الكوفيين"[٨].

أما النحاة المحدثون فقد لاقت هذه القضية منهم اهتماماً كبيراً بين مؤيِّدٍ ومعارض ومعظم من تحدث فيها كان على مذهب الكوفيين، فعباس حسن يؤيد هذا المذهب ويصفه بأنه نفيس، ويقول: "إن قصر حرف الجر على معنى حقيقي واحد تعسّف وتحكّم

---

(١) نسب لمزاحم بن الحارث العقيلي في الخزانة ٥٣٥/٦، ١٥٠/١٠، وهو له في المقتضب ٥٣/٣، وبلا نسبة في الكتاب ٢٣١/٤.

(٢) وهو القُحيف العقيلي في الخزانة ١٣٧/١٠، وبلا نسبة في المقتضب ٣١٠/٢.

(٣) الكامل ١٠٠٠/٢-١٠٠١.

(٤) "أفَتَمْرُونه" مضارع مرى هي قراءة حمزة والكسائي وقرأ الجمهور "أفتمارونه" مضارع مارى.
انظر: الكشف عن وجوه القراءات، ٢٩٤/٢، والنشر ٣٧٩/٢.

(٥) الكامل ٧٢١/٢-٧٢٢.

(٦) حروف المعاني، ص٧٤-٨٧.

(٧) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص١٤٣، ١٤٤.

(٨) الجنى الداني، ١٩٩٢، ص٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا مسوّغ له"[1]، وقال: "فلا غرابة أن يؤدي الحرف الواحد عدة معانٍ مختلفة، وكلها حقيقي... ولا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير في اللغة ويسمى المشترك اللفظي"[2].

ومنيرة الحمد ممن يجيز تناوب حروف الجر، لكن ليس في كل الأحوال، حيث تقول: "لا بد من وجود مناسبة بين الفعلين أو وجود مسوغ لذلك"[3].

وعباس الغزاوي على مذهب الكوفيين أيضاً، لا بل يدافع عن هذه القاعدة ويرى أن التصدي إلى أنها غير صحيحة لا يستند إلى دليل، ويقول: "ونحن نستدل بكتب النحو ونصوصها ونستدل بالاستعمال فلا ندري وجهاً للإنكار..."[4].

أما محمد حسن عواد فإنه يذهب مذهباً مختلفاً تماماً عمن سبقه من النحاة، ويحاول أن يثبت حقيقتين – كما يرى – وهما بطلان نيابة حروف الجر عن بعضها من جهة، وبطلان التضمين من جهة أخرى، ويفسّر الشواهد التي سيقت للدلالة على تناوب حروف الجر بأنها "راجعة إلى التركيب لا إلى الحرف... وكل حرف يؤدي معنىً خاصاً به لا يؤديه غيره، وقد ينجُر مع الحرف معانٍ أُخر تؤول إلى المعنى الكلي الذي يختص به حرف دون غيره"[5]. أما الشواهد التي سيقت للدلالة على ظاهرة التضمين فهي راجعة إلى دلالات الألفاظ، "والذي حمل القدماء على هذه المسألة، اعتقادهم بالأصالة والفرعية كأنهم وقفوا على تاريخ الكلام المتغلغل في القدم"[6]. والبحث في تاريخ الكلمات إنما هو ضربٌ من المستحيل، وما دام الأمر كذلك فإن الافتراض الذي يبني عليه النحاة القول في التضمين غير صحيح وبذلك يتوصل إلى أنه لا وجود لظاهرة التضمين.

---

(1) النحو الوافي ٥٤١/٢.

(2) المرجع السابق ٥٤٢/٢.

(3) التضمين في النحو العربي، منيرة محمود الحمد، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب ٢، مج (٥)، ١٩٩٣، ص٤٥٣.

(4) التضمين أو نيابة حرف جر مناب الآخر، عباس الغزاوي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٧-٢٨، ١٩٦٠-١٩٦٢، ص٢٢٧.

(5) تناوب حروف الجر، ص٨١.

(6) المرجع السابق، ص٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقريب مما قاله محمد حسن عواد، ما ذهب إليه صلاح الدين الزعبلاوي، إذ يثبت أن حروف الجر تتناوب ولكن يبقى لكل حرف وجهته ودلالته، فقولك: "حزنت على الرجل شيء وحزنت له شيء آخر فحزنت لفلان بمعنى رققت له وعطفت، وهو غير حزنت عليه"(١).

وعلى الرغم من هذه التأويلات والتقديرات المختلفة فالملاحظ أن هذه القضية لا تخرج عن كونها لغات مسموعة عن العرب؛ والكوفيون - كما هو معروف - يقيسون على كل ما سمع عن العرب وإن كان شاذاً أو قليلاً، وما يدل على ذلك قول المبرد إن بني عامر تقول: "رضي الله عليك".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) حروف الجر، صلاح الدين الزعبلاوي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ج٣، مج٥٥ (١-٣)، ١٩٨٠، ص٤٧١.

- اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه

يقول المبرد:- "قال جرير[1]:-

إذا بَعضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الأَيتامَ فَقْدُ أبي اليتيمِ

وقوله: "إذا بعضُ السنين تعرَّقَتْنا" يُفسَّر على وجهين: أحدهما: أن يكون ذهب إلى أنَّ بعض السنين يؤنَّث لأنه سنةٌ وسنون، كما قال الأعشى[2]:-

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أذَعتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ من الدَّمِ

لأنَّ صَدْرَ القناة قناةٌ، ومن كلام العرب: ذهبت بعض أصابعه، لأنَّ بعض الأصابع إصبعٌ، فهذا قول.

والأجود: أن يكون الخبرُ في المعنى عن المضاف إليه، فأقحم المضاف توكيداً، لأنه غيرُ خارجٍ من المعنى، وفي كتاب الله عز وجل: (فظلَّت أعْناقُهُم لها خَاضِعِينَ) [الشعراء:٤] إنما المعنى: فظلوا لها خاضعين، والخضوعُ بَيِّنٌ في الأعناق، فأخبر عنهم، فأقحم الأعناق توكيداً، وكان أبو زيدٍ الأنصاريُّ يقول: أعناقُهم: جماعاتهم، تقول: أتاني عُنُقٌ من الناس، والأول قول عامة النحويين، وقال جرير[3]:-

لما أتى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ سُوُرُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

وقال أيضاً[4]:-

رأتْ مَرَّ السِّنينَ أخَذْنَ مِنِّي كما أخَذَ السِّرارُ من الهلالِ

وقال ذو الرمَّة[5]:-

مشَيْنَ كما اهتزَّت رماحٌ تسَفَّهَتْ أعالِيهَا مَرُّ الرياحِ النَّواسِمِ"[6]

---

(١) ديوان جرير، ص٤١٣.

(٢) ديوان الأعشى، ص١٨٣.

(٣) ديوان جرير، ص٢٩١.

(٤) المرجع السابق، ص٣٥٣.

(٥) ديوان ذي الرمة، ص٥٠٧.

(٦) الكامل، ٢/ ٦٦٨-٦٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالمبرد – كما هو ملاحظ – يضع وجهين للشواهد التي ذكرها فالوجه الأول: أن يكون المضاف المؤكد قد اكتسب التأنيث من المضاف إليه المؤنَّث، وذلك كقوله: ذهبت بعض أصابعك، فقد أنّث الفعل، لأن المضاف "بعض" جزءٌ من المضاف إليه ولو لم يكن جزءاً منه لم يجز تأنيثه، وهذا شرط وضعه سيبويه فقال: "وربما قالوا ذهبت بعض أصابعه وانما أنّث البعض لأنه أضافه إلى مؤنَّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنّثه، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمك لم يحسن...."(١).

وقد أشار المبرد في "المقتضب" إلى هذا الشرط فقال في قول جرير:

..... **كما شرقت صدر القناة من الدمِ**

"فأنَّث لأن الصدر من القناة"(٢) أي جزء من القناة.

وقد وضع النحاة بعد المبرد وسيبويه شرطاً آخر وهو أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه فقال ابن مالك في ألفيته(٣):-

وربَّمـا أكسَبَ ثـانٍ أوَّلاَ تأنيثاً أنْ كان لحذفٍ مُوهِلاَ

والحقيقة أن هذا الشرط مرتبط بسابقه مباشرة حيث يكون نتيجة لتحقق الشرط الأول، فإذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه لا يختل الكلام بحذفه، والعكس صحيح فلا يجوز لك أن تقول: "جاءَت غلام هند" لانتفاء الشرطين معاً، ويجوز أن تقول: "اجتمعت أهل اليمامة" لتحقق الشرطين معاً.

أما الوجه الثاني وقد وصفه المبرد بأنه الأجود، فهو بعيد عن عنوان هذه القضية؛ حيث يكون الحديث موجهاً نحو المضاف إليه المؤنث، ويقحم المضاف للتوكيد، وقد انفرد المبرد بهذا الرأي ولم يذكره غيره، وقد أشار إلى ذلك حيث قال إن الوجه الأول هو قول عامة النحويين.

ومن الملاحظ أيضاً أن المبرد لم يذكر هذا الرأي في "المقتضب" وإنما ذكر كل الشواهد التي سبقت تحت باب اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه(١)، وكذلك الأمر عند عامة النحويين(٢).

---

(١) الكتاب، ٥١/١.

(٢) المقتضب، ١٩٧/٤.

(٣) شرح ابن عقيل، ٤٩/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإضافة إلى أن المبرد تميز بآراء خاصة به لم يذكرها غيره فهو أيضاً يركز على المعنى في تحليله لهذه الآراء. وفي هذه القضية تحديداً يرى أن الخبر في المعنى عن المضاف إليه والمضاف للتوكيد وهو بذلك لا يخرج عن المعنى، كما قال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) انظر المقتضب، ١٩٧/٤-١٩٨.

(٢) انظر على سبيل المثال: الكتاب ٥١/١-٥٢، والخصائص ٤١٧/٢-٤١٨، وشرح الأشموني ٤٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩/٣-٥٠.

-إضافة الشيء إلى نفسه

يقول المبرد: "وقال آخر أحسبُهُ من لصوص بني سعد:-

أهابوا به فازداد بعداً وصدَّهُ عن القربِ منهم ضَوْءُ بَرْقٍ ووابِلُهْ

وقوله: "ضوء برق ووابله"، أراد صدَّهُ عنهم ضوءُ برقٍ ووابله، فأضاف الوابل من المطر إلى البرق، وإنما الإضافة إلى الشيء على جهة التضمين، ولا يضاف الشيء إلى الشيء إلا وهو غيرُه أو بعضه، فالذي هو غيره غلام زيدٍ، ودارُ عمرو، والذي هو بعضه: ثوب خَزٍّ، وخاتمُ حديد، وإنما أضاف الوابل إلى البرق، وليس هو له، كما قلت:- دار زيدٍ على وجهة المجاورة، وانهما راجعان إلى السحابة، وقد يضاف ما كان كذا على السعة، كما قال الشاعر(١):-

حتى أَنختُ قَلُوصي في دياركُمُ بخَيْرِ من يَحتَذِي نعلاً وحافيها

فأضاف الحافي إلى النعل، والتقدير حافٍ منها"(٢).

يذكر المبرد أن المضاف لا بد أن يكون غير المضاف إليه أو بعضه، وهو بذلك لا يجيز أن يضاف الشيء إلى نفسه، وقد تحدث المبرد في "المقتضب" عن هذه القضية بشكل غير مباشر فقال: "وكذلك سائر كذا وكذا لا يكون إلا مضافاً إلى شيء قد ذكر بعضه تقول: "رأيت الأمير دون سائر الأمراء" ولم يذكر إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى غيره.

وتعتبر هذه القضية من القضايا الخلافية في النحو العربي(٣)، فذهب البصريون ومنهم المبرد إلى أنه لا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه وذلك لأن الفائدة المرجوة من الإضافة هي التعريف أو التخصيص، فلا بد أن يكون المضاف غير المضاف إليه، أو بعضه كي تتحقق هذه الفائدة، فلا يضاف المرادف إلى مرادفه، ولا الموصوف إلى صفته وإذا وردت مثل هذه الإضافة فعلى التأويل، ومثل ذلك "قولهم: سعيد كرز، وتأويله أن يراد بالأول المسمى والثاني الاسم أي جاءني مسمى هذا الاسم، وإضافة

---

(١) الشاعر الحطيئة، ديوانه ص٢٠٣.

(٢) الكامل ١/٤٤٤-٤٤٥.

(٣) انظر هذه القضية في الإنصاف ٢/٤٣٦-٤٣٨، وهمع الهوامع ٤/٢٧٥، وشرح التصريح ٢/٣٣، وحاشية الصبان ٢/٢٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموصوف إلى صفته نحو الصلاة الأولى، حيث تؤول بصلاة الساعة الأولى ومسجد الجامع يؤول بمسجد المكان الجامع"(١).

أما الكوفيون فقد أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه، وحجتهم أنه قد جاء ذلك في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: (إنَّ هذا لَهُو حَقُّ اليقَين) [الواقعة:٩٥] واليقين في المعنى نعت للحق "والنعت في المعنى هو المنعوت فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنىً واحد"(٢).

وحجتهم أيضاً "أن العرب أجازت أن تعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان وإن كان الأصل في العطف المغايرة والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه...."(٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) انظر المصادر السابقة بتصرف.

(٢) الانصاف ٤٣٦/٢.

(٣) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح ٣٤/٢.

- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

ذكر المبرد في "الكامل" عدداً من شواهد حذف المضاف واقامة المضاف إليه مقامه فقال:- "**قالت الخنساء**(١):-

فإنما هي إقبال وإدبارٌ

ويجوز أن يكون أرادت ذات إقبالٍ وإدبارٍ، فحذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه..."(٢).

وقال في موضع آخر:- "**قال كُثيِّرٌ لما حَبَسَ عبد الله بن الزُّبَيْرِ محمد بن الحنفيَّة في خمسةَ عشرَ رجلاً من أهله في سجن عارم**(٣):-

تُجَبِّرُ من لاقَيْتَ أنّك عائذٌ ... بل العائذُ المحبوسُ في سجن عارمِ

وصيُّ النبيِّ المصطفى وابنُ عَمِّهِ ... وفَكَّاك أعناقٍ وقاضي مَغارِمِ

أراد: ابن وصيِّ النبيِّ، والعربُ تُقيمُ المضافَ إليه في هذا الباب مُقامَ المضاف، كما قال الآخر:-

صبَّحن من كاظِمةَ الخُصَّ الخَرِبْ ... يَحْمِلْنَ عَبَّاسَ بنَ عبد المطلب

يريد: ابن عباس رضي الله عنه، وقال الفرزدق لسليمان بن عبد الملك(٤):-

ورثتُم ثيابَ المَجدِ فهي لَبُوسُكُمْ ... عن ابنيْ منافٍ عبد شمسٍ وهاشمِ

يريد: ابني عبد مناف"(٥).

ومن هذه الشواهد أيضاً قول المبرد: "**قال جرير**(٦):-

وليُّ الحقِّ حينَ يَؤُمُّ حجاً ... صُفُوفاً بين زمزَمَ والحَطيمِ

---

(١) ديوان الخنساء، ، ص٤٤ وصدر البيت: ترتع مارتعت حتى إذا ادكرت.

(٢) الكامل ١/٣٧٤.

(٣) ديوان كثيِّر عزّة، ص٢١٧.

(٤) ديوان الفرزدق، ص٥٩٨.

(٥) الكامل ٣/١١٢٤-١١٢٥.

(٦) ديوان جرير ص٤١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويجوز أن يكون "حجٌّ": أصحابَ حَجٍّ، كما قال الله عز وجل: (واسـأَلِ القريـةَ) [يوسف:٨٢] يريد أهلها"(١).

فالمبرد يريد من خلال هذه النصوص أنَّ حذف المضـاف جـائز بـلا خـلاف والشواهد عليه كثيرة جداً، ومن الملاحظ أن المبرد لم يذكر هذه القضية في "المقتضـب" مطلقاً.

وقد أجاز النحاة جميعهم القياس على هذه الشواهد – إلا الأخفش – وذلك ضمـن الأحكام التالية:-

١- وجود قرينة تدل عليه كي لا يحدث لبس فيشكل علينا فهمه، وذلك نحـو: (وجـاء ربك) [الفجر:٢٢] و (فأتـى الله بنيانهم) [النحل:٢٦] أي أمره لاستحالة الحقيقي"(٢)، أي أن يأتي الله بنيانهم، أو أن يجيء الرب عز وجل، أما إذا حدث اللبس فإنـه لا يجوز الحذف معه، وإذا وجد يقتصر على المسموع منه، ولا يقاس عليه ومثله قول الشاعر(٣):-

عشية فرَّ الحارثيون بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر

يريد ابن هوبر وقد عدَّه السيوطي ضرورة شعرية(٤).

٢- أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف في الإعراب وذلك "لوقوعه موقعـة ومباشرته العامل"(٥) وذلك نحو قوله تعالى: (وجاء ربك) [الفجـر:٢٢] فـالأصل: وجاء رسـول ربك، فحذف المضاف المرفوع وحل محله المضاف إليه المخفـوض فأعرب بإعرابه، وقد ذكر المبرد ذلك في "الكامل" فقال:_ "**قال العجاج**(٦):-

ناجٍ طواهُ الأَينُ مما وَجَفَا طيَّ الليالي زُلَفاً فزُلَفَا

---

(١) الكامل ٢/٦٦٦-٦٦٧.

(٢) مغني اللبيب ٢/٦٦٣.

(٣) الشاعر ذو الرمة، ديوانه ص٢٢٩.

(٤) همع الهوامع ٤/٢٩٠.

(٥) شرح المفصل ٤/٢٥.

(٦) ديوان العجاج، ص٤٩٥-٤٩٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ونصب "طيَّ الليالي" لأنه مصدر من قوله: "طواه الأينُ" وليس بهذا الفعل، ولكن تقديره: طواه الأينُ طياً مثل طي الليالي، كما تقول: زيدٌ شُرْبَ الإبل، إنما التقدير: يشرب شرباً مثل شرب الإبل، و"مثل" نعتٌ، ولكن إذا حذفت المضاف استغنى بأن الظاهر يُبَيِّنه وقام ما أضيف إليه مقامه في الإعراب"(١).

ويشترط أيضاً أن يكون المضاف إليه مفرداً، ولا يجوز حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة لأن "المضاف إليه حينئذٍ لا يقبل الاعراب"(٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) الكامل ١/١٩٧-١٩٨.

(٢) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/٥٥.

-إضافة أَفعل التفضيل

يقول المبرد: "قال أبو عبد الرحمن العتبيُّ يرثي عليَّ بنَ سهل بنِ الصَّبَّاح، وكان له صديقاً:

يا خير إخوانِهِ وأعطَفَهُم عليهمُ راضياً وغضبانا

قوله: "يا خيرَ إخوانِه محالٌ وباطلٌ، وذلك أنه لا يضاف "أَفعل" إلى شيء إلا وهو جزءٌ منه"(١).

يذكر المبرد حكم إضافة أفعل التفضيل حيث لا يمكن أن يضاف إلى شـــيء إلا إذا كان جزءاً منه، نحو: "زيد أفضل القوم" وإذا كان لا بد من تفضيل شيء على شيء من غير جنسه يجوز ذلك على أن تأتـــي بمن فاصلة بين المضاف والمضاف إليه فتقول يا خيراً من إخوانه.

وقد ذكر المبرد هذه القضية في "المقتضب" فقال: "ولا يضاف "أفعل" إلى شيء إلا وهو بعضه، كقولك: الخليفة أفضل بني هاشم، ولو قلت الخليفة أفضل تميم، كان محـالاً لأنه ليس منهم... وكذلك تقول: الخليفة أفضل من بني تميم لأن من دخلت للتفضيـــل، واخرجتهم من الإضافة"(٢).

وقد ذكر ابن يعيش أن "أفعل" إذا كانت للذات بمعنى فاعل "فإنه يجوز أن يقـــول: يوسف أحسن اخوته، ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأول، إذ المراد أنه فاضلٌ فيهم، لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون أفعل بعض ما أضيف إليه(٣)، لذلك فـــإن التـــأويل وارد في هذه القضية، فيجوز لنا أن نقول:- "يوسف أحسن إخوته".

وقد ذكر أبو حيان أن ذلك جائز فقال: "وتأوله بعضهم على أن أحســـن وأشـــعر وأفضل بمعنى فاعل"(٤).

---

(١) الكامل ١٤٦٢/٣.

(٢) المقتضب ٣٨/٣.

(٣) شرح المفصل ٨/٣.

(٤) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، تحقيق سيدني جلاسر، الولايات المتحـدة الأمريكية، ١٩٤٧م. ص٢٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-إضافة قبل وبعد وقدام

وقد قيل لمثل هذه الظروف "غايات" لأنها "إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه لأن به يتم الكلام، وهو نهايته، وإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام"(١). وهي من الظروف اللازمة الإضافة، وتنطبق عليها أحوال تختص بالإعراب، والبناء، وحذف المضاف إليه، وقد أوجز المبرد بعض هذه الأحوال وذكرها في الكامل فقال: "قال رجل من بني تميم(٢):-

لَعَنَ الإلهُ تَعِلَّةَ بنَ مُسَافرٍ لعناً يُثَنُّ عليهِ من قُدَّامُ

وروى أبو العباس البيتَ الأخير مُقوىً، فجعله نكرةً، وهو قوله: "من قدامٍ"، كما تقول: جئتك من قبلٍ، ومن بعدٍ، ومن علٍ، وما أشبهه، كما قرأ بعضهم(٣): (لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ) [الروم:٤]، كما تقول أولاً وآخراً، ورواه الفرّاء "من قُدَّامُ"، فجعله معرفة، وأجراه مجرى الغايات، نحو قَبْلُ وبَعْدُ كما قال(٤):-

ثُمَّ تَفرِي اللَّحْمَ من تَعْدَائِها فَهْيَ من تَحْتُ مُشيحاتُ الحُزُمْ

وكما قال عُتْيُّ بن مالك العقيليُّ، أنشده الفراء أيضاً(٥):-

إذا أنا لم أُومَنْ عَليكَ ولم يَكُنْ لقاؤُك إلاَّ من وَرَاءُ وَرَاءُ

فهذا الضرب مما وقع معرفةً على غير جهة التعريف، وجهة التعريف أن يكون معرَّفاً بنفسه، كزيد وعمرو، أو يكون معرفاً بالألف واللام، أو بالإضافة، فهذه جهة التعريف، وهذا الضرب إنما هو معرَّفٌ بالمعنى فلذلك بني إذا خرج من الباب..."(٦).

---

(١) شرح المفصل ٤/٨٥-٨٦.

(٢) ونسب في الدرر ١/١٧٧، لرجل من تميم.

(٣) كسر قبل وبعد مع التنوين، قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي كما في البحر المحيط، ٧/١٧٢، وقرأها الجمهور بضمهما.

(٤) الشاعر طرفة بن العبد، ديوانه، ص١٢٩.

(٥) معاني القرآن، ٢/٣٢٠، والشاهد بلا نسبة.

(٦) الكامل ١/٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد قسم النحاة أحوال بناء وإعراب هذه الظروف إلى أربعة أقسام، وذكر منها المبرد – كما هو ملاحظ – حالتين فقط وهما:-

١- أن يكون المضاف إليه محذوفاً، ولم يُنوَ لفظه ولا معناه فيكون الظرف حينئذٍ نكرةً ومنه القراءة التي ذكرها المبرد وهي قوله تعالى: "لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ".

٢- أن يكون المضاف إليه محذوفاً، ونوى معناه دون لفظه، وفي هذه الحالة يبقى الظرف معرفةً ويبنى على الضم للسبب الذي ذكره المبرد وهو أنه معرَّف بالمعنى وذلك أن جهة التعريف أن يكون معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة، وهذا الظرف إنما هو معرفٌ بالمعنى، ولذلك بُني.

وقد ذكر المبرد هذه القضية في "المقتضب" فقال: "فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلاً على تحويلها، وأنَّ موضعها معرفةً"(١).

ولم يتعرض المبرد للحالتين الباقيتين، لأن حكمهما ظاهر ومعلوم وهما:-

١- أن يكون المضاف إليه ظاهراً حينئذٍ تكون معربةً بالنصب على الظرفية، أو مجرورة بمن، نحو: "حضرت قبل طلوع الشمس" و "جاء عمرو من قبل زيد".

٢- إذا حذف المضاف إليه ونوي لفظه فحينئذ يبقى المضاف على حاله كما لو كان ظاهراً، فهو معرب كما في الحالة السابقة.

هذه الأحوال الأربعة(٢) مجتمعة هي أحوال بناء وإعراب الغايات قبل وبعد وقدام، وما شابهها، وذكر المبرد في "المقتضب" بعض الأمثلة عليها ولكن دون تفصيل فقال:- "وإن كانت نكرةً أو مضافة لزمها الإعراب وذلك قولك: جئت قبلك، وبعدك، ومن قبلك، ومن بعدك، وجئت قبلاً وبعداً، كما تقول: أولاً وآخراً، فإذا أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت: جئت قبلُ وبعدُ وجئت من قبلِ ومن بعدِ..."(٣).

---

(١) المقتضب ١٧٤/٣.

(٢) انظرها في همع الهوامع ١٩٢/٣.

(٣) المقتضب ١٧٥/٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومن أجل إيضاح أحوال بناء هذه الظروف، فيما يلي حصر مركز لها:-

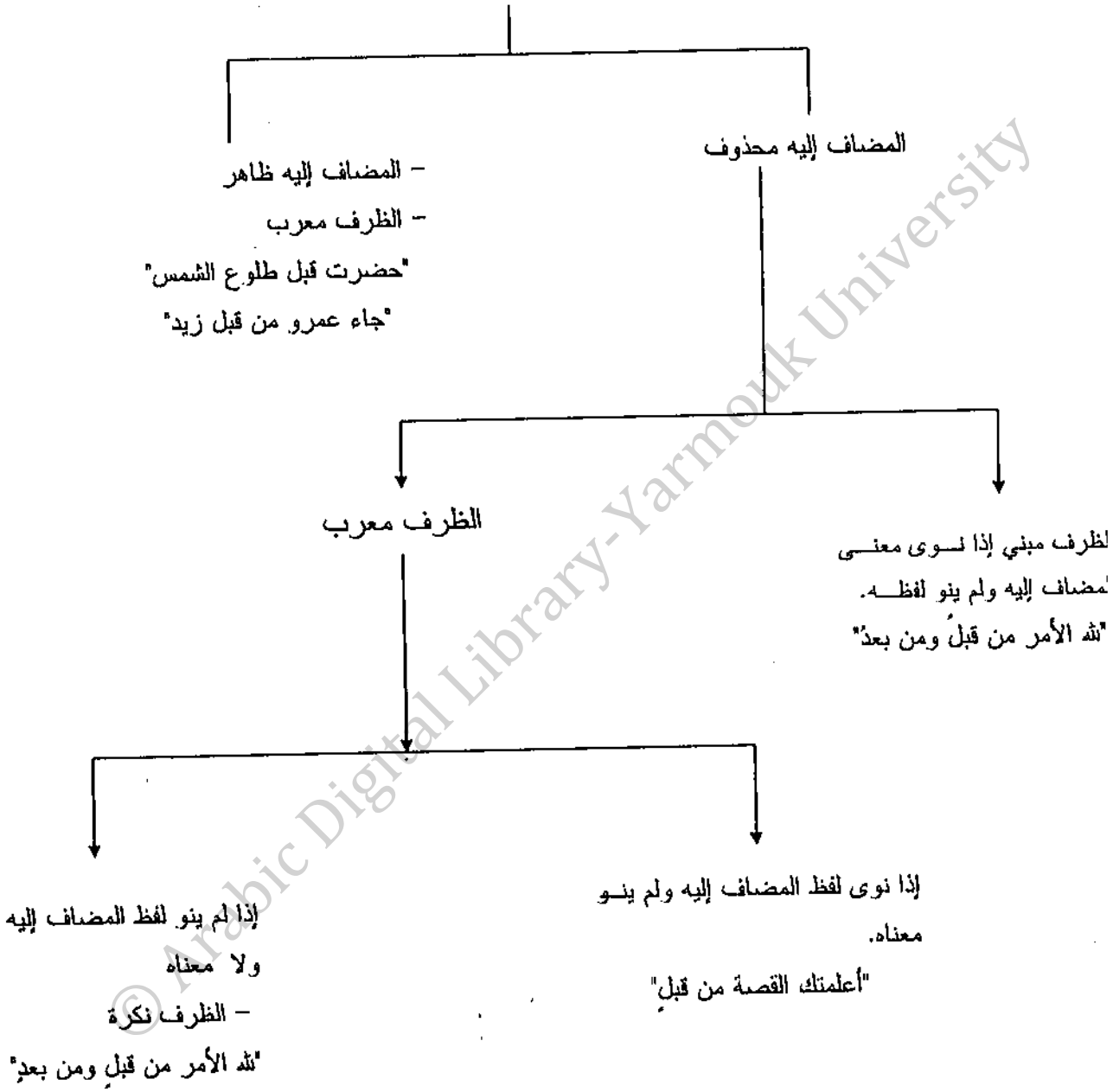

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- إضافة ريث وعوض

يقول المبرد: "**قال لَقِيطٌ الإيادي:-**

لا يَطعمُ النَّومَ إلاّ ريث يبعَثُهُ هَمٌّ يكاد حشاه يقصِمُ الضلَعَا

فريث وعوض مما يضاف إلى الأفعال، وتأويله أنه لا يطعم النوم إلا يسيراً حتى يبعثه الهم، فمعناه مقدار ذلك"(١).

ومعنى "ريث": "الإبطاء كالتريُّث والمقدار"(٢)، فهو مصدر استعمل بمعنى الزمان، نحو: "انتظر ريث يعود صديقك"، وبمعنى: انتظر مقدار بطء عودة صديقك، ولأنه قام مقام الزمان فإنه يضاف إلى الجملة الفعلية ويبنى كسائر أسماء الزمان.

أما "عوض" فقد ذكر المبرد أنه مما يضاف إلى الجملة الفعلية، ولا أعرف أحداً من النحاة ذكر إضافته إلى الفعل، غير أنَّ ابن هشام ذكر انه "يعرب إذا أضيف نحو لا أفعلهُ عوض العائضين"(٣)، وهذه ليست إضافة إلى الفعل. وربما كان هذا سهوٌ من المبرد أو خطأ ممن روى عنه ولعله أراد "منذ" أو غيرها.

و"عوض" ظرف مبني لاستغراق المستقبل، وهو مختص بالنفي، وفيه ثلاث لغات: الضم، والفتح والكسر "فبناؤه على الضم حملاً له على قبل وبعد، والفتح للخفة وكراهية اجتماع الواو والضمة، والكسر على أصل التقاء الساكنين"(٤).

وكثر استعماله في القسم كقول الأعشى(٥):-

رضيعَيْ لبانِ ثديَ أُمٍّ تحالفا بأسحمَ داجٍ عَوْضُ لا نتفرّق

"وذكر ابن الكلبي "أن عوض اسم صنم لبكر بن وائل"(٦).

وجدير بالذكر أن المبرد لم يذكر هذين الظرفين في "المقتضب".

---

(١) الكامل ١٣٥٣/٣.

(٢) القاموس ، مادة (رَيث).

(٣) مغني اللبيب ١٥٠/١.

(٤) انظر الانصاف ٤٠٢/١، وشرح المفصل ١٠٨/٤.

(٥) ديوان الأعشى.

(٦) مغني اللبيب ١٥١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- إضافة عَلُ

يقول المبرد: "قال أعشى باهلة:-

إنّي أتتني لسانٌ لا أسَرُّ بها من عَلُ لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ

وقوله "من عَلُ" يقول: من فوق، فإذا كانت معرفةً مفرداً بُنِيَ على الضم، كقبل وبعدُ، وإذا جعلتَه نكرةً نونته وصرفته، كما قال جرير(١):-

إنّي انصببتُ من السماء عليكُمُ حتى اختَطَفْتُك يا فرزدقُ من عَلِ

والقوافي مجرورة، وإن شئت رددتَ ما ذهبَ منه، وهي ألف منقلبةٌ من واوٍ، لأن بناءه "فَعَلٌ" من "علا" يا فتى، كما قال الراجز(٢):-

وهي تنوشُ الحوضَ نوشاً من عَلاَ نوشاً به تقطَعُ أجواز الفلا"(٣)

يذكر المبرد أن الظرف "عَلُ" يرد ضمن حالتين فقط وهما:-

الحالة الأولى:- أن يكون معرفة فيبنى على الضم، كقبل وبعد وتحذف لامه.

والحالة الثانية: أن يكون نكرة فيعرب.

وقد ذكر المبرد في "المقتضب" الحالة الثانية فقط لأن الحالة الأولى حكمها ظاهر ومعلوم وذكر أن معناها الإتيان من فوق كقول امرئ القيس(٤):-

كجلمود صخر حطه السيل من علِ

وقال: "لأن معنى "علِ" فيه معنى فوق ودخله الجر لأنه عده نكرةً غير مضافة إلى شيء في النية"(٥).

---

(١) ديوان جرير ص٣٦٧.

(٢) الراجز غيلان بن حريث في أدب الكاتب، ص٥٠٣.

(٣) الكامل ١٤٣٣/٣

(٤) ديوان امرئ القيس، ص١٩.

(٥) المقتضب ٢٢٨/٤-٢٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد التزموا في استعمال هذا الظرف أمرين: "أحدهما: استعماله مجروراً بمن والثاني، استعماله غير مضاف، فلا يقال أخذته من علِ السطح...[1]، وقد أجاز الجوهري وابن مالك استعماله مضافاً لفظاً[2].

وإذا كان معرفةً ولم تحذف لامه تقول: "من علو" فيروى بالضم والفتح والكسر، ويقول ابن يعيش: "فمن قال: "علوِ وعلوَ" بالكسر أو الفتح، فكأنه توهم الحركة فيه لالتقاء الساكنين فالكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح طلباً للخفة وإتباعاً لفتحة العين، إذْ كانت اللام ساكنة فهي حاجز غير حصين[3].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(1) مغني اللبيب ١/١٥٤.

(2) المصدر السابق ١/١٥٤، وهمع الهوامع ٣/١٩٧.

(3) شرح المفصل ٤/٩٠.

- إضافة ذو

يقول المبرد:

"ومما يضاف إلى الفعل "ذو" في قولك افعل ذاك بذي تسلم، وافعلا ذاك بذي تسلمان، معناه: بالذي يُسَلِّمُكُمَا"(١).

فالمبرد يرى أنه اسم موصول بمعنى الذي وهي لغة طيّئ ويثبت ذلك بعدد من الشواهد لشعراء قبيلة طيّئ فيقول:- **"قال رجل من طيّئ، أنشده أبو زيد الأنصاري"(٢):-**

فإن لم تُغَيِّرْ بعض ما قَدْ فعلتُمُ ... لأَنْتَحِيَنْ لِلعَظمِ ذو أنا عارِقُهْ

يريد: الذي.ومن ظرفاء المحدثين اليمانية من يَعمل هذا اعتمادا لإيثار لغة قومه. قال الحسن بن هانئ الحَكَمي(٣):-

حبُّ المُدَامَةِ ذو سَمِعْتَ به ... لم يُبْقِ فيَّ لغيرِها فَضْلاَ

وقال حبيب بن أوس الطائي(٤):-

أنا ذو عَرَفْتِ فإن عَرَتْكِ جهالةٌ ... فأنا المقيمُ قيامةَ العُذَّالِ"(٥)

فالمبرد من خلال هذه الشواهد يثبت أنّ "ذو" تعني الذي وهي لغة قبيلة طيّئ، وهو لم يذكر ذلك في "المقتضب".

وقد ذكر سيبويه ما ذهب إليه المبرد فقال: "وذو مضافة إلى الفعل... كأنه قال: لا أفعل بذي سلامتك، فذو ههنا: الأمر الذي يسلّمك وصاحب سلامتك"(٦)، فمعنى "ذو" عند سيبويه إما الأمر الذي أو صاحب، ولم يذكر أنها لغة طيّئ.

ويرى ابن الحاجب أن رأي المبرد بعيد فقال: "وقال بعضهم: هو ذو الطائية أعربت، وهو بعيد(٧) وابن هشام أيضاً يرى أنه "رأي" ضعيف"(٨).

---

(١) الكامل ١٣٥٣/٣

(٢) في النوادر، ص٦١، اللسان الشاعر هو قيس بن جروه/ اللسان عَرَق.

(٣) ديون أبي نواس، ص٥٢١.

(٤) ديوان أبي تمام، ص٥٣١.

(٥) الكامل ١١٤١/٣-١١٤٢

(٦) الكتاب ١١٨/٣.

(٧) شرح الكافية في النحو ١٠٤/٢

(٨) مغني اللبيب ٤٢١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالرأي الأغلب وعليه أكثر النحاة أن معنى "ذو" صاحب فقولك: افعل ذاك بذي تسلم معناه: افعل ذاك في وقت صاحب سلامتك.

- إضافة آية

ومعناها: العلامة، وهي من الألفاظ المسموعة التي أضيفت إلى الفعل وقد ذكرها المبرد في "الكامل" ولم يذكرها في "المقتضب" فقال في "الكامل": **"ومما يضاف إلى الفعل... آية في قوله**[1]:-

بآية تُقْدِمُون الخيلَ شُعثاً كأنَّ على سنَابِكِها مُدَامَا"[2]

ويعني بعلامة إقدامهم الخيل شعثاً ومثله قول الشاعر[3]:-

ألا مَنْ مبلغٌ عني تميماً بآية ما يحبون الطعاما

وقد ذكر سيبويه الشاهدين السابقين وذكر أن "آية مما يضاف إلى الفعل"[4]، ولم يزد المبرد على ذلك شيئاً.

وقد أُجريت "آية" مجرى الزمان لأنها تعنى علامة "والأوقات علامات لمعرفة الحوادث وترتيبها في كونها ما يتقدم منها وما يتأخر وما يقترن وجوده بوجود غيره، والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر فصار ذكر الوقت علماً..."[5].

---

(1) الشاهد للأعشى في الكتاب ١١٨/٣، والخزانة ١٣٥/٣، وهو ليس في ديوانه وبلا نسبة في الدرر ٦٣/٢.

(2) الكامل ١٣٥٣/٣-١٣٥٤.

(3) ينسب في الكتاب ١١٨/٣ ليزيد بن عمرو بن الصعق وهو بلا نسبة في الهمع ٥١/٢، والدرر ٦٣/٢.

(4) انظر الكتاب، ١١٨/٣.

(5) شرح المفصل ١٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

قضايا التوابع في كتاب الكامل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- تقديم النعت على المنعوت

يقول المبرد: "قال عمر بن أبي ربيعة(١):-

وكَمْ منْ قتيلٍ لا يُباءُ به دَمٌ ومِن غَلِقٍ رَهْناً إذا ضَمَّهُ مِنَى

وأما قوله: "ومِنْ غَلِقٍ رَهْنٍ" فَمَنْ جَرَّ فهو من قولهم "رَهْنٌ غَلِقٌ" فلما قدّم النعت اضطراراً أبدَل منه المنعوت"(٢).

فالنعت تابع وهو لفظ متأخر في الأصل، ولا يجوز تقديمه على متبوعه، وإذا حدث أن تقدم النعت على منعوته، وهذا يكون اضطراراً - كما ذكر المبرد - فإن إعرابه في هذه الحالة يتغير ويصبح النعت "مبدلاً منه" والمنعوت "بدلاً".

وقد "أجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تقدم أحد الموصوفين فتقول: "قام زيد العاقلان وعمرو" ومنه قوله(٣):-

ولستُ مُقِرّاً للرجال طلاقةً أبى ذاك عمي الأكرمان "وخاليا"(٤)

- النعت بالمصدر

يقول المبرد: "قال الشاعر:-

فقال لي المكي أمَّا لزوجةٍ فسبعٌ وأمَّا خلَّةٍ فثمان

وقوله: "خلَّه" يريد، ذاتِ خلَّةٍ، ويكون سَمَّاها بالمصدر، كما قالت الخنساء(٥):-

.... فإنما هي إقبال وإدبارُ

ويجوز أن تكون نَعَتَتْها بالمصدر لكثرته منها، ويجوز أن يكون أرادت: ذات إقبال وإدبار، فحذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه"(٦).

---

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ص١٨.

(٢) الكامل ٧٧٧/٢

(٣) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١٥١/٢

(٤) همع الهوامع ١٨٥/٥

(٥) ديوان الخنساء، ص٤٤ وصدر البيت:- ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت

(٦) الكامل ٣٧٤/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال المبرد في موضعٍ آخر: "**والمصدر ينعت به الفاعل في قولك: رجلٌ عدلٌ، ورجل كرمٌ، ورجلٌ نَوْمٌ، ويومٌ غَمٌ، ويُنعت به المفعول في قولك: رجلٌ رضىً، وهذا درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ، وجاءَني الخلقُ، تعني المخلوقين**"(١).

فالأصل أن يكون النعت مشتقاً، والنعت بالمصدر خلاف الأصل، وهو مؤوَّل بأحد التأويلات التي أشار إليهما المبرد كما يلي:-

التأويل الأول:- قوله: "نعتتها بالمصدر لكثرته منها" ويعني على المبالغة، ولا مجاز في ذلك.

التأويل الثاني:- إنه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي إنه على المجاز.

التأويل الثالث:- إنه على التأويل بالمشتق، حيث ذكر المبرد أن المصدر يُنعت به الفاعل فقوله رجل عدلٌ يعني رجل عادل.

وهذا حاصل ما ذكره أكثر النحاة(٢)، وذهب بعضهم كابن الحاجب إلى عدم اشتراط الاشتقاق، وقال: "إنه لا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره في صحة وقوعه على المعنى الواقع في المتبوع"(٣).

وقد استعملت العرب النعت بالمصدر كثيراً لأسبابٍ بلاغيَّة يقول ابن جني: "فإذا قيل رجلٌ عدلٌ؛ فكأنه وُصف بجميع الجنس مبالغةً، كما تقول: استوى على الفضلى"(٤)، أي إنه يجعل المنعوت هو النعت نفسه زيادةً في تأكيد الصفة وترسيخها وإلصاقها بالمنعوت، وهذا أبلغ وأقوى في التعبير.

ويشترط النحاة في النعت بالمصدر الإفراد والتذكير، يقول ابن مالك في منظومته:-

ونَعَتُوا بمصدرٍ كثيرا فالتَزَموا الإفراد والتذكيرا(٥)

---

(١) المصدر السابق ١٢٥١/٣

(٢) شرح ابن عقيل ٢٠١/٣، انظر هامش رقم (١).

(٣) الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، ٣٤/٢.

(٤) الخصائص، ٢٢/٢.

(٥) شرح ابن عقيل ٢٠٠/٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فالإفراد يلزم في النعت بالمصدر وإن كان المنعوت اثنين أو جماعة، والتذكير يلزم أيضاً وإن كان المنعوت مؤنثاً، وهذا ما ذكره المبرد في الكامل حيث قال: "**قال الراعي**[1]:-

طاوعتُهُ بَعْدَما طَال النَّجيُّ بنا وظنَّ أَنّي عَلَيّهِ غيرُ مُنْعَاجِ

يريد المناجاة، فأخرجه على فعيل، ونظيره من المصادر: الصَّهِيل، والنَّهيف، والشَّحيج، ويقال: شبَّ الفرسُ شبيباً؛ ولذلك كان النجيُّ يقع على الواحد والجماعة نعتاً، كما تقول: امرأة عدلٌ، ورجلٌ عدلٌ، وقومٌ عدلٌ، لأنه مصدر، قال الله عز وجل: (وقربناه نجيّاً) [يوسف:٨٠] أي مُناجياً"[2].

فالمبرد يريد من قوله أن المنعوت إذا كان لاثنين أو لجماعة فالنعت يكون مفرداً، فتقول: رجل عدل وقوم عدل، وإذا كان لمؤنث أو لمذكر فالنعت يكون مذكراً فتقول: رجل عدل وامرأة عدل.

- قطع النعت

يقول المبرد: "**فأما النعتُ إذا قلتَ: إنَّ زيداً يقومُ العاقلَ، فأنت مخيَّرٌ: إن شِئْتَ قلتَ العاقلَ، فجعلته نعتاً لزيد، أو نصبتَهُ على المدحِ وهو بإضمار "أعني"، وإن شِئْتَ رفعتَ على أن تُبْدِلَهُ من المضمر في الفعل، وإن شِئْتَ كان على قطعٍ وابتداء، كأنك قلتَ: إن زيداً قام، فقيل: من هو؟ فقلتَ: العاقلُ. كما قال الله عز وجل: ("بشرٍّ من ذلكُمُ النَّارُ) [الحج:٧٢] أي هو النارُ، والآية تُقْرأ على وجهين على ما فسَّرنا: (قُلْ إنَّ ربِّي يقذِفُ بالحقِّ عَلاَّمُ الغيوبِ)[3] و (علامَ الغيوب) [سبأ:٤٨]**"[4].

---

(١) ديوان الراعي النميري، ص٥٦.

(٢) الكامل ٣٦٩/١

(٣) علام الغيوب بالرفع هي قراءة الجمهور، وبالنصب قراءة عيسى وابن اسحاق وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبي حيوة وحرب عن طلحة. أنظر البحر المحيط، ٢٩٢/٧.

(٤) الكامل ٤١٨/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالأصل في النعت الحقيقي أن يكون تابعاً لما قبله في الحركة الإعرابية وقد يقطع عن التبعية بمخالفته المنعوت في الإعراب، والمبرد يقول: إن المتكلم مخيرٌ في قطع النعت أو إتباعه ففي قولك: "إن زيداً يقوم العاقل" فالرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان، فإذا رفعت فمن وجهين: أحدهما: أن يكون بدلاً من المضمر في الفعل والثاني: أن يحمل على القطع والابتداء فيكون التقدير: "إن زيداً يقوم "هو العاقل"".

وإذا نصبت فمن وجهين أيضاً: أحدهما أن يكون تابعاً لزيد؛ والثاني: أن يكون منصوباً بإضمار فعل تقديره "أعنى" أو "أمدح" ويكون تقدير الجملة: "إن زيداً يقوم "أعنى أو أمدح" العاقل".

ولم يزد المبرد شيئاً في "المقتضب"(١) على ما ذكره في الكامل.

وقول المبرد: "فأنت مخير" يعني أن القطع يكون حسب مراد المتكلم، يقول ابن الحاجب: "ولا قطع مع الحاجة"(٢) أي مع حاجة السامع إلى فهم المعنى.

وقد اشترط النحاة(٣) في القطع أن لا يكون النعت المراد قطعه للتأكيد، نحو: "أمس الدابر"، و (نفخة واحدة) [الحاقة:١٣] فالأمس لا يكون إلا دابراً، والنفخة لا تكون إلا واحدة، وفي هذه الحالة فإن النعت يكون متصلاً بمنعوته ومرتبطاً به معنىً، فلا يجوز قطعه.

واشترط الزجاجي في قطع النعت التكرار فقال: "وإذا تكرَّرَتْ النعوت فإن شئت اتبعتها الأول، وإن شئت قطعتها منه ونصبتها بإضمار فعل أو رفعتها بإضمار مبتدأ"(٤).

والأنباري يستشهد بالقرآن الكريم ليثبت "أن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف وقد يستأنف فيرفع"(٥).

والملاحظ أن التكرار ليس شرطاً لقطع النعت بدليل قوله تعالى: (وامرأته حمالة الحطب) [المسد:٤] بقراءة النصب لأن المقصود ذكر الصفة وذمها بها ليميزها بها عن غيرها ويستوي في ذلك التكرار أو عدمه.

---

(١) انظر المقتضب ٤/١١٣-١١٤

(٢) شرح الكافية في النحو، ١/٣١٦

(٣) انظر شرح المفصل ٣/٤٨، وشرح الكافية في النحو، ١/٣١٦

(٤) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص١١١.

(٥) الإنصاف، ٢/٤٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الغاية من قطع النعت فهي بلاغية محضة[1]، ويقصد المتكلم لفت انتباه السامع إلى أمر مهم وتوجيه ذهنه نحو النعت المقطوع وتبيين أهميته من خلال إضمار العامل حيث يدُرك السامع انه قد تكونت جملة جديدة وتحمل غرضاً جديداً القصد منه المدح أو الذم أو غير ذلك.

- حذف المنعوت

يقول المبرد: "**قال أبو الحسن حقُّ النعت أن يأتي بعد المنعوت، ولا يقع في موقعه حتى يدل عليه، فيكون خاصاً له دون غيره، تقول: جاءني إنسانٌ طويلٌ، فإذا قلت جاءني طويل لم يَجُزْ، لأن طويلاً أعم من قولك إنسانٌ، فلا يدلُ عليه، فإن قلت: جاءني إنسان متكلمٌ ثم قلت بَعْدُ، جاءني متكلمٌ جاز، لأنك تدلُ به على الإنسان**"[2].

النعت والمنعوت هما كالشيء الواحد فلا يجوز حذف أحدهما إلا بقرينة تدل عليه لأن هدف المتكلم هو إفهام السامع بمراده، والقرينة تكون "كتقدُّم ذكره نحو: "ائتني بماءٍ ولو بارداً، واختصاص النعت به كمررت بحائض وراكب وصاهلاً"[3]، وهذا ما قصده المبرد بقوله: "فيكون خاصاً له"، أي إن المنعوت المحذوف لا بد أن يكون قد اشتهر بنعته اشتهاراً يغني عن ذكره، والنعت يدل عليه مباشرة، ويحدث إفهام المعنى وتبيينه دون ذكر المنعوت.

وجديرٌ بالذكر أنه عندما يحذف المنعوت فإن النعت يقع موقعه من الإعراب، ومثل ذلك قوله تعالى: "أن اعمل سابغات" أي دروعاً سابغات. فكلمة "سابغات" كانت نعتاً، قبل حذف المنعوت، وبعد الحذف وقعت موقع المنعوت من الإعراب.

---

(1) انظر النحوالوافي، ٤٩٢/٣.

(2) الكامل ١٣٨٢/٣

(3) همع الهوامع ١٨٦/٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- دلالة واو العطف

يقول المبرد: "**وأما قول حسان**[1].

بَهَاليلُ منهم جَعفرٌ وابن أُمِّهِ عليٌّ ومِنهُمْ أحمَدُ المُتَخَيَّرُ

فإن العرب إذا كان العطفُ بالواو قدَّمتْ وأخَّرت، قال الله تبارك وتعالى: (هو الذي خَلَقَكُمْ فمنكم كافِرٌ ومنكم مُؤمنٌ) [التغابن:٢] وقال: (يا معشر الجنِّ والإنس) [الرحمن:٣٣] وقال: (واسجدي واركعي مع الراكعين) [آل عمران:٤٣] ولو كان بثَمَّ أو بالفاء لم يصلح إلا تقديم المقدم ثم الذي يليه واحداً فواحداً"[2].

يذكر المبرد أن العرب إذا كان العطف بالواو قدَّمت وأخَّرت وهذا يعني أن دلالة واو العطف الجمع المطلق، وهذا مذهب الجمهور من النحاة، فالواو لا تفيد ترتيباً بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد ذكر المبرد هذه القضية في موضع آخر من الكامل حيث ذكر قول الشاعر[3]:-

فَمِلَّتُنَا أنَّنا المسلمونَ على دينِ صِدِّيقِنَا والنبيِّ

فقال المبرد: "**وقوله: "على دين صدِّيقنا والنبيِّ"، فالعرب تفعل هذا، وهو في الواو جائز، أن تبدأ بالشيء والمقدَّمُ غيره... ومن كلام العرب ربيعةُ ومُضَرُ، وقيسٌ وخِنْدِفُ، وسُلَيْمٌ وعامرٌ**"[4].

فالملاحظ مما ذكره المبرد، أن التقديم لا يدل على الاهتمام ففي قول الشاعر: "على دين صديقنا والنبي" قدم الصدّيق - أبا بكر - رضي الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم، وقدَّم ربيعة على مضر ولو كانت الواو تفيد ترتيباً لقدم النبي على الصديق ولقدم مضر على ربيعة لشرفها بالنبي صلى الله عليه وسلم.

وقد ذكر المبرد هذه القضية في "المقتضب" وقال: إن معنى الواو: "إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيهما كان أولاً..."[5] فإذا قلت قام زيد

---

(١) ديوان حسان بن ثابت ص٢٢٤.

(٢) الكامل ٥٢٩/٢.

(٣) الشاعر الصلتان العبدي في الكامل ١١٠١/٣، وهو له في الشعر والشعراء ص٥٠٢.

(٤) الكامل ١١٠٣/٣

(٥) المقتضب ١٠/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعمرو احتملت الجملة ثلاثة أوجه: "أن يكونا قاما معاً، أو أن يكون المتقدم قام أولاً، أو أن يكون المتأخر قام أولا[1] ولا تدل الواو على أي وجه من هذه الوجوه.

وذكر سيبويه ذلك فقال: "وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر[2] وقال: "... فقولك: مررت برجل وحمارٍ قبل، فالواو أشركت بينهما في الباء، فجريا عليه ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار كأنك قلت مررت بهما..."[3].

وقد ذُكرت بعض الأسباب التي تقتضي التقديم والتأخير، وهذا لا يتعارض مع القول إن الواو لا تفيد أيّ ترتيب وإنما هي اجتهادات ذكرها العلماء، ومن هذه الأسباب:- مراعاة اللفظ حيث "يقدم بعض الألفاظ على بعض بحسب الخفة والثقل، فاللفظ "مضر" حركاتها متوالية فإذا أُخرت ووقفت عليها بالسكون فتقل حركاتها[4] فلذلك: تقول ربيعة ومضر حيث يخف النطق بهما معاً مع تأخير الأثقل نطقاً.

وقد يراعي المعنى، ويكون هناك حكمة تقتضي التقديم في ذلك المقام، ففي مثل قوله تعالى: (واسجدي واركعي مع الراكعين) [آل عمران:٤٣] فالتقديم هنا لفضل السجود على الركوع[5].

وقد ورد في القرآن الكريم وكلام العرب العديد من الشواهد وقد استخدمت فيها واو العطف بما يستحيل معه أن تدل على ترتيب، وابن يعيش يقول: "ولا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب[6].

أما العطف بالفاء أو بثم فإنه للترتيب، ولا يصح لك إلا تقديم المقدم ثم الذي يليه واحداً فواحداً – كما ذكر المبرد سابقاً – وقوله تعالى: (فَابعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُم هذه إلى المدينةِ، فَلْيَنظُر أَيُّها أَزْكَى طَعَاماً فليأْتِكُم بِرِزْقٍ مِنْهُ، ولْيَتَلَطَّفْ ولا يُشعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً) [الكهف:١٩] خير دليل على الفرق بين العطف بالواو والفاء، فقد عطف بالفاء أولاً

---

(١) الخصائص ٣/٣٢٠

(٢) الكتاب ٤/٢١٦

(٣) المصدر السابق ١/٤٣٧

(٤) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص١١١.

(٥) انظر المصدر السابق ص١١٧.

(٦) شرح المفصل ٨/٩١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بقوله: "فابعثوا"، و"فلينظر"، و"فليأتكم"؛ ثم عطف بالواو وذلك "لانقطاع نظام الترتيب، لأن التلطف غير مترتب على الإتيان بالطعام..."(١).

- العطف على الضمير المرفوع أو المنصوب

كما يعطف الظاهر على الظاهر، فإنه يجوز العطف على الضمير.

وقد ذكر المبرد العطف على الضمير المتصل المرفوع والمنصوب أما الضمير المنفصل فلا خلاف في العطف عليه، لأنه بمثابة الاسم الظاهر.

يقول المبرد: "**فإن قلت: إنَّ زيداً منطلق هو وعمروٌ حَسُن العطف، لأن المضمر المرفوع إنما يحسن العطف عليه إذا أكَّدته. كما قال الله تعالى: (فَاذْهَبْ أنت وربُّكَ فقاتلا) [المائدة:٢٤] (واسكُنْ أنت وزوجُك الجنة) [البقرة:٣٥، والاعراف:١٩].**

وإنما قَبُح العطف عليه بغير تأكيد لأنه لا يخلو من أن يكون مستكنّاً في الفعل بغير علامة، أو في الاسم الذي يجري مجرى الفعل، نحو: إنَّ زيداً ذهب وإنَّ زيداً ذاهبٌ فلا علامة له، أو تكون له علامة يتغيَّر لها الفعل عما كان عليه نحو: ضربت، سكَّنْتَ الباء التي هي لام الفعل من أجل الضمير، لأن الفعل والفاعل لا ينفك أحدهما من صاحبه فهما كالشيء الواحد، ولكنَّ المنصوب يجوز العطف عليه ويحسن بلا تأكيد، لأنه لا يُغيِّر الفعلَ إذْ كان الفعل قد يقع ولا مفعول فيه، نحو: ضربتُكَ وزيداً، فأما قول الله عز وجل: (لو شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا ولا آباؤُنَا) [الأنعام:١٤٨] فإنما يحسن بغير توكيد لأن "لا" صارت عوضاً، والشاعر إذا احتاج أجراهُ بلا توكيد لاحتمال الشعر مالا يحسُنُ في الكلام، قال عمر بن أبي ربيعة(٢):-

قلتُ إذْ أقبلَتْ وزهرٌ تهادى كنعاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلا

وقال جرير(٣):-

ورجا الأُخَيْطِلُ من سَفَاهةِ رأيهِ مالَمْ يَكُنْ وأبٌ له لينالا

---

(١) الكليات ص ٦٠٦.

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص٣٤٠.

(٣) ديوان جرير، ص٣٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا كثير"(١).

وملخص ما ذكره المبرد أن العطف على الضمير إذا كان مرفوعاً فلا بُـــدَّ مـــن تأكيده بالضمير أو بأي فاصل غيره، ويقبح العطف عليه بلا تـــأكيد، والشـــواهد التـــي ذكرت بلا تأكيد فهي للضرورة الشعرية.

أما الضمير المنصوب فيجوز العطف عليه بلا تأكيد.

وقد ذكر المبرد هذه القضية في "المقتضب" وهو مختصر عما ورد في "الكـــامل" حيث يقول المبرد: "ألا ترى أنك لو قلت: قم وعبدُ الله، كان جائزاً على قبح حتى تقول: قم أنت وعبد الله"(٢)، ثم قال: "وإن شئت قلت: إياك أنت وزيداً، فجعلت "أنـــت" توكيـــداً لذلك المضمر، فإن قلت: إياك وزيدٌ، فهو قبيح، وهو على قبحه جائز كجوازه في قـــم وزيد"(٣).

وقد ذكر ذلك سيبويه فقال: "فإن قلت: إياك نفسُك، تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح، وهو على قبحه رفعٌ، ويدلك على قبحه انك لو قلت: اذهب نفسك، كان قبيحاً حتى تقول أنت نفسُك"(٤).

وذهب الكوفيون مذهباً مختلفاً في هذه القضية فأجازوا العطـــف علـــى الضمـــير المرفوع المتصل(٥) وبدون تأكيده بالضمير أو أي فاصل آخر، واحتجوا بما ورد فـــي كلام العرب كقول الشاعر:-

قلت إذا أقبلت وزهرُتها دي .....

وقول الآخر:-

..... **ما لم يكن وأبٌ له لينالا**

وقد ردت حجتهم بأن ما جاء هنا إنما هو لضرورة الشعر، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر جائز.

---

(١) الكامل ٤١٧/١-٤١٥ وانظر ٩٣١/٢-٩٣٢.

(٢) المقتضب ٢١٠/٣.

(٣) المصدر السابق ٢١٢/٣

(٤) الكتاب ٢٧٧/١-٢٧٨.

(٥) انظر الانصاف ٤٧٤/٢-٤٧٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

-العطف على الضمير المخفوض

وهي قضية خلافية[1]، وذهب فيها النحاة عدة مذاهب فذهب المبرد وجمهور البصريين إلى منع العطف على الضمير المخفوض، فلا يجوز لك أن تقول: "مررت بك وزيد" حتى تعيد حرف الجر فتقول: "مررت بك وبزيد"، وذكر المبرد أن كلمة "المقيمين" من قوله تعالى: (لكِنِ الرَّاسِخونَ في العِلْمِ منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنْزِلَ إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة) [النساء:١٦٢] منصوبة على المدح، وقال: **"ومن زعم أنه أراد: ومن المقيمين الصلاة، فمخطئ في قول البصريين، لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض، ومن أجازه من غيرهم، فعلى قبح، كالضرورة، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب، وقرأ حمزة: (الذي تساءَلون به والأَرحامِ)[2] [النساء:١] وهذا هنا لا يجوز عندنا، إلا أن يضطر إليه شاعر كما قال[3]:-**

فاليومَ قرَّبتَ تَهجُونا وتَشْتِمُنا فاذهبْ فما بك والأيام من عَجَبِ"[4]

وقد ذكر المبرد هذه القضية في "المقتضب" وتحدَّث باختصار فقال: "وكذلك تقول: هذا ضاربك وزيدا غداً، لمّا لم يَجُز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل كقول الله عز وجل: (إنا منجوك وأهلك) [العنكبوت:٣٣] كأنه قال: ومنجون أهلك ولم تعطف على الكاف المجرورة"[5].

فالمبرد يجزم بمنع العطف على الضمير المخفوض إلا للضرورة الشعرية ويرد قراءة حمزة بقوله تعالى: "الذي تساءلون به والأرحامِ" بجر "الأرحام"، وردها الجرجاني أيضاً وقال إنها غير صحيحة وإنما الصحيح النصب على حذف المضاف كأنه قال: واتقوا الذي تساءَلون به وقطع الأرحام[6].

---

(١) انظر القضية في الانصاف ٤٦٣/٢-٤٧٤، وشرح المفصل ٧٧/٣-٧٨، وشرح الأشموني ٢١١/٣.

(٢) وقراءة الأرحام بالجر هي قراءة حمزة من السبعة، وهي أيضاً قراءة النخعي وقتادة والأعمش وقرأ الجمهور "والأرحام" بالنصب، انظر الحجة في القراءات السبع، ص١١٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٧٥/١.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الكامل ٩٣١/٢ و ٤١٨/١، والكتاب ٣٨٣/٢، والدرر ١٩٢/٢.

(٤) الكامل ٩٣٠/٢-٩٣١

(٥) المقتضب ١٥٢/٤

(٦) المقتصد في شرح الايضاح، ٩٦٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ودافع عن هذه القراءة ابن يعيش فذكر أن هذا القول غير مرضي من أبي العباس المبرد؛ لأن راويها إمام وثقة وقد قرأها جماعة من غير السبعة، وقال: "وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها، ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنيّ المخفوض:-

أحدهما:- أن تكون "الواو" واو القسم...

والوجه الثاني:- أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال وبالأرحام ثم حذف الباء لتقدم ذكرها..."(١).

وذهب الكوفيون والأخفش ويونس(٢) إلى جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض لوروده في كلام العرب كثيراً، وقد تبع الكوفيين بهذا الرأي أبو البقاء الكفوي فقال: "ولسنا متعبدين باتباع جمهور البصريين، بل نتبع الدليل"(٣).

وذهب الجرمي والزيادي إلى أنه "إذا أكد الضمير جاز، نحو مررت بك أنت وزيدٍ"(٤).

ومن المحدثين عباس حسن يرى أن إعادة حرف الجر أمر غير لازم، ويجوز لك أن تعيده كقوله تعالى: (فقال لها وللأرض ائتنا طوعاً أو كرهاً) [فصلت:١١] وهذا هو الكثير، وعدم إعادته جائزٌ أيضاً "ولكنه لا يبلغ في قوته وحسنه البلاغي درجة الكثير"(٥).

وأرجّح رأي عباس حسن حيث يميل إلى التسهيل وعدم التعقيد فيجيز العطف على الضمير المخفوض ويجيز إعادة حرف الخفض، مع أن الأبلغ والأفصح هو إعادة حرف الخفض.

- العطف على معمولي عاملين

ذكر المبرد هذه القضية في موضعين من الكامل فقال:-

"وقال إعرابي:-

---

(١) شرح المفصل ٧٨/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٢٣٣/١.

(٣) الكليات ص٢٣

(٤) انظر همع الهوامع ٢٦/٥ وتوضيح المقاصد ٢٣٣/١

(٥) النحو الوافي ٦٣٣/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقال لي المكيُّ أما لزوجةٍ فسبعٌ وأما خُلَّةٍ فثمان

وفي هذا الشعر عيبٌ، وهو الذي يسميه النحويون العطف على عاملين، ويلزم من قال هذا أن يقول: مرَّ عبد الله بزيدٍ وعمرو خالدٍ، ففيه هذا القبح وقد قرأ بعض القراء – وليس بجائز عندنا – (واختلافِ الليلِ والنهارِ وما أنزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فأَحيا بهِ الأرضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وتَصريفِ الرياحِ آياتٌ)[1] [الجاثية:٥] فجعل آياتٍ في موضع نصب وخفضها لتاء الجميع فَحملها على "إنَّ" وعطفها بالواو، وعطف اختلافاً على "في" ولا أرى ذا في القرآن جائزاً لأنه ليس بموضع ضرورة، وانشد سيبويه لعدي بن زيد[2]:–

أكلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا

فعطف على امرئٍ وعلى المنصوب الأول"[3].

وقد أعاد المبرد هذا الحديث في موضع آخر من "الكامل" وأضاف أن الأخفش كان يجيزه فقال: "وكان أبو الحسن الأخفش يراه ويقرأ واختلاف الليل والنهار...."[4] وذكر الآية وبيت عدي بن زيد.

فالمبرد يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين وقد رَدَّ قراءَة الآية بكسر التاء من قوله "آيات" وذلك لأنها تعطف على "إنَّ" وعلى "في" وهذا أمر لا يجيزه المبرد، وقد ذكر ذلك في "المقتضب" وقال أنه لا يجوز عنده قراءة الآية بكسر التاء وقد أجازه الأخفش وأضاف أن قولك: ليس بمنطلق عمرو ولا قائماً بكر بنصب "قائماً" وقال: "وأما الخفض فيمتنع لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين هما: "الباء" و "وليس"[5].

وسيبويه ممن يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين ويضمر عاملاً فيما أوهم جواز ذلك، فيقدر الباء في نحو: ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو، ويقدر مضافاً محذوفاً في

---

(١) "آيات" بكسر التاء قراءة حمزة والكسائي من السبعة وقرأها الباقون بالرفع، انظر النشر ٣٧١/٢، والكشف المكي ٢٦٧/٢.

(٢) الشاهد لعدي بن زيد في الكامل ٣٧٤/١ و ١٠٠٢/٢ وهو لأبي داؤد الإيادي في الكتاب ٦٦/١، وفي الخزانة ٥٩٢/٩، و ٤٨١/١٠، و ٤١٧/٤.

(٣) الكامل ٣٧٥/١-٣٧٦.

(٤) انظر اعادة النص في المصدر السابق ١٠٠٢/٢.

(٥) المقتضب ١٩٥/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نحو قول العرب: "ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً" فيقول: "وان شئت نصبت "شحمة" و"بيضاء" في موضع جر، كأنك أظهرت كل فقلت: ولا كل بيضاء"(١).

وتبعه بذلك السيرافي فقال: "احتج بعض الناس أن هذا عطف على عاملين، وذلك أن "بيضاء" جر عطفاً على "سوداء" والعامل فيها "كل" و "شحمة" نصب عطفاً على "تمرة" خبر ما، فقال سيبويه: ليس عطفاً على عاملين، وتأوَّله على أن "بيضاء" مجرورة بـ (كل) أخرى مقدرة بعد لا...(٢).

وابن السراج أيضاً منع العطف على معمولي عاملين وقد ذكر سبب هذا المنع فقال: "إن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته، فإن قلت قام زيدٌ وعمروٌ، فالواو أغنت عن إعادة "قام"؛ فقد صارت ترفع كما ترفع (قام)، كذلك إذا عطفت بها على المنصوب"(٣).

ورأي الأخفش – كما ذكر المبرد – هو جواز العطف على معمولي عاملين "وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصّل قوم – منهم الأعلم – فقالوا: إن ولي المخفوض العطف جاز، لأنه كذا سمع"(٤).

وابن هشام أيضاً أجاز ذلك فقال: "فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: "في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرُو" ولا إشكال حينئذٍ في الآية"(٥).

وأرجح رأي الأخفش في هذه القضية وذلك لأن القراءة القرآنية التي وردت هي قراءة حمزة والكسائي وهي سبعية ولا وجه لردها وراويها إمامين ثقة، وقد تبع الأخفش في رأيه كثير من النحاة الكبار، لورود شواهد عن العرب جاء فيها العطف على معمولي عاملين، ولأنه كذا سمع عن العرب فلا وجه للتعقيد.

---

(١) الكتاب ٦٦/١.

(٢) المصدر السابق، انظر الحاشية ٦٦/١

(٣) الأصول في النحو، ٧٠/٢.

(٤) مغني اللبيب ٤٨٦/٢-٤٨٧.

(٥) المصدر السابق ٤٨٨/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أنواع البدل:-

ذكر المبرد أربعة أنواع للبدل وهي:-

أ- بدل المطابق أو بدل الكل من كل.

ب- بدل البعض من كل

ج- بدل الاشتمال

د- بدل المباين

وفي هذه الأنواع يقول المبرد: "والبدل على أربعة أضرب:_ فواحدٌ منها: أن تبدل أحد الاسمين من الآخر إذا رجعا إلى واحدٍ، ولا تبالي أمعرفتين كانا أم معرفة ونكرةً، تقول: مررت بأخيك زيدٍ، لأن زيداً هو الأخ وكذلك، مررت برجلٍ عبد الله، فهذا واحد.

والآخر: أن تبدل بعض الشيء منه، نحو: ضربت زيداً رأسَهُ، لمَّا قلت "ضربت زيداً" أردت أن تُبيِّن موضع الضرب منه.

فمثل الأول: قول الله تبارك وتعالى: (اهدِنَا الصراطَ المستقيمَ، صراطَ الذينَ أنعَمْتَ عليهم) [الفاتحة: ٦-٧]، وقوله: (وإنَّكَ لَتَهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ. صراطِ اللهِ) [الشورى:٥٢] و (لنسفعاً بالنَّاصيَةِ، نَاصيَةٍ كَاذبَةٍ خَاطِئَةٍ) [العلق:١٥-١٦].

ومثل البدل الثاني: قوله عزَّ وجل: (ولِلَّهِ عَلَى الناسِ حجُّ البيتِ مَنِ استَطَاعَ إليه سبيلاً) [آل عمران:٩٧] "مَنْ" في موضع خفض، لأنها بدلٌ من "الناس"، ومثلُهُ إلاَّ أنه أعيد حرف الخفض: (قَالَ المَلأُ الذينَ استَكْبَرُوا من قومِهِ لِلَّذينَ استُضعِفُوا لِمَن آمَنَ منهم) [الأعراف ٧٥].

والبدل الثالث مثل ذكرنا في البيت - والبيت الذي يقصده المبرد هو قول الأعشى(١):-

لَعَمْرُك ما أشبَهْتَ وَعْلَةَ في النَّدَى شمائِلَه ولا أبَاهُ مُجَالِدا

ابدلَ "شمائلَه" منه وهي غيره، لاشتمال المعنى عليها، ونظير ذلك: أسألك عن زيدٍ أمرِه، لأن السؤال عن الأمر... وقال الشاعر(٢):-

إنَّ السيوفَ غُدُوًّها ورَوَاحَها تركَتْ هوازنَ مِثلَ قَرْنِ الأعضَبِ

---

(١) ديوان الأعشى ص٤٣

(٢) هو الأخطل، ديوانه، ص١٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبدل رابع، لا يكون مثله في القرآن ولا في الشعر وهو أن يغلط المتكلم فيستدرك غلطه، أو ينسى فيذكُر فيرجعَ إلى حقيقة ما يقصد له ، وذلك قولك: مررت بالمسجد دارِ زيد، أرادَ أن يقول: مررتُ بدار زيد فإما نسي، وإمّا غلط، فاستدرك فوضَعَ الذي قَصَدَ له في موضع الذي غلط فيه"(١).

فالمبرد ذكر أربعة أنواع من البدل، والنوع الرابع لم يرد مثله في الشعر والقرآن الكريم، لأنه لا يقوله إلا الناسي أو الغالط، ويقع ضمن الحديث غير المدوّن والشاهد إنما يكون مدوناً.

وقد ذكر المبرد هذه الأنواع في موضعين من "المقتضب"(٢).

ووضحهما كما جاء في "الكامل".

وقد رد ابن السيد على المبرد، وقال: "إن بدل الغلط موجود في كلام العرب، واستشهد بقول ذي الرمة(٣):-

لمياءُ في شفتيها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللِّثات وفي أنيابها شَنَبُ

"فاللعس" بدل غلط من "حوة"، لأن "الحوة" سواد و "اللعس" سواد يشوبه حمرة.

وردَّ الأشموني حجةَ ابن السيِّد وذلك لإمكان تأويل البيت"(٤).

ولا يمكن أن تكون هناك شواهد ورد فيها بدل الغلط، لأن الشعر يراجعه قائله فيصحح ما ورد فيه، وبدل الغلط إنما يقع ضمن الحديث.

- بدل الظاهر من المضمر

يقول المبرد: "**والظاهر لا يكون بدلاً من المضمر الذي يعني به المتكلمُ نفسه، أو يعني به المخاطب، لا يجوز أن تقول: مررت بي زيدٍ، لأن هذا الياء لا يشركهُ فيها شريك فيحتاج إلى تبيين، وكذلك لا يجوز: ضربتك زيداً، لأن المخاطب منفردٌ بهذه الكاف، فأما الهاء نحو: مررت به عبد الله فيجوز؛ لأنا نحتاج إلى أن يُعرِّفنا مبيناً من**

---

(١) الكامل ٢/٩٠٥-٩٠٧

(٢) انظر المقتضب ١/٢٦-٢٨ و ٤/٢٩٥-٢٩٨.

(٣) ديوان ذي الرمة، ص٦١

(٤) انظر شرح الأشموني ٣/٢٣٢-٢٣٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صاحب الهاء، لأنها ليست للذي يخاطبه، فلا ينكرُ نفسه، وإنما يُحَدِّثُ به عن غـــائب فيحتاجُ إلى البيان"(١).

يذكر المبرد أنه لا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب كقولـك: "مررت بي زيد"، أو "ضربتك زيداً"؛ لأن هذا الضمير لا يحتاج إلى تبيين، أما ضمـير الغائب فإنه يحتاج إلى تبيين، فإذا قلت مررت به عبد الله، فهو جائز؛ لأنـه لا بـد أن تعرِّف من صاحب الهاء.

ولم يذكر المبرد في "المقتضب" إلاَّ ما هو جائز من بدل الظـاهر مـن الضمـير والعكس فقال: "فأما المضمر والمظهر فكقولك:- "مررت به أخيك" وتقول: "رأيت زيداً إياه" و "أخوك رأيته زيداً" ...(٢).

فما ذهب إليه المبرد من منع بدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخـاطب هـو مذهب الجمهور من نحاة البصرة إلا إذا كان بدل كل من كل يفيد الإحاطة والشمول، أو كان بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال فإنه يجوز أن يبدل مـن ضمـير المتكلـم أو المخاطب، فالأول كقوله تعالى:- (تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا) [المائدة:١١٤] فـأبدل "أولنا" من الضمير المجرور باللام "لنا" وقولك: "أكرمتكم أكابركم وأصاغركم"(٣) فإذا لم يكن يدل على الإحاطة والشمول امتنع؛ فلا يجوز أن تقول: مررت بي زيدٍ؛ أو رأيتـك زيداً.

والثاني أن يكون بدل بعض من كل كقول الشاعر(٤):-

أوعَدَني بالسِّجن والأداهِمِ رجْلي، فَرِجلي شثنةُ المناسِمِ

حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله رجلي - من ضمـير المتكلـم وهـو يـاء (أوعدني) والثالث أن يكون بدل اشتمال كقول الشاعر(٥):-

ذريني، إنَّ أمرَكِ لَنْ يُطَاعَا وما ألفيتِني حِلمِي مُضَاعَا

---

(١) الكامل ٢/٥١٠

(٢) المقتضب ٤/٢٩٦

(٣) انظر: همع الهوامع ٥/٢١٧ وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٠-٢٥١، والبدل في الجملة العربية، ص٧٢.

(٤) نسب للعديل العجلي في شرح شواهد العيني ٣/١٢٩، والخزانة ٥/١٨٨ وهو لرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١/١٥٦.

(٥) الشاعر عدي بن زيد، ديوانه، ص٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فأبدل الاسم الظاهر – وهو قوله حلمي – من ضمير المتكلم – وهو ياء ألفيتني بدل اشتمال.

أما المذهب الثاني وهو الجواز المطلق قياساً على ضمير الغائب؛ لأنه لا لبس فيه أيضاً؛ وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، والأخفش من البصريين(١).

والمذهب الثالث لقطري حيث يرى أنه "يجوز في الاستثناء، نحو: ضربتكم إلا زيدا..."(٢).

– بدل الفعل من الفعل

يقول المبرد: " **قال الله عزّ ذكره: (ومن يفعل ذلك يَلْقَ أثاماً) [الفرقان:٦٨] ثم فسَّرَ فقال: (يُضاعف له العذاب يوم القيامةِ ويخلد فيه مهاناً) [الفرقان:٦٩] فجزم "يضاعف" لأنه بدل من قوله "يلق أثاماً" إذ كان إيّاه في المعنى**"(٣).

يذكر المبرد أن الفعل يبدل من الفعل إذا كان الثاني في معنى الأول، وقد ذكر ذلك في "المقتضب"، فقال: "لو قلت: إن تأتني أعطك أحسن إليك" جاز وكان حسناً، لأنَّ العطية احسان فلذلك أبدلته منه. ومثل ذلك قوله عز وجل: "ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب" لأن لقيّ الآثام هو تضعيف العذاب..."(٤) وهذا بدل المطابق أو بدل الكل من كل، فإذا لم يكن في معناه لم يجز إلا أن يكون بدل غلط، وفي هذا يقول المبرد "لو قلت متى يأتنا يسألنا نعطه، على البدل لم يجز، إلا أن يكون بدل الغلط"(٥).

وقد ذكر سيبويه هذه القضية وقال إن مضاعفة العذاب هو لقيّ الآثام: "ومثل ذلك من الكلام: إن تأتنا نحسن إليك نعطك ونحملْك، تفسِّر الإحسان بشيء هو هو، وتجعل الآخر بدلاً من الأول"(٦).

ويبدل الفعل من الفعل أيضاً بدل بعض من كل كقولك:- "إن تصلِّ تسجد لله يرحمك "فتسجد" بدل بعض من كل من "تصلّ"، وبدل اشتمال كقول الشاعر(١):-

---

(١) همع الهوامع ٢١٧/٥

(٢) المصدر السابق ٢١٧/٥، وانظر شرح الاشموني ٢٣٦/٣.

(٣) الكامل ٩٢٠/٢-٩٢١

(٤) المقتضب ٦٢/٢

(٥) المصدر السابق ٦٣/٢

(٦) الكتاب ٨٧/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنَّ عليَّ اللهَ أن تبايعا تُؤْخَذَ كَرْهاً أو تجيءَ طائعا

لأن الأخذ كرهاً والمجيء طائعاً من صفات المبايعة(٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) هذا البيت مجهول القائل وهو أحد ابيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٣٤٢/١، والخزانة ٢٠٣/٥.

(٢) انظر شرح الكافية في النحو ٣٤٣/١.

الفصل الرابع

قضايا الأدوات في كتاب الكامل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- همزة الاستفهام

أ- حذفها

الحذف سمة تتسم بها اللغة العربية، وقد عدَّه ابن جني ضمن ما سماه بـ "شجاعة العربية"[١]،ولكن لا بد من دليل يدلنا على المحذوف، "وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[٢]، ومنه حذف همزة الاستفهام، وهو ما تختص به همزة الاستفهام عن غيرها من حروف الاستفهام، فلا يجوز لك أن تقول: "تقلع الطائرة" وأنت تريد: "متى تقلع الطائرة".

وقد ذكر المبرد حذف همزة الاستفهام عندما وقف على قول عمر بن أبي ربيعة:-

ثم قالوا تحبُّها؟ قلت بهراً عدد النجم والحصى والترابِ[٣]

يقول المبرد: "**وقوله: ثم قالوا: تحبُّها، قلت: بهراً، قال قوم: أراد بقوله: "تحبُّها" الاستفهام، كما قال امرؤ القيس**[٤]:-

أحارِ ترَى برْقاً أُريكَ وميضَهُ .....

فحذف ألف الاستفهام، وهو يريد: "أترى"، وقالوا: أراد: "أتحبُّها"، وهذا القول خطأ فاحش، إنما يجوز حذف الألف إذا كان في الكلام دليل عليها، وسنفسر هذا ونذكر الصواب فيه إن شاء الله.

قوله "تحبُّها" إيجابٌ عليه، غيرُ استفهامٍ، إنما قالوا: أنت تحبُّها، أي قد علمنا ذلك، فهذا معنىً صحيحٌ لا ضرورة فيه.

وأما قول امرئ القيس فإنما جاز لأنه جعل الألف التي تكون في الاستفهام تنبيها للنِّداء، واستغنى بها، ودلَّت على أنَّ بعدها ألفاً منويَّةً فحُذفَت ضرورةً، لدلالة هذه عليها، ونظير قول امرئ القيس "أحار ترى برقاً" فاكتفى بالألف عن أن يعيدها في "ترى" - قول ابن هرمة[٥]:-

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٦٠، تحت باب في شجاعة العربية.

(٢) المصدر السابق ٢/٣٦٠.

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص٦٠.

(٤) ديوان امرئ القيس ص٢٤، وعجزه: كلمع اليدين في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ.

(٥) ديوان ابراهيم بن هرمة، ص٤٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وَلاَ أَرَاها تَزَالُ ظالمةً تُظْهِرُ لي قَرْحَةً وتنكؤُهَا

استغنى بـ "لا" الأولى من إعادتها، كما قال التميميُّ وهو اللُّعينُ المِنْقَريُّ:-

لَعَمْرُك ما أَدْرِي وإن كُنْتُ دَارِياً شُعَيْتُ ابنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابنُ مِنْقَرِ

يريد: "أشعيث" فدلَّت "أم" على ألف الاستفهام، وقال ابنُ أبي ربيعة[1]:-

لَعَمْرُك مَا أَدرِي وإن كنت دارياً بِسَبْعٍ رمَيْن الجَمْرَ أم بثمانِ

مثل ذلك، وبيت الأخطل فيه قولان، وهو:

كَذَبَتْك عَيْنُك أم رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّباب خيالا[2]

أرد: "أكذبتك عينك" كما قلنا فيما قبله، وليس هذا بالأجود ولكنَّه ابتدأ مُتَيَقِّناً ثم شك، فأدخل "أم" كقولك: "إنها لأَبِلٌ" ثم تشك فتقول: أم شاءٌ يا قوم"[3].

فالمبرد يُقَيِّد حذف همزة الاستفهام بالدليل الذي يوجد في الكلام فهو يرى أن قول عمر بن أبي ربيعة "تحبُّها" خبر وليس باستفهام، لأنه لا دليل في الكلام على وجود همزة محذوفة لكي يكون اعتبار وجودها في المعنى قائماً، وقد قيل: "إن ما في الجملة من حوار – قوله: قالوا وقلت – يشير أنهم يسألونه وهو يجيب"[4]، وقد يكون التنغيم دليلاً آخر على وجودها، فإذا قلت حضر زيد؟ مستفهماً، أدرك المخاطب أنك تريد الإجابة بنعم أو لا. وقد أشار إلى ذلك خليل عمايره فقال: "وكثيراً ما يكون التنغيم مميزاً نحوياً، ولا يكون معه غموض في المعنى المقصود"[5].

أما قول امرئ القيس "أحار ترى برقاً" فإنه حذف همزة الاستفهام ضرورة لدلالة همزة النداء عليها، لذلك فإن جاز حذف همزة الاستفهام فهو للضرورة الشعرية

---

(1) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص٣٩٩.

(2) ديوان الاخطل، ص ٢٣٩.

(3) الكامل ٢/٧٩١-٧٩٤، وانظر المقتضب ٣/٢٩٥. وقد ذكر بعض هذه الشواهد.

(4) اسلوب النفي والاستفهام في العربية، ص٤٩.

(5) المرجع السابق ص٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبذلك قال ابن يعيش[1]، والضرورة الشعرية تجاوز يباح للشاعر كي لا يخل بـــالوزن فقد "يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه"[2].

وبعضهم لا يجيز مثل هذا الحذف، فيقول ابن هشام: "والمحققون على أنه خـــبر، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة"[3].

ب- معانيها

قد تخرج همزة الاستفهام عن المعنى الحقيقي الذي وضعت له وهـــو الاســتفهام فتستخدم لمعان أخر، كالتسوية أو التقرير أو التعجب، أو التوبيخ... وغيرها، والســؤال هو: هل يبقى معنى الاستفهام موجودا وينضم إليه معان أخرى أم أنه يكـــون مجـــردا عنها، وفي هذه القضية يرى المبرد أن الهمزة ليست للاستفهام بل هي للمعنـــى الـــذي جاءت من أجله ويثبت ذلك بقول الشاعر عبد الله بن معاوية:-

أأنت أخي ما لم تكن لي حاجة فإن عرضت أيقنت أن لا أخا ليا

يقول المبرد: "**قوله: أأنت أخي مالم تكن لي حاجة" تقرير وليس باستفهام، ولكـن معناه: إني قد بلوتك تظهر الإخاء فإذا بدت الحاجة لم أر من إخائك شيئا، قال الله عز وجل: (أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله) [المائدة:١١٥] إنما هـــو توبيخ وليس باستفهام وهو عز وجل العالم بأن عيسى لم يقله، وقد ذكرنـــا التقديـــر الواقع بلفظ الاستفهام من الكتاب مستقصى**"[4].

وقد لاقى هذا الرأي قبولا من بعض النحاة وأخذوا به، فذكر فريق، منهم المـــالقي، أن الهمزة تكون للتقرير مجردا من معنى الاستفهام، فيقول: "إن الفـــرق بينـــه وبيـــن الاستفهام أن الاستفهام ممن لا يعلم لمن يعلم، أو يتوهم منه العلم ليعلم، والتقرير ممـــن يعلم لمن يعلم ليثبته على فعله فيكون جزاء..."[5].

---

(١) انظر شرح المفصل، ١٥٤/٨.

(٢) الأصول في النحو، ٤٣٥/٣.

(٣) مغني اللبيب، ١٥/١.

(٤) الكامل ٢٧٧/١. وانظر المقتضب ٢٨٦/٣-٣٠٠، في مبحث "لم" ذكر الاستفهام التقريري مفصلا.

(٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن النحاة المحدثين خليل عمايرة حيث يقول: "والذي نراه أن هذه الهمزة في أي من هذه المواضع لا تكون للاستفهام، وإنما هي للمعنى الذي جاءت له في الجملة..."(١) وقد سبقه في هذا الرأي القدماء – كما لاحظنا –.

أما الفريق الآخر من النحاة فيرى أن معنى الاستفهام يبقى منضماً إلى المعاني الأخرى التي وردت من أجله، فالسيوطي يقول: "ويظهر بالتأمّل بقاء معنى الاستفهام في كل أمر من الأمور المذكورة"(٢) فتكون استفهاماً أشربَ تلك المعاني وينسب إليها فنقول:– استفهام تقريري، واستفهام توبيخي وغير ذلك، وهذا هو الرأي الأرجح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) اسلوب النفي والاستفهام في العربية، ص١٥.

(٢) الاتقان في علوم القرآن، ٣/٢٤١.

٢- أمَّا وإمَّا

ذكر المبرد بعض القضايا التي تخص "أمَّا" و "إمَّا" وهي ملخصة في النقطتين التاليتين:-

أولاً:- "أيما" أصلها "أمَّا".

ثانياً:- الفرق بين "أمَّا" و"إمَّا" ومواضعهما.

أولاً: "أيما" أصلها "أمَّا" يقول المبرد: "**قال جميل بن مَعْمَر**[١]:-

على نَبْعَةٍ زَوْرَاءَ أيما خِطامُهَا فَمَتْنٌ وأَيْمَا عُودُها فَعَتِيقُ

وقوله "أيما": يريد: أمَّا، واستثقل التضعيف فأبدل الياء من إحدى الميمين، وينشد بيت ابن أبي ربيعة[٢]:-

رأت رجلاً أيْما إذا الشَّمسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وأَيْما بالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ"[٣]

وهذا جائزٌ في الإبدال، يقول ابن السكيت: "وقد يبدلون من بعض الحروف ياءً قالوا: أما وأيما[٤]".

وقال السيوطي: "أمّا" بالفتح والتشديد، ويقال فيها "أيما" بإبدال ميمها الأولى ياءً استثقالاً للتضعيف[٥]".

ثانياً: الفرق بين "أمَّا" و "إمَّا" ومواضعهما

يقول المبرد: "**قال أعرابي: أنشدني أبو العالية:-**

ألا تسألُ المكِّيَّ ذا العِلْمِ ما الَّذي يحلُّ من التقبيل في رمضان
فقال لِيَ المكِّيُّ أمَّا لزوجةٍ فسبعٌ وأما خُلَّةٍ فثمانِ

---

(١) ديوان جميل ص١٥٠.

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص٩٤.

(٣) الكامل ٩٨/١.

(٤) تهذيب إصلاح المنطق، ص٦٤٦.

(٥) همع الهوامع، ٣٥٤/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله: "أما لزوجة" فهذه مفتوحة، وهي التي تحتاج إلى خبر، ومعناها – إذا قلت: أما زيد فمنطلق:- مهما يكن من شيء فزيد منطلق، وكذلك (فأما اليتيم فلا تقهر) [الضحى:٩] إنما هي مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم.

وتكسر إذا أتت في معنى "أو" ويلزمها التكرير، تقول: ضربت إما زيدا وإما عمرا، معناه: ضربت زيدا أو عمرا، وكذلك: (إما شاكرا وإما كفورا) [الإنسان:٣]، وكذلك: (إما العذاب وإما الساعة) [مريم: ٧٥] و (إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا) [الكهف:٨٦] وإنما كررتها لأنك إذا قلت: ضربت زيدا أو عمرا، أو قلت: اضرب زيدا أو عمرا فقد ابتدأت بذكر الأول، وليس عند السامع أنك تريد غير الأول، ثم جئت بالشك، أو بالتخيير، وإذا قلت: ضربت إما زيدا وإما عمرا، واضرب إما زيدا وإما عمرا، فقد وضعت كلامك بالابتداء على التخيير أو على الشك، وإذا قلت: ضربت إما زيداً وإمّا عمراً فالأولى وقعت لبنيةِ الكلام عليها، والثانية للعطف، لأنك تعدلُ بين الثاني والأول فإنما تكسر في هذا الموضع..."(١).

ذكر المبرد الفرق بين "أما" و "إما"، فأمَّا المفتوحة تحتاج إلى خبر ولا يلزمها التكرير، و"إما" المكسورة تكون في معنى "أو" ويلزمها التكرير، وهذا ما ذكره أيضاً في "المقتضب" حيث يقول: "فإذا ذكرت "إما" فلا بد من تكريرها؛ وإذا ذكرت المفتوحة فأنت مخيَّر: إن شئت وقفت عليها إذا تمَّ خبرها تقول: أمَّا زيد فقائم"(٢).

فمن المواضع التي ذكرها المبرد لإما هي:

١- أن تكون في معنى "أو" فتكون للشك أو التخيير.

٢- ومنها أن تكون شرطية.

إذ يقول المبرد: **"ويجوز في غير هذا الموضع أن تقع "إما" مكسورة، ولكن "ما" لا تكون لازمة، ولكن تكون زائدة في "إن" التي هي للجزاء، كما تزاد في سائر الكلام نحو: أين تكن أكن، وأينما تكن أكُن، وكذلك متى تأتني آتك، ومتى ما تأتني آتك، وتقول: إن تأتني آتِك، وإما تأتني آتِك، تدْغِمُ النون في الميم لاجتماعهما في الغنَّة كما قال(٣):-**

---

(١) الكامل، ٣٧٧/١.

(٢) المقتضب، ٢٨/٣.

(٣) الشاعر امرؤ القيس، ديوانه ص١٠٥-١٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإمَّا تَرَيْنِـــي لا أَغَمِّضُ ساعـــةً من الليلِ إلا أَنْ أُكِـــبَّ فأَنْعَـسَا
فيا رُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وراءَهُ وطَاعَنْتُ عَنْهُ الخَيلَ حتى تَنَفَّسَا

وفي القرآن: (فامَّا تَرَينَّ من البشر أحداً) [مريم:٢٦]، وقال: (وإما تُعْرِضَنَّ عنهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ من رَبِّكَ تَرْجُوهَا) [الإسراء:٢٨]"(١).

يذكر المبرد هنا أنَّ "إما" التي تكون للجزاء مركبة من "إن" الشرطية و "ما"، فهي تختلف عن "إما" التي تكون في معنى "أو" وذكر الهروي "أن إما" في الشك والتمييز حرفٌ واحدٌ وأمَّا في الجزاء فهي مركبة من "إن" التي للجزاء و "ما"؛ فهي في التقدير حرفان(٢)".

وابن هشام أخرجها من أقسام "إمَّا" فقال: "ليس من أقسام "إما" التي في قوله تعالى: "فإما تَرَينَّ من البشر أحداً" بل هذه إن الشرطية وما الزائدة(٣)".

ولا يمنع أن تذكر "إما" الشرطية مع "إما" التي تكون في معنى "أو" لأنها بلفظ واحد، وإن اختلفت معانيهما وبنيتهما، وهذا ما فعله المبرد ليفرق بين المعنيين.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

---

(١) الكامل، ١/٣٧٨-٣٧٩.

(٢) الأزهية في علم الحروف ، ص١٢٧.

(٣) مغني اللبيب، ١/٦١.

٣- الفرق بين "أم" و "أو"

فرّق النحاة بين "أم" و "أو" إذا عطفتا بعد همزة الاستفهام[١]. وذلك كقولك: "أزيد عندك أم عمرو؟" وقولك: "أزيد عندك أو عمرو؟"، ويقصد السائل في الجملة الأولى: التعيين، فهو يعرف أن أحدهما عندك، ويطلب من المخاطب تعيينه، وفي هذه الحالة لا يجوز أن تكون الإجابة بـ "نعم" أو "لا"، أما الجملة الثانية فإن السائل لا يعلم كون أحدهما عندك، فيجوز أن تكون الإجابة بـ "نعم" أو "لا"، ويجوز تعيينه بذكر اسمه "لأنه جواب وزيادة"[٢].

وقد ذكر المبرد الفرق بين "أم" و "أو" موضحاً قول الشاعر[٣]:-

فأصبَحْتَ فيهم آمناً لا كمَعْشَرٍ أَتَوْني فقالوا: مِنْ رَبيعَةَ أو مُضَرْ
أَمِ الحَيِّ قَحْطانٍ؟ وتَلْكُمْ سَفاهَةٌ كما قال لي رَوْحٌ وصاحِبُهُ زُفَرْ

يقول المبرد: **الرواية على وجهين: أحدهما: من ربيعة أم مضر أم الحيّ قحطان" يريد: أذا أم ذا؟ والأملح في الرواية: "من ربيعة أو مضر أم الحيّ قحطان"، لأن ربيعة أخو مُضَر، فأراد مِنْ أحد هذين أم الحيّ قحطان، لأنه إذا قال: أزيد عندك أو عمرو؟ فالجواب: "نعم"، أو "لا"، لأن المعنى أَأَحَدُ هذين عندك، ومعنى الأول: أيهما عندك؟**

وحَدَّثني المازنيُّ: أن صفيَّةَ بنت عبد المطلب أتاها رجلٌ، فقال لها: أين الزُّبَيْرُ؟ فقالت: وما تُريد إليه؟ قال: أريد أن أُباطِشَهُ! فقالت:- ها هو ذاك، فصار إلى الزُّبَيْرِ فباطشه، فغلبه الزُّبيْرُ، فمرَّ بها مفلولاً فقالت[٤]:-

كيف رأيت زَبْراً
أَأَقِطاً أو تَمْراً
أم قُرَشِيّاً صقراً

---

(١) انظر الكتاب ٣/١٦٩-١٧١، وشرح المفصل، ٨/٩٨، والأزهية في علم الحروف، ص١٢٥-١٢٦، ورصف المباني ص٩٤، ومعنى اللبيب ١/٤٣.

(٢) مغني اللبيب، ١/٤٣.

(٣) الشاعر عمران بن حطان في ديوان شعر الخوارج، ص١٦٤.

(٤) والأبيات لصفية بنت عبد المطلب في الكتاب، ١/١٧٠، والمقتضب، ٣/٣٠٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لم تشكّكْ بين الأقط والتمر فتقول: أيهما هو؟ ولكنها أرادت: أرأيتـــه طعامـــاً أم قرشياً صقراً، أي أأحد هذين رأيته أم صقراً؟ ولو قالت: أألقطاً أم تمراً لكان محالاً على هذا الوجه"(١).

وهذا الفرق بين "أم" و "أو" يكون رداً على ابن كيسان الذي زعم أن "أم" أصلـــها "أو" أبدلت واوها ميماً فتحولت إلى معنىً يزيد على معنى "أو"(٢)، وقد رد عليـــه أبـــو حيان بمثل ذلك، وزاد أوجها أخرى تختلف فيها أحكام "أو" عن "أم" لا مجـــال لذكرهـــا هنا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) الكامل، ٣/١٠٩٥-١٠٩٦.

(٢) همع الهوامع، ٥/٢٣٨.

٤- إنْ

ترد "إنْ" المكسورة المخففة على عدة أوجه، وقد ذكر المبرد منها ثلاثة[١] وهي:-

الأول:- أن تكون نافية بمعنى "ما".

الثاني:- أن تكون زائدة للتوكيد ومغيّرة للإعراب.

الثالث:- أن تكون مخففة من الثقيلة.

أما الوجه الأول: أن تكون نافية بمعنى "ما" فيقول المبرد: "**قال الله جل اسمه: (وإنْ من أهل الكتابِ إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ به قبل موته) [النساء:١٥٩] أي: وإن أحدٌ، ومعنى "إن" معنى "ما"**"[٢].

يشير المبرد في هذا النص إلى أن "إن" تكون نافية ومعناها في الآية معنى "ما"، ومثلها أيضاً قوله تعالى: (وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتماً مقضياً) [مريم:٧١]، وقد ذكر المبرد هذا المعنى في "المقتضب" فقال: "تكون في معنى "ما" نحو إن زيد في الدار، أي ما زيد في الدار وقال الله عز وجل: (إن الكافرون إلا في غرور) [الملك:٢٠] وقال: (إن يقولون: إلا كذبا) [الكهف:٥]"[٣] وأشار إليه سيبويه فقال: "وتكون في معنى "ما" – أي إنْ – قال الله عز وجل: "إن الكافرون إلا في غرور" أي ما الكافرون إلا في غرور"[٤].

وذهب بعضهم إلى أنها لا تأتي "إنْ" النافية إلا وبعدها إلاّ أو لمَّا المشددة، وقد ردَّ هذا القول بقوله تعالى: (إن عندكم من سلطان بهذا) وقوله تعالى: (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) [الأعراف: ١٩٤][٥].

الوجه الثاني: أن تكون زائدة، يقول المبرد: **وقد ذكر قول الشاعر عُبَيْد بن أيوب العنبري:**

---

(١) لم يذكر المبرد في الكامل وجهين: الأول أن تكون حرفاً للشرط فتجزم فعلين. الثاني: أن تكون قبل همزة الإنكار كقولهم: أأنانيه وقيل إنها زائدة، انظر رصف المباني ص١١١.

(٢) الكامل ١٠٩٦/٣.

(٣) المقتضب ٥٠/١، وانظر ٣٦٢/٢.

(٤) الكتاب ١٥٢/٣.

(٥) انظر همع الهوامع ١١٧/٢، ومغني اللبيب ٢٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإنّي وتَركي الإنسَ مِنْ بَعْدِ حُبِّهِمْ وَصَبْريَ عَمَّنْ كُنْتُ ما إنْ أُزايِلُهْ

"إنْ" زائدةٌ، وهي تُزاد مُغيِّرة للإعراب، وتزاد توكيداً، وهذا موضع ذلك. والموضع الذي تغيِّرُ فيه الإعراب هو وقوعها بعد "ما" الحجازية، تقول: ما زيدٌ أخاك، وما هذا بشراً، فإذا دخلت "إنْ" هذه بطل النصبُ بدخولها، فقلت: ما إن زيدٌ منطلق، قال الشاعر(١):-

وما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكن مَنايانا ودَوْلَةُ آخرينا

فزعم سيبويه أنها مَنَعَتْ "ما" العمل كما منعت "ما" إنَّ الثقيلة أن تنصب، تقول:- إنَّ زيداً منطلقٌ، فإذا أدخلت "ما" صارت من حروف الابتداء، ووقع بعدها المبتدأ وخبرهُ والأفعال، نحو إنما زيدٌ أخوك، (وإنما يَخْشَى اللهَ من عباده العُلَمَاءُ) [فاطر:٢٨] ولولا "ما" لم يقع الفعل بعد "إنَّ" "لأن" "إنَّ" بمنزلة الفعل ولا يلي فعلٌ فعلاً لأنه لا يعمل فيه"(٢).

يذكر المبرد في هذا النص أن "إن" تكون زائدة للتوكيد وتكون زائدة ومغيرة للإعراب حيث تكف ما النافية عن العمل، وقد صرح بذلك أيضاً في "المقتضب" فقال: "وتكون "إن" زائدة في قولك: ما إن زيد منطلق، فيمتنع "ما" بها من النصب الذي كان في قولك: ما زيد منطلقاً كما يمتنع "إنّ" الثقيلة بها من النصب في قولك: إنما زيد أخوك، فمن ذلك قوله:_ فما إن طبنا.....(٣).

وما نص عليه المبرد في "الكامل" و"المقتضب" ينفي ما نسبه الرضي إلى المبرد بأنه يرى إعمال "ما" النافية مع زيادة "إن" بعدها، قال في شرح الكافية:- "وقد جاءت إن بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس(٤)".

ومن الملاحظ أنَّ سيبويه استخدم لفظ "لغواً" بدل "زائدة" في "إنْ" و "ما" فقال: "وتكون لغواً في قولك: ما إن يفعل. وما إن طُبنا جبن...."(٥).

---

(١) الشاعر فروة بن مسيك المراديُّ في الكتاب ١٥٣/٣، وخزانة الأدب ١١٥/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب، ٥١/١ و ٢٣٦٤، والخصائص ١٠٨/٣.

(٢) الكامل ٤٤٠/١-٤٤١.

(٣) المقتضب ٥١/١، وانظر ٣٦٣/٢-٣٦٤.

(٤) شرح الكافية في النحو ٢٦٧/١، وانظر حاشية المقتضب ٥١/١.

(٥) الكتاب ٢٢١/٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وأشار أيضاً إلى كونها مغيّرة للإعراب فقال: "وأما "إن" مع "ما" في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة "ما" في قولك "إنما" الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء...[1]. وقد اختلف في معنى "ان" الواقعة بعد "ما"، أنافية مؤكدة أم زائدة؟ فذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى "ما" ويجوز أن يجمع بينها وبين ما لتأكيد النفي، كالجمع بين إنَّ واللام لتوكيد الإثبات"[2].

وذهب البصريون إلى أنها زائدة "واحتجوا بأن قالوا: "الدليل على أنها زائدة أن دخولها كخروجها"[3].

أما المبرد فقد ذكر أنها "تزاد توكيداً"[4] وهو موضع الشاهد:-

وصبري عَمَّن كنت ما إن أزايلُهْ

فهو لم يذكر أنها بمعنى "ما" كما ذكر الكوفيون، ولا زائدة بلا معنى ودخولها كخروجها كما ذكر البصريون، بل جاءت زائدة لتوكيد معنى النفي الذي أفادته "ما".

ومن الملاحظ أن حجة البصريين على أنها زائدة، حجة ضعيفة، حيث لا يمكن أن تكون حشواً في الكلام وخالية من الفائدة، وأصل هذا أنها تفقد معناها الأصلي الذي وضعت من أجله وهو أنها شرطية، ويؤتى بها لتأكيد معنى النفي المستفاد من "ما" التي تسبقها.

وأجاب البصريون على حجة الكوفيين في جواز أن يجمع بينها وبين (ما) بقولهم: "لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام ايجاباً، لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً"[5].

وهذا قولٌ خاطئ[6] ولا يمكن أن يصبح الكلام إيجاباً إذا تكرر النفي فإذا قلت: "لا لا تلعب" لا يعني مطلقاً أنك تأمره باللعب بل المراد هو توكيد النفي.

---

(١) الكتاب ٤/٢٢١.

(٢) الانصاف، ٢/٦٣٦.

(٣) المصدر السابق، ٢/٦٣٦.

(٤) الكامل، ١/٤٤٠، انظر النص كاملاً في الصفحة السابقة.

(٥) الانصاف، ٢/٦٣٦.

(٦) المصدر السابق، ٢/٦٣٩، انظر هامش رقم (١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوجه الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، يقول المبرد وقد ذكر قول الشاعر[1]:-

ويوماً تُوافِينَا بوجهٍ مقسَّمٍ كأن ظبيةً تعطو إلى وارق السَّلَمْ

وحدَّثني التُّوزيُّ عن أبي زيد قال: سمعت العرب تنشد هذا البيت فتنصب الظبيةَ وترفعُها وتخفضها.

قال أبو العباس: أما رفعُها فعلى الضمير يريد: كأنها ظبيةٌ وهذا شرط "أنَّ" و "كأنّ" إذا خُفِّفَتَا، إنَّما هو على حذف الضمير، وعلى هذا: (علم أنْ سيكونُ منكم مرضى) [المزمل: ٢٠].

ومن نصبَ فعلى غير ضمير، وأعملها مخففةً عَمَلَها مثقَّلَة، لأنها تعمل لشبهها بالفعل، فإذا خُفِّفَتْ عَمِلَتْ عَمَلَ الفعل المحذوف، كقولك: لم يَكُ زيدٌ منطلقاً، فالفعل إذا حذف يعمل عمله تامّاً، فيصير التقدير: كأنَّ ظبيةً تعطو إلى وارق السَّلَم هذه المرأة.

ومن قال كأن ظبيةٍ جعل "أنْ" زائدة وأعملَ الكاف، أراد كظبيةٍ، وزاد "أنْ" كما تزيدها في قولك: لمَّا أن جاء زيدٌ كلمتّه، ووالله أنْ لو جئتني لأعطيتك"[2].

يصرح المبرد في هذا النص بجواز إعمال إن المخففة من الثقيلة فهي تعمل عمل الفعل المحذوف منه بعض الأحرف، فلما حذف منها وخففت صارت كالفعل المحذوف يعمل وإن حذف منه. كقولك "قِ نفسك".

ويذكر وجهاً آخر وهو إبطال عملها، لأنها عندما تخفف لا تُشبَّه بالفعل ويرجع الكلام إلى أصله قبل دخولها، وهو الابتداء.

ويذكر المبرد الوجهين في "المقتضب" ويرجح القول بإبطال عملها فيقول: "ولما بطل علمها عاد الكلام إلى الابتداء، فبالابتداء رفعته لا بإنّ، وما بعده خبره، وهذا القول الثاني هو المختار"[3].

والزمخشري أيضاً يذكر الوجهين ويرجح إبطال عملها[4]، وابن يعيش يقول: "ففيها وجهان: أجودها إبطال عملها"[5].

---

(١) الشاعر عِلْباء بن أرقم اليشكري في الأصمعيات ،ص١٥٧.

(٢) الكامل، ١/١١١-١١٢.

(٣) المقتضب، ١/٥٠.

(٤) شرح المفصل، ٨/٨٢.

(٥) المصدر السابق ٨/٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥- "كأيّن" و "كذا"

وهما من كنايات العدد، وقد سميتا بذلك لأنه يرمز بهما عن عدد مبهم، كما يرمز بـ "كيت وذيت" عن حديث مبهم، فهما بمنزلة "فلان" إذا كنيت به في الأسماء"(١) ومن كنايات العدد أيضاً "كم" إلا أن المبرد لم يذكرها في الكامل.

كأيّن

هي اسم مركب من كاف التشبيه و "أي" الاستفهامية، وقال ذلك المبرد في قول الشاعر:-

وكائن تركنا يوم سولافَ منهمُ أسارى وقتلى في الجحيم مصيرها

يقول المبرد: "قوله: "كائن" معناه: كم، وأصله كاف التشبيه دخلت على "أيٍّ" فصارتا بمنزلة كم"(٢).

ولم يذكر المبرد "كأين" في المقتضب مطلقاً.

ويجوز في "كأين" الوقف بالنون أو بالتنوين، والأصل التنوين "ولما دخل التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمة في الأصل"(٣).

وأكثر ما تستعمل كأين أن تلحقها (مِنْ) نحو قوله تعالى: (كَأَيِّن مِن قريةٍ) [الحج:٤٨، والطلاق:٨]، وقد أجاز سيبويه نحو: "كأين رجلاً قد رأيت"، وقال: "زعم بذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلاً، إلا إن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من"(٤) ثم قال: "فإنما ألزموها "من" لأنها توكيد فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام"(٥).

وفي "كأين" خمس لغات هي: "كأين، و"كاءٍ" بوزن كَاعٍ، و "كيءٍ" بوزن كيعٍ، و"كأٍ" بوزن كعٍ "و"كأيٍّ" بوزن كعيٍّ"(٦)، وقد ذكر المبرد من هذه اللغات: كائن، وكأيّن وكيْ،

---

(١) الكتاب، ٢/١٧٠.

(٢) الكامل، ٣/١٢٥١-١٢٥٢.

(٣) مغني اللبيب، ١/١٨٦.

(٤) الكتاب ٢/١٧٠.

(٥) المصدر السابق، ٢/١٧٠.

(٦) شرح المفصل، ٤/١٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واعتبر "كائن" تخفيفاً عن "كأيٍ"، **فقال: "كَثُرت "كأيّن" فخففت والتثقيل الأصل: قال الله تعالى: (وكأيّن من قريةٍ أمْلَيْتَ لها وهي ظَالِمةٌ) [الحج:٤٨] و (كأيّن من بنيٍّ قاتل منه ربّيُون كثير) [آل عمران:١] وقد قرئ بالتخفيف كما قال الشاعر(١):-**

وكائن رددنا عنكم من مدجَّجٍ يجيءُ أمام الألف يَرْدى مقنَّعا

وقال آخر(٢):-

وكائن ترى يوم الغميصاء من فتىً أُصيبُ ولم يُجرح وقد كان جارحاً

قال ابو العباس: وهذا أكثر على ألسنتهم لطلب التخفيف وذلك الأصل؛ وبعض العرب يقلب فيقول: "كيءٍ يا فتى" فيؤخر الهمزة لكثرة الاستعمال قال الشاعر(٣):-

وكيءٍ في بني دودانَ مِنهُم غداة الرَّوع معروفاً كميُّ"(٤)

فأصل هذه اللغات: "كأيّن" – كما ذكر المبرد – وهي اللغة التي ذكرت في القرآن الكريم، وقيل إنها "أفصحها، وبعدها في الفصاحة والكثرة كائن، وهي أكثر في اشعار العرب من الأولى(٥).

كذا

هي اسم مركب من كاف التشبيه واسم الإشارة "ذا" وهي كناية عن عدد مبهم، وتستعمل مركبة نحو: "له كذا كذا درهماً" ومعطوفاً عليها نحو "له كذا وكذا درهماً" ويختلف معنى الجملتين، حيث يقول المبرد: **"فإذا قال: "له كذا كذا درهماً" فهو كناية عن أحَدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عشرَ، لأنه ضَمَّ العددين فإذا قال: كذا وكذا، فهو كناية عن**

---

(١) نسب لعمرو بن شاس، انظر ديوانه، ص٣٨.

(٢) نسب لسلمى الكنانية انظر معجم البلدان ٤،٢١٤.

(٣) هذا البيت مجهول القائل ولم ينسبه المبرد.

(٤) الكامل، ٣/١٢٥٢.

(٥) شرح المفصل ٤/١٣٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أحدٍ وعشرين إلى ما جاز فيه العطف بعدَه"[1]، وذكر ابن مالك انه "قلَّ ورود كذا مفرداً أو مكرراً بلا واو"[2].

لـــو

الأصل في دلالة "لو" أنها تكون حرفاً **"يدل على وقوع الشيء لوقوع غيره، تقول: "لو جئتني لأعطيتك" و "لو كان زيد هناك لضربته"[3]**، وهذا قول المبرد، وقد أخذه عن سيبويه، حيث فسّر معنى "لو" بأنها "حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره[4]"، وفسَّرها غيره بأنها حرف يدل على امتناع لامتناع، وهذا هو التعبير الشائع على ألسنة المعربين، وقد أبطله ابن هشام[5]، والمالقي[6]، والمرادي[7] وغيرهم.

وتأتي "لو" في مواضع أخرى ذكر منها المبرد:-

أ- أن تكون في معنى إن

يقول المبرد: "ثم تتسع - أي "لو" - فتصير في معنى "إن" الواقعة للجزاء، **تقول: أنت لا تكرمني ولو أكرمتك"، تريد: وإن أكرمتك، قال الله عز وجل: (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) [يوسف:١٧]، فأما قوله عز وجل: (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذهباً ولو افْتَدَى به) [آل عمران:١٩]، فإن تأويله عند أهل اللغة: لا يقبل أن يَتَبَرَّرَ به وهو مقيمٌ على الكفر، ولا يقبل إن افتدى به، فـ "لو" في معنى "إن""[8].**

---

(١) الكامل ١٢٥٢/٣.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١١٨/٢.

(٣) الكامل، ٣٦١/١

(٤) الكتاب، ٢٢٤/٤.

(٥) انظر مغنى اللبيب، ٢٥٧/١.

(٦) انظر رصف المباني، ص٢٨٩.

(٧) انظر الجن الداني، ص٢٧٣-٢٧٤.

(٨) الكامل ٣٦١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومجيء "لو" في معنى "إن" قاله كثير من النحاة، وأنكره بعضهم "فقال ابن الحاج[1]: هذا خطأ، والقاطع بذلك أنك لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول: إلا يقم زيد فعمرو منطلق، وتأول قوله: "ولو باتت بأطهار"[2] من قول الشاعر[3]:-

قومٌ إذا حاربوا شدّوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار

وأنكره أيضاً ابن مالك فقال: "والأصح امتناع حمل لو على إن"[4] وقال إنَّ "لو" لا تستعمل في غير المضي، وإن مجيئها للشرط في المستقبل كقوله تعالى: (وَلْيَخْشَ الذِينَ لَوْ تَرَكُوا) [النساء:٩] وأعطوا السائل ولو جاء على فرس وقال توبة بن الحمير:-

ولو أن ليلى الأخيلية سلَّمت عليَّ ودوني جندلٌ وصفائحُ
لسلَّمتُ تسليم البشاشة أو زَقَا إليها صَدىً من جانب القبر صائحُ

لا حجة فيه لصحة حمله على المضي[5].

وقد ردّ ابن هشام هذا الانكار بشرح يطول ذكره[6].

وكون "لو" في معنى "إن" لا يعني أنها تأخذ حكمها فتجزم كما تجزم "إن"، وقد منع المبرد ذلك فقال: "**وإنما منع "لو" أن تكون من حروف المجازاة فتجزم كما تجزم "إن" أنَّ حروف المجازاة إنما تقع لما لم يقع، ويصير الماضي معها في معنى المستقبل، تقول: إن جئتَني أعطيتُكَ، وإن قَعَدتَ عني زُرْتُكَ، فهذا لم يقع، وإن كان لفظه لفظ الماضي لِمَا أَحْدَثْتَهُ فيه "إن"، وكذا: متى تأتيني أتيتك؛ و"لو" تقع في معنى الماضي، تقول: لو جئتني أمسِ لصادفْتَني، ولو ركبتَ إليَّ أمسِ لأَلْفَيْتَنِي، فلذلك خرجت من حروف الجزاء**"[7].

---

(١) ابن الحاج: هو: أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي، أبو العباس الأشبيلي، كان متحققاً في العربية، حافظاً للغات، متقدماً في العروض، انظر بغية الوعاة، ٣٥٩/١.

(٢) الجن الداني ص٢٧٥.

(٣) هو الأخطل، انظر ديوانه، ص٣٣.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، ١٥٦/٣.

(٥) المصدر السابق، ١٨٩/٣-١٩٠.

(٦) انظر مغني اللبيب، ٢٦٢/١-٢٦٤.

(٧) الكامل، ٣٦١/١-٣٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد خالف ابن الشجري[1] ما ذهب إليه المبرد وقال: إنه يجوز الجزم بـــها فـــي الشعر، واستدل بقول الشاعر[2]:-

لو يَشَأْ طارَ، به، ذو مَيْعةٍ لا حقُ الآطالِ، نهدٌ، ذو خُصَلْ

وقال ابن مالك: "لا حجة فيه لأن من العرب من يقول "شَا" "يِشَا" و "جا" "يَجي" بلا همز، فيجوز كون قائل البيت من لغته ترك همز شاء، فقال: يشا بلا همـــز ثـــم أبـــدل الألف همزة كما قيل في عالم عألم"[3]. وقيل يجوز الجزم بها "للضرورة الشـــعرية ولا يحسن اختياراً"[4].

ولا يجوز في "لو" أن يليها غير الفعل، وإن وليها اسم فعلى نية إضمار الفعـــل، يقول المبرد: **"لا يليها إلا الفعل مضمراً أو مظهراً؛ لأنها تشارك حروف الجـــزاء فـــي ابتداء الفعل وجوابه، تقول: لو جئتني لأعطيتك فهذا ظهور الفعل، وإضماره قوله عز وجل: (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي) [الإسراء: ١٠٠] والمعنى والله أعلـــم: لو تملكون أنتم، فهذا الذي رفَعَ "أنتم" ولما أُضمِرَ ظهر بعده ما يفسِّرُه، ومثل ذلـــك: "لو ذات سوار لطتمني"[5] أراد: لو لطمتني ذاتُ سوارٍ؛ ومثله قول الشاعر[6]:-**

ولو غيرُ أخوالي أرادوا نقيصتي جَعلتُ لهم فوق العرانين مَيسَمَا

وكذلك قول جرير:-

لو غَيرَكَمْ عَلِقَ الزبَيْرُ بِحَبْلِهِ أدى الجِوار إلى بني العوَّامِ

فنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده، لأنها للفعل، وهو في التمثيـــل: لـــو علـــق الزبيرُ غيرَكم"[7].

---

(١) ابن الشجري: هو هبة الله بن علـــيّ بن محمد بن علي بن عبد الله، أبو السعادات، أقرأ النحـــو ســـبعين سنة، ولد ببغداد سنة خمسين وأربعمائة ومات سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، بغية الوعاه، ٣٢٤/٢.

(٢) الشاعر علقمة الفحل، انظر ديوانه، ص١٣٤.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١٥٧/٣.

(٤) همع الهوامع، ٣٤٣/٤.

(٥) مثل قاله حاتم، انظر مجمع الأمثال ٨١/٣، وانظر جمهرة الأمثال، العسكري، ص١٦٠.

(٦) المتلمس الضبعي، ديوانه، ص ٢٩.

(٧) الكامل، ٣٦٣/١-٣٦٤، وانظر المقتضب ٧٧/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا رأي المبرد ويخالف به البصريين حيث قالوا: "لا يليها إلا الفعل ظاهراً، ولا يليها مضمراً إلا في الضرورة، أو في نادر الكلام؛ ومن الضرورة عندهم قول جرير:-

لو غيركم علق الزبيرُ بحبله أدى الجوارَ إلى بني العوّامِ

أما قوله تعالى: (قل لو أنتم تملكون) [الاسراء:١٠٠] فقد أوّلوه على أن الأصل: لو كنتم تملكون فحذفت كان وانفصل الضمير"(١).

ب- أن تكون للتمني

أن تكون "لو" للتمني نحو "لو تأتينا فتحدثنا"، وقد اختلف فيها على ثلاثة أقوال:-

الأول: وعليه قول المبرد أنها "قسم برأسه ولا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، وقد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت"(٢)، وقد تبيَّن أن المبرد على هذا الرأي من خلال حديثه عن قول أعشى همدان:-

وَدَّ الأزارقُ لو يُصابُ بِطَعْنَةٍ ويَموتَ من فُرسانهم مِائَتانِ

يقول المبرد: "قوله: "ويموتَ من فرسانهم" يكون على وجهين: مرفوعاً، ومنصوباً، فالرفع على العطف، ويدخل في التمني، والنصب على الشرط والخروج من العطف، وفي مصحف ابن مسعود (وَدُّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا) [القلم:٩] والقراءة (فيدهنون) على العطف، وفي الكلام: ودَّ لو تأتيه فتحدّثُهُ، وإن شئت نصبت الثاني"(٣).

الثاني: هي لو الشرطية أشربت معنى التمني، بدليل أنه قد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء، كقول الشاعر(٤):-

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كليبٍ فَيُخبرَ بالذنائب أيُّ زيرِ

بيوم الشَّعثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً وكيف لقاءُ من تحت القبور؟(٥)

---

(١) همع الهوامع، ٣٤٨/٤.

(٢) مغني اللبيب، ٢٦٦/١.

(٣) الكامل ١٢٨١/٣.

(٤) المهلهل، ديوانه، ص٣٨.

(٥) مغني اللبيب، ٢٦٦/١-٢٦٧، وانظر الجنى الداني ص٢٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثالث: أنها المصدرية أغنت عن التمنيّ لكونها تقع بعد فعلٍ يُفهم منه معنى التمني مثل "ودّ". "وقد يستغنى بـ "لو" عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها مقرونـــاً بالفـــاء، نحو: "لو كان لي مال فأحجج"، أي أتمنى وأودُّ لو كان لي مال، قال تعالى[1]: "لو أن لي كرة فأكون من المؤمنين"[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) خطأ من الناسخ في نقل الآية والصواب: "لو أن لي كرة فأكون من المحسنين" [الزمر: ٥٨] وفي ســـورة الشعراء:١٠٢]:- "لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين".

(٢) شرح الكافية، ٣٨٧/٢.

٧- "لولا"

أ- مواضعها

الأول: أن تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، وتختص بالجملة الاسمية، وقد ذكر المبرد هذا الوجه فقال: **"فإذا دخلت معها "لا" - يعني لو - صار معناها أنَّ الفعل يمتنع لوجود غيره، فهذا خلاف ذلك المعنى - أي معنى لو - ولا تقع إلا على الأسماء، ويقع الخبرُ محذوفاً لأنه لا يقع فيها الاسم إلا وخبره مدلولٌ عليه، فاستُغنيَ عن ذكره لذلك، تقول: لولا عبد الله لضربتُكَ، والمعنى: بهذا المكان من قرابتك، أو صداقتك، أو نحو ذلك، فهذا معناها في هذا الموضع"**(١).

فخبر المبتدأ الذي يقع بعد "لولا" حذفه واجباً - كما ذكر المبرد والجمهور من النحاة - وذلك لدلالة اللفظ عليه مما يستغنى عن ذكره، وقد ذهب بعضهم مذهباً مختلفاً يرون فيه أن الخبر بعد لولا ليس بواجب الحذف، ومنهم: الرماني وابن الشجري والشلوبين(٢).

الثاني: أن تدل على التحضيض، وتختص بالجملة الفعلية، وقد ذكر المبرد هذا الوجه أيضاً فقال: **"ولها موضع آخر تكون فيه على غير هذا المعنى - أي المعنى الأول - وهي "لولا" التي تقع في معنى "هلا" للتخصيص، ومن ذلك قوله: (لَوْلا إذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ المُؤْمِنُونَ والمُؤْمِنَاتُ بأنفُسِهِم خَيْراً) [النور:١٢] أي "هلا"، وقال تعالى: (لَوْلا يَنْهَاهُمُ الربانيون والأحْبَارُ عن قولِهِمُ الإِثْمَ) [المائدة:٦٣] فهذه لا يليها إلا الفعل لأنها للأمر والتحضيض، مظهراً أو مضمراً كما قال**(٣):-

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاْ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

أي: هلا تعدُّون الكميَّ المقنّعا. و"لولا" الأولى لا يليها إلا الاسم على ما ذكرت لك ولا بدَّ في جوابها من اللام أو معنى اللام، تقول: لولا زيدٌ فعلت، والمعنى لفعلت"(٤).

---

(١) الكامل، ٣٦٢/١.

(٢) انظر الجنى الداني، ص٦٠٠.

(٣) جرير، ص٢٨٦.

(٤) الكامل، ٣٦١/١-٣٦٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومعنى التحضيض في "لولا" يكون إذا كان الفعل مضارعاً، لأن الحث والطلب لا يكون في الماضي، فإذا كان الفعل بعد "لولا" ماضياً يكون معناها التوبيخ واللوم"(١).

ب- الضمير الواقع بعد "لولا"

الأصل في الضمير الواقع بعد "ولولا"أن يكون ضمير رفع منفصلاً، نحو قوله تعالى: (لولا أنتم لكنا مؤمنين) [سبأ: ٣١] وهذا شائعٌ وكثير وهو الأجود، إلا أنه ورد عن العرب شواهد جاء فيها الضمير متصلاً، فقالوا: "لولاي ولولاك"، وقد اختلف النحاة في موقع هذا الضمير من الإعراب، وذهبوا فيه ثلاثة مذاهب؛ وانفرد المبرد بمذهبه ولم يأخذ به أحد ممن تلاه من النحاة وسيذكر ذلك لاحقاً، أما المذاهب فهي:-

الأول:- مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو أن الضمير في "لولاي"و "ولولاك" في موضع جر بـ "لولا"، وقد ذكر ذلك سيبويه عن الخليل ويونس واستدل على ذلك بقوله: "أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع"(٢).

الثاني:- مذهب الكوفيين ومعهم الأخفش من البصريين، وخلاصة قولهم: أن الضمير في "لولاي" و "لولاك" في موضع رفع، واحتجوا "بأن الظاهر الذي وقعت هذه الكنايات موقعه مرفوع، قال وإنما علامة الجر دخلت على الرفع ههنا كما دخلت علامة الرفع على الجر في قولهم: "ما أنا كأنت" و"أنت" من علامات المرفوع، وهو ههنا في موضع مجرور، وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور وهما في "لولاي" و "لولاك" من علامات المرفوع"(٣).

الثالث:- وهو مذهب المبرد ويخالف به البصريين والكوفيين ومعهم الأخفش، ولا يجيز أن يقع الضمير بعد لولا متصلاً مطلقاً ويحكم على القائل به بالخطأ فيقول رداً على سيبويه والأخفش: **"أما قوله: "لولاك" فإن سيبويه يزعم أن "لولا" تخفض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء، فيقال: إذا قلت "لولاك" فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة، وضمير النصب كضمير الخفض، فيقول: إنك تقول لنفسك "لولايَ" ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء. كقولك "رماني وأعطاني"، وقال الشاعر وهو يزيد بن الحكم الثقفي:-**

---

(١) انظر شرح الكافية، ٣٨٧/٢.

(٢) الكتاب، ٣٧٤/١.

(٣) شرح المفصل، ١١٢/٣، وانظر شرح الكافية، ٢٠/٢، والانصاف، ٦٨٧/٢، ومغني اللبيب، ٢٧٤/١، والأزهية في علم الحروف، ص١٧٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى بأَجْرامِهِ من قِلَّةِ النيِّق مُنْهَوِى

فيقال له: الضمير في موضع ظاهر فكيف يكون مختلفاً؟ وإن كان هذا جائزاً فلِمَ لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو "إنَّ" وما كان معها في الباب؟

وزعم الأخفش أن الضمير مرفوع، ولكن وافق ضمير الخفض كما يستوي الخفض والنصب، فيقال: فهل هذا في غير هذا الموضع؟!

قال أبو العباس والذي أقوله أن هذا خطأ. لا يصلح أن تقول إلاَّ لولا أنت، قال الله عز وجل: (لولا أنتم لكنا مؤمنين) [سبأ:٣١] ومن خالفنا فهو لا بُدَّ يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بُعد"(١).

ولم أجد من النحاة من أخذ برأي المبرد بل بعضهم أنكر عليه هذا القول فقال الشلوبين: "اتفق أئمة البصريين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء على رواية (لولاك) عن العرب فإنكار المبرد له هذيان"(٢). والأنباري يقول انه لا وجه لهذا الإنكار "لأنه جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم"(٣) ومنه قول عمر بن أبي ربيعة(٤):-

أومَت بعَيْنَيها من الهَوْدجِ لولاكِ هذا العام لم أحْجُجِ

أما مذهب الكوفيين فقد رجحه كثير من النحاة فالمالقي يقول: "والأولى أن يحكم عليها بالبقاء على أنها حرف ابتداء"(٥) أي إنها ليست حرف جر؛ والأنباري في هذه المسألة بالتحديد يرجح رأي الكوفيين ويرى أنه هو المذهب الصحيح(٦).

---

(١) الكامل، ١٢٧٧/٣-١٢٧٨، وانظر المقتضب، ٧٣،٣.

(٢) الجنى الداني، ص٦٠٥.

(٣) الإنصاف ٢٩٠/٢.

(٤) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص٨٠.

(٥) رصف المباني، ص٦٠٤.

(٦) الانصاف، ٦٨٩/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨- "ما" الزائدة

تتعدد المواضع التي تكون فيها "ما" زائدة، وتنحصر ضمن ضربين، حيث تكون "ما" إما كافة أو غير كافة وقد ذكر المبرد ذلك فقال: "و"ما" **تزاد على ضربين، فأحدهما أن يكون دخولها في الكلام كإلغائها، نحو: (فبما رحمة من الله لنت لهم) [آل عمران:١٥٩] أي فبرحمة، وكذلك: (فبما خطيئاتِهِم أُغرقوا) [نوح:٢٥]، وكذلك: (مثلاً ما بعوضة) [البقرة:٢٦]، وتدخُلُ لتغيير اللفظ، فتوجبُ في الشيء ما لولا هي لم يقع، نحو: "ربَّما ينطلق زيد" و(ربما يَوَدُّ الذين كفروا) [الحجر:٢] ولولا "ما" لم تقع "ربَّ" على الأفعال لأنها من عوامل الأسماء، وكذلك جئت بعدما قام زيدٌ، كما قال المرار**(١):-

أعلاقةَ أُمِّ الوُلَيِّدِ بعدما أفنانُ رأسِكَ كالثَّغَام المخلِسِ

فلولا "ما" لم يقع بعدها إلا اسمٌ واحدٌ، وكان مخفوضاً بإضافة "بعد" إليه، تقول: جئتك بَعْدَ زيدٍ"(٢).

فالضرب الأول الذي يعنيه المبرد هو أن تكون "ما" زائدة غير كافة فيكون دخولها في الكلام كخروجها أي إنها لم تحدث في العمل شيئاً وهو في "المقتضب" يقول هي: "زائدة مؤكدة لا يُخِلّ طرحها بالمعنى"(٣)، وسيبويه ذكر ذلك فقال: "وهي لغوٌ في أنَّها لم تُحدِث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"(٤). أما الضرب الثاني فهو أن تكون كافة فتدخل لتُغيِّر اللفظ، فتوجبُ في الشيء ما لولا هي لم يقع. ومثال ذلك "ربَّ" فهي مختصة بالأسماء ولا تدخل على الأفعال إلا إذا اتصلت بها ما، ويذكر ذلك أيضاً في "المقتضب" فيقول: "كما لا تقع ربَّ على الأفعال إلا بـ "ما" في قوله (ربما يَوَد الذين كفروا) [الحجر:٢]، ولو حذفت منها "ما" لم تقع إلا

---

(١) الشاهد للمرار الأسدي أو الفقعسي، في لسان العرب (علق) ٣٥٧/٩، الكتاب، ١١٦/١، والمقتضب، ٥٤/٢، وخزانة الادب، ٢٣٤/١١. والأزهية ص٨٨، ونسبه الشنقيطي في الدرر للمرار دون تحديد، ١٧٦/١.

(٢) الكامل، ٤٤١/١-٤٤٢.

(٣) المقتضب، ٤٨/١.

(٤) الكتاب، ٢٢١/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الأسماء المنكرات"[1] وهذا أيضاً ما ذكره سيبويه حيث قال: "جعلوا رُبَّ مع "مـــا" بمنزلة كلمة واحدة وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل لأنهم لم يكـــن لـــهم ســـبيل إلـــى "رُبَّ يقول""[2].

وتزاد "ما" أيضاً في حروف الجزاء، يقول المبرد: **"فأنت في زيادة "ما" بالخيـــار في جميع حروف الجزاء، إلا في حرفين، فإن "ما" لا بد منها لعلة. والحرفان: "حيثما" تكن أكن، كما قال الشاعر[3]:-**

حيثما تَستَقيم يُقدِّرْ لَكَ اللَّـــ ـــه نجاحاً في غابرِ الأَزْمانِ

والحرف الثاني "إذما" كما قال العباس بن مرداس[4]:-

إذ ما أتيتَ على الرسول فَقُلْ لَهُ حَقاً عليك إذا اطمأنَّ المجلِسُ

لا يكون الجزاء في "حيث" و "إذ" إلا بـــ "ما"[5].

يذكر المبرد أن "ما" تزاد في جميع حروف الجزاء الجازمة منها وغير الجازمـــة، إلا في حرفين فإن "ما" فيهما لازمة، ولا يكونان للمجازاة إلا بملازمة "ما".

وقد نصَّ على ذلك في "المقتضب" أيضاً فذكر أن "ما" تكون زائـــدة فـــي جميـــع حروف الجزاء إلا ما كان من "حيثما" و"إذما" فإن "ما" فيهما لازمة لا يكونان للمجـــازاة إلا بها كما لا تقع "ربّ" على الأفعال إلا بـــ "ما"[6].

وذكر سيبويه قبل المبرد هذا القول فقال:" ولا يكون الجزاء في "حيث" ولا في "إذ" حتـــى يُضَمَّ إلى كل واحد منهما "ما" فيصير "إذ" مع "ما" بمنزلة "إنما" و"كأنما" وليســـت "ما" فيهما بلغو ولكن كل واحد منهما مع "ما" بمنزلة حرف واحد"[7]، وفي موضع آخـــر يقول: "لأن ما" هذه لم تُجَّعل بمزلة موت في حضرموت... إنما تدخل لتمنع (إنَّ) مـــن

---

(1) المقتضب، ٢/٤٨-٤٩.

(2) الكتاب، ص٣/١١٥.

(3) البيت بلا نسبة في الكامل، ١/٣٧٩، وشرح أبيات مغني اللبيب، ٣/١٥٣.

(4) الشاهد لعباس بن مرداس في الكتاب، ٣/٥٧، والخزانة ٩/٣٠.

(5) الكامل، ١/٣٧٩.

(6) المقتضب، ١/٤٨.

(7) الكتاب، ٣/٥٦-٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النصب، ولتُدخل "حيث" في الجزاء، فجاءت مغيّرة ولم تجئ كموت في "حضر" ولا لغواً"[1].

ويعني بهذا أنها ليست جزءًا من الكلمة ولا زائدة، ودخلت لغرض محدد وتحدث النحاة المحدثون عن "ما" الزائدة، والمعنى المستفاد من زيادتها، فكتب عبد الرحمن تاج بحثاً في "ما" الزائدة، ومحور حديثه كان مركزاً حول المعنى الذي تجلبه "ما" الزائدة للتركيب يقول: "تقع "ما" في فصيح الكلام زائدة، ولكن لا يمكن أن تكون فيه حشواً لغوا خالية من الفائدة... إنما يؤتى بها لتأكيد معنى مستفاد من غيرها مما وقع في التركيب نفسه"[2]وقد استشهد بالعديد من الآيات القرآنية وشرحها مستعيناً بالتفاسير ليثبت أن "ما" زائدة مؤكدة.

وقد ذكر المبرد وقبله سيبويه أنّ "ما" الزائدة جاءت لتوكيد الكلام؛ وما ذكره المبرد ان دخولها في الكلام كخروجها إنما يعني أنها لم تحدث شيئاً من العمل، وسيبويه يقول: "هي لغو في أنها لم تُحدِثْ إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام[3].

فالنحاة القدماء لم يغفلوا عن المعنى الذي أفادته زيادة "ما"، وهم إذا قالوا عنها "زائدة" إنما يعنون أنها لا تؤدي المعنى الذي وضعت من أجله، كأن تكون استفهامية، أو شرطية أو غير ذلك.

---

(1) المصدر السابق، ٣/٣٣١.

(2) القول في (ما) الزائدة، عبد الرحمن تاج، مجملة مجمع اللغة العربية، ج٣٥، ١٩٧٥م، ص٢٣.

(3) الكتاب، ٤/٢٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩- مَهْيَمْ

ذكر المبرد أن "مهيم" حرف استفهام، واستند في ذلك إلى الحديث النبوي الشريف، وكان شاهده الوحيد، فقال: "**قوله "مهيم" حرف استفهام معناه: ما الخبر، وما الأمر، فهو دال على ذلك محذوف الخبر، وفي الحديث: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بعبد الرحمن بن عوف ردع خلوق فقال: مهيم؟ فقال: تزوجت يا رسول الله، قال: أولم ولو بشاة، وكان تزوج على نواة**"[١].

ولم يذكر النحاة القدماء منهم والمحدثون أن "مهيم" حرف استفهام وقد ذكره المبرد في "الكامل" ولم يذكره في "المقتضب"، وقد ورد هذا اللفظ غير مرة في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث كان عليه السلام إذا سأل عن شيء قال: "مهيم" وذكرت ذلك أسماء بنت يزيد الأنصارية في حديث روته قالت فه: "أن رسول الله صلى عليه وسلم جلس مجلسا يحدثهم عن أمور الدجال، فذكر نحوه وزاد فيه، فقال: مهيم؟ وكانت كلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سأل عن شيء يقول: مهيم - وزاد فيه: ممن حضر مجلسي وسمع قولي فليبلغ الشاهد منكم الغائب...."[٢].

فكلمة "مهيم" من الكلمات الإسلامية ذات الصوغ المبتكر وقد اختص الرسول صلى الله عليه وسلم باستخدامها - وهو أفصح العرب - ولكن هذا لا يعني أنها حوف استفهام محذوف الخبر - كما ذكر المبرد - فكانت قبل الحذف: "مهيم الأمر" واستخدام الرسول صلى الله عليه وسلم لها لا يدل على هذا الحذف.

وإن صح هذا القول فإنها كلمة منحوتة من جملة "ما هو الأمر"، أو "ما هذا الأمر" وحرف الاستفهام فيها "ما" وليس "مهيم"؛ وبعد النحت قصرت الألف إلى الفتحة، وقد وردت روايتان للحديث الذي ذكره المبرد؛ يقول فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: "ما هذا؟" بدل كلمة "مهيم"، ونص الحديث، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بعبد الرحمن أثر صفرة، فقال ما هذا؟ فقال إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب، فقال: بارك الله لك أولم ولو بشاة"[٣].

---

(١) الكامل، ١٢٩٠/٣، وانظر الحديث في صحيح البخاري كتاب نكاح باب (٧)، وكتاب مناقب الأنصار باب (٩)، وكتاب مناقب الأنصار، باب (٣)، وكتاب البيوع باب (١)، وفي سنن أبي داوود كتاب النكاح باب قلة المهر، وفي سنن ابن ماجه كتاب النكاح باب (٢٤).

(٢) من حديث طويل في مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، دار صادر والمكتب الاسلامي، ٤٥٦/٦.

(٣) الحديث رواه الترمذي كتاب النكاح، باب(١٠)، ومسلم في صحيحه كتاب النكاح، حديث رقم (١٤٢٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهناك جمل ذات صبغة إسلامية نُحتت فأصبحت كلمة واحدة مثل "البسملة" إذا أكثرت من قول: "بسم الله"، و"الهيللة" إذا أكثرت من قول: "لا إله إلا الله" و"الحوقلة" أو "الحولقة" إذا أكثرت من قول "لا حول ولا قوة إلا بالله"(١)، ومثلها أيضاً "الدَّمعزة" من "أدام الله عزك" و"الجعفدة" من "جعلت فداك"، و"الكبتعة" من "كبت الله عدوك"، وغيرها، وهذا كله جائز في اللغة العربية فقد ذكر السيوطي أن "العرب تنحت من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنس من الاختصار، وأنشد الخليل:-

أقول لها ودمع العين جَارٍ ألم تُحْزُنْكِ حَيْعَلَةُ المنادي

من قوله: "حيَّ على"(٢).

لذلك فإن "مَهْيَم" ليست حرف استفهام، بل هي كلمة منحوتة من جملة استفهامية يُسأل بها عن أمر ظاهر ومشاهد، وهذا واضح من خلال الحديث، فقد رأى الرسول صلى الله عليه وسلم بعبد الرحمن بن عوف أثر صفرة وفي رواية رآه يلبس ثوباً جديداً فسألة مَهْيَم؟ ويعنى ما هذا الأمر؟ أو ما هو الأمر؟.

---

(١) انظر تهذيب اصلاح المنطق، ص٦٥٠.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنوعها، ٤٨٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠- واو القسم

يشترك في القسم "الاسم والفعل، وهو جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية"(١)، أما الجملة الاسمية فهي نحو قولك: "لعمرك الله..."، فتكون اللام للابتداء و"عمرك" مبتدأ والخبر محذوف تقديره "قسمي"، وإذا لم تأت باللام، تنصب "عمرك" على أنها مصدر؛ وقد أشار المبرد إلى معنى "عمرك الله" فقال في **قول الشاعر**(٢):-

فعمرك ألا تسمعيني ملامة ولا تنكئي الفؤاد فييجعا

يقول المبرد: قوله: "فعمرك" يقسم عليها، ويقال: "عمرك الله" أي اذكرك الله، قال(٣):-

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذي سلم"(٤)

وقد قيل إن معناها: "سألك بعمرك الله، وبتعميرك الله، أي بوصفك الله بالبقاء، وهو مأخوذ من العمر والعمر في معنى البقاء"(٥).

أما الجملة الفعلية، فإن الفعل يظهر معه حرف الباء الجار، وهو أصل حروف القسم(٦)، تقول: "أقسم بالله لأفعلن كذا"، فإذا قلت: "والله لأفعلن كذا" فإن (الواو" تكون بدلا من الباء، وقد أثبت ذلك المبرد فقال: "**الواو تكون بدلا من "الباء"في القسم، لأن مخرجها من مخرج الباء من الشفة، فإذا قلت: والله لأفعلن فمعناه: أقسم بالله لأفعلن، فإن حذفتها، قلت: الله لأفعلن، لأن الفعل يقع على الاسم فينصبه، والمعنى معنى الباء، كما قال الله عز وجل: (واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا) [الأعراف:١٥٥] وصل الفعل فعمل، والمعنى "من" لأنها للتبعيض، فقد صارت الواو تعمل بلفظها عمل الباء، وتكون في معناها**"(٧). ولم يخالف أحد من النحويين أن الباء هي الأصل والواو بدل من الباء، إلا السهيلي فقد رد على جميع النحويين وقال ليست

---

(١) شرح المفصل، ٩٠/٩.

(٢) متمم بن نويرة، رواه المفضل الضبي: (فعيدك ألا تسمعيني) في المفضليات، ص٥٤٠.

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب، ٣٢٣/١، وهو للأحوص، في الخزانة، ١٣/٢،١٤،١٥،.

(٤) الكامل ١٤٤٥/٣.

(٥) المخصص، ١٦٥/١٧.

(٦) انظر شرح المفصل، ٩٩/٩.

(٧) الكامل، ٤٧٤/١-٤٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الواو بدلاً من الباء "بل هي العاطفة، كواو "رُبَّ" عطفت على مقدَّر، ويقوّيه أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة، وأنها لو كانت بدلاً من الباء لم يختلفا في الحركة، كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في: أشاح ووشاح، وأنها لم توجد قطّ بدلاً منها، لأنها ليست من مخرجها، ولما بينهما من المضادّة إذ في الواو لين وفي الباء شدّة"[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] همع الهوامع، ٤/٢٣٧.

١١- واو رُبَّ

اختلف النحاة في عمل واو رُبَّ[١]، هل هي التي تعمل الجر في الاسم الذي بعدها أم العمل لرُبَّ مقدَّرة، والواو حرف عطف لا يكون عاملاً، فذهب الكوفيون ومعهم المبرد إلى أن العمل لواو رُبَّ، وأشار المبرد إلى ذلك بعد ذكره **لقول الفرزدق**[٢]:-

وأطلس عسالٍ وما كان صاحباً رفعت لناري موهناً فأتاني

يقول المبرد: "وخفض بهذه الواو لأنها في معنى "ربَّ"، وإنما جاز أن يخفض بها لوقوعها في معنى "ربَّ" ولأنها حرف خفض"[٣]. ويقصد المبرد أنها حرف خفض في القسم حيث نابت عن الباء فعملت الخفض كالباء، وكذلك الواو هنا لمَّا نابت عن "ربَّ" عملت عملها.

أما البصريون فإنهم يرون أن العمل لربَّ مقدرة، والواو لا تعمل لأنها حرف عطف؛ وما يدلهم على أن الواو ليست عاملة كواو القسم أنه يجوز أن تظهر مع "رب". أما واو القسم فلا يجوز أن تظهر مع الباء؛ حيث لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض[٤] وقد اختار ابن الحاجب رأي المبرد والكوفيين حيث عدُّ واو رب من حروف الجر[٥].

---

(١) انظر هذه القضية في الانصاف مسألة (٥٥)، ١/٣٧٦-٣٨١.

(٢) ديوان الفرزدق ص٥٧٤.

(٣) الكامل، ١/٤٧٤.

(٤) الانصاف، ١/٣٨١.

(٥) انظر شرح الكافية، ٢/٣١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢- واو (مع)

يقول المبرد: "**وأجود التفسير عندنا في قول الله جل وعز: (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) [يونس:٧١] أن تكون الواو في معنى "مع" لأنك تقول: "أجمعت رأيي وامري" و "جمعت القوم" فهذا هو الوجه، وقوم ينصبونه على دخوله بالشركة، في معنى الأول، فيجعلونه كقول القائل[١]:-**

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا

والرمح لا يتقلد، ولكنه أدخل مع ما يتقلد، فتقديره: متقلدا سيفا. وحاملا رمحا، ويكون تقدير الآية: فأجمعوا أمركم وأعدوا شركاءكم، والمعنى يؤول إلى أمر واحد، ومن ذلك قوله[٢]:-

شراب ألبان وتمر وأقط"[٣]

وذكر المبرد ذلك في المقتضب وزاد في توضيح قوله: "شراب ألبان وتمر وأقط" فقال: "فالتمر والأقط لا يقال فيهما شربا، ولكن أدخلهما مع ما يشرب فيجري اللفظ واحدا والمعنى أن ذلك يصير إلى بطونهم"[٤].

يذكر المبرد هذه القضية لاهتمامه الواضح في المعنى، فقد يختلط الأمر أحيانا إذا كانت الواو تحتمل أن تكون عاطفة، أو أن تكون في معنى مع، نحو قوله تعالى: "فأجمعوا أمركم وشركاءكم" ففي الآية وجهان - كما ذكر المبرد -:

الأول: - أن تكون الواو عاطفة فتكون الآية من باب عطف جملة على جملة وذلك "أن تضمر للشركاء فعلا يصح أن يحمل عليه الشركاء فيكون تقديره: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم"[٥] فالفعل الأول بقطع الهمزة والثاني بوصلها.

الثاني:- أن تكون الواو بمعنى "مع" لأن المعنى لا يستقيم مع العطف فلا يصح لك أن تقول: أجمعت شركائي وأجمعت أمري والمبرد يرجح الوجه الثاني بدليل قوله:

---

(١) الشاعر عبد الله بن الزبعي في الكامل ٨٣٦/٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ٥١/٢.

(٢) رجز غير معروف قائله في الكامل ٤٣٢/١، ٤٧٧، ٨٣٧، والمقتضب ٥١/٢.

(٣) الكامل ٨٢٦/٢-٨٣٧ و ٤٣٢/١، والمقتضب ٥١/٢.

(٤) المقتضب ٥١/٢.

(٥) شرح المفصل، ٥٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"فهذا هو الوجه" أي الذي يراه هو الأجود، وهذا رد على السيوطي حيث يقول أن المبرد ذهب "إلى جواز العطف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين"(١). فالمبرد يذكر الوجهين ويرجح أحدهما على الآخر.

وقوله: "وقوم ينصبونه على دخوله بالشركة...." أي أن تكون الواو عاطفة، لا يعني أن هذا مذهبه، لأنه ذكر رأيه وهو كونها واو "مع" قبل ذكره الرأي الثاني.

أما ابن مالك فهو يجيز الوجهين: النصب ، أو العطف على إضمار فعل مناسب، ولا يرجح وجها على الآخر فيقول في الفيته:-

والنصب إن لم يجز العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل تصب(٢)

فإذا لم يصلح العطف فالنصب واجب، وإذا لم يستقم المعنى بالعطف أو بالنصب، تعين الإضمار.

ورأي ابن مالك هذا عملي ومفيد وهو أكثر مرونة حيث يترك التقدير للمتلقي حتى يستقيم المعنى معه.

---

(١) همع الهوامع ٣/٢٤٥.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/٢٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٧م.

٢- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم، أبو سعيد السيرافي، تحقيق محمد ابراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام.

٣- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٩٨٢م.
القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٩م.

٤- الأزهية في علم الحروف، الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، معجم اللغة العربية، ١٩٨١م.

٥- الأساليب الانشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مصر مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٧٩م.

٦- أسلوب النفي والاستفهام في العربية، خليل عمايرة، د ط، د ن، د ت.

٧- الأصمعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٥.

٨- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة ط١، ١٩٨٥م.

٩- الأغاني، الاصفهاني، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت، مؤسسة جمّال للطباعة.

١٠- إنباه الرواة، القفطي، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، دار الفكر.

١٢- البدل في الجملة العربية، حسن محمد حسين، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٧٩م.

١٣- بغية الوعاة، السيوطي، بيروت، دار المعرفة.

١٤- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل.

١٥- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مصر، مطبعة السعادة، وبيروت، دار الفكر.

١٦- تناوب حروف الجر، محمد حسن عواد، عمان، دار الفرقان، ط١، ١٩٨٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الأزهر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢.
١٨- تهذيب إصلاح المنطق، التبريزي، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٨١م.
١٩- الجنى الداني في شرح حروف المعاني، المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.
٢٠- جمهرة الأمثال، العسكري، بيروت، دار الكتاب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.
٢١- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.
٢٢- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر.
٢٣- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٠م.
٢٤- حروف المعاني، الزجاجي، تحقيق علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤.
٢٥- الحُلَل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي، تحقيق سعيد سعودي، بيروت، دار الطليعة.
٢٦- الحماسة البصرية، صدر الدين البصري، نشر بعناية الدكتور مختار الدين أحمد، بيروت، عالم الكتب، ١٩٦٤م.
٢٧- خزانة الأدب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.
٢٨- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى.
٢٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الشنقيطي، بيروت، دار المعرفة ط٢، ١٩٧٣م.
٣٠- ديوان ابراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٦٩م.
٣١- ديوان أبي تمام، بيروت، المكتبة الوطنية، ١٩٨٩م.
٣٢- ديوان أبي نواس، بيروت، دار صادر.
٣٣- ديوان الأخطل، شرح مجيد طراد، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٥م.
٣٤- ديوان الأعشى، د ت، بيروت، دار صادر، ١٩٦٦م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٥- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٤.
٣٦- ديوان بشر بن أبي خازم، شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٤م.
٣٧- ديوان جرير، شرح عمر فاروق، بيروت، دار الارقم للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٧م.
٣٨- ديوان جميل بثينة، بيروت، المكتبة العربية.
٣٩- ديوان حاتم الطائي، شرح أبي صالح يحيى بن مدرك الطائي، قدم له حنا نصر حتّي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٤م.
٤٠- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي حسنين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣م.
٤١- ديوان الحطيئة، شرح عمر فاروق الطبّاع، بيروت، دار الارقم للنشر والتوزيع.
٤٢- ديوان الخنساء، بيروت، المكتبة الثقافية.
٤٣- ديوان ذي الرمة، شرح زهير فتح الله، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٩٥م.
٤٤- ديوان الراعي النميري، شرح واضح الصّمد، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٥م.
٤٥- ديوان شعر النحوارج، جمع وتحقيق احسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٤م.
٤٦- ديوان طرفة بن العبد، شرح محمد حمود، بيروت، دار الفكر اللبناني، ط١، ١٩٩٥م.
٤٧- ديوان العجاج، رواية عبد الملك الأصمعي، تحقيق عزّة حسن، بيروت، مكتبة دار الشروق.
٤٨- ديوان عدي بن زيد، جمعه وحققه محمد جبار المعيبد، بغداد، ١٩٩٥م.
٤٩- ديوان عروة بن الورد، شرح عمر فاروق الطباع، بيروت، دار الأرقم، ١٩٩٥م.
٥٠- ديوان عمر بن أبي ربيعة، بيروت، دار صادر.
٥١- ديوان عمرو بن شأس، تحقيق وجمع يحيى الجبوري، النجف، ١٩٧٦م.
٥٢- ديوان علقمة الفحل، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، راجعه فخر الدين قباوة، حلب، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٦م.
٥٣- ديوان الفرزدق، بيروت، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، ط١، ١٩٩٦م.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٥٤- ديوان كثيِّر عزّة، شرح مجيد طراد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٣م.
٥٥- ديوان المتلمس الضبّعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة، معهد المخطوطات العربية.
٥٦- ديوان مجنون ليلى، شرح عدنان زكي درويش، بيروت، دار صادر، ١٩٩٤م.
٥٧- ديوان المهلهل، شرح وتحقيق انطوان محسن القوال، بيروت، دار الجيل، ط١.
٥٨- ديوان النابغة، شرح محمد الطاهر بن عاشور نشر الشركة الوطنية بالجزائر والشركة التونسية للتوزيع.
٥٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.
٦٠- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي البغدادي، نشر بعناية شكري الألوسي، بيروت، دار احياء التراث العربي، ط٤، ١٩٨٥م.
٦١- سنن ابن ماجة، دار الدعوة، دار سحنون، ط٢، ١٩٩٢م.
٦٢- سنن أبي داوود، دار الدعوة، دار سحنون، ط٢، ١٩٩٢م.
٦٣- سنن الترمذي، دار الدعوة، دار سحنون، ط٢،١٩٩٢م.
٦٤- السيرة النبوية، ابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، بيروت، دار إحياء التراث، ط١، ١٩٩٤م.
٦٥- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين، القاهرة، مكتبة التراث، ط٢.
٦٦- شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، تحقيق محمد الرّيح هاشم، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٦م.
٦٧- شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دمشق، دار المأمون للتراث.
٦٨- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكّري، تحقيق عبد الستار فراج، القاهرة، مطبعة المدني ومكتبة العروبة، ١٩٩٥م.
٦٩- شرح الأشموني، تحقيق عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث.
٧٠- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار الفكر.
٧١- شرح شواهد العيني (بهامش كتاب حاشية الصبان على شرح الأشموني).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧٢- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٧م.
٧٣- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، بيروت، المكتبة العصرية.
٧٤- شرح الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرح رضي الدين الاستراباذي، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٥٠م.
٧٥- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٧٦- شرح المفصل، ابن يعيش، بيروت، عالم الكتب.
٧٧- شرح المفصل في صنعة الإعراب، النحوارزمي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان، بيروت، دار العرب الاسلامية.
٧٨- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٧م.
٧٩- صحيح بخاري، دار الدعوة، دار سحنون، ط٢، ١٩٩٢م.
٨٠- صحيح مسلم، دار الدعوة، دار سحنون، ط٢، ١٩٩٢م.
٨١- طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، مصر ، دار المعارف .
٨٢- طبقات المفسرين ، الداوودي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط٤.
٨٣- العقد الفريد، ابن عبد ربه، شرح وتحقيق أحمد أمين، وإبراهيم الأبياري، وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ١٩٤٩م.
٨٥- الفرائد الجديدة، السيوطي، تحقيق عبد الكريم المدرس، العراق، وزارة الأوقاف.
٨٦- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين الكيكلدي، تحقيق موسى الشاعر، عمان، دار البشير، ط١، ١٩٩٠م.
٨٧ الفهرست، ابن النديم، تحقيق يوسف علي طويل، بيروت، دار الكتاب العلمية، ط١.
٨٨- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أسامة الرفاعي، العراق، وزارة الأوقاف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨٩- القاموس المحيط، الفيروز أبادي، بيروت، دار الجيل.
٩٠- الكامل في الأدب، المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م.
٩١- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٠م.
٩٢- الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن ابي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.
٩٣ الكليات، الكفوي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٢م.
٩٤- الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، محمد الحطاب، شرح محمد الأهدل، بيروت، دار الكتاب العربي.
٩٥- لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني ، دار الفكر .
٩٦- لسان العرب، ابن منظور، بيروت، دار إحياء التراث ومؤسسة التاريخ العربي.
٩٧- المبسوط في القراءات العشر، الاصبهاني، تحقيق سبيع حاكمي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.
٩٨- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.
٩٩- المخصص، ابن سيده، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
١٠٠- المزهر في علوم اللغة، السيوطي، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، بيروت، المكتبة العصرية.
١٠١-المساعد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل لابن مالك)، ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٨٢م.
١٠٢-مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، دار صادر والمكتب الإسلامي.
١٠٣- معاني القرآن، الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي، دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.
١٠٤ معجم الأدباء، ياقوت الحموي، بيروت، دار المستشرق.
١٠٥- معجم البلدان، ياقوت الحموي، بيروت، دار صادر.
١٠٦- مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية ١٩٨٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠٧ المفضليات، المفضل الضبي، شرح الأنباري، بيروت، مطبعة اليسوعيين، ١٩٢٠م.
١٠٨- المقتضب، المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٦٣م.
١٠٩- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م.
١١٠- المقدمة الجزولية، أبو موسى الجزولي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه حامد نيل وفتحي جمعة، مطبعة أم القرى.
١١١- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، تحقيق سيدني جلاسر، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٤٧.
١١٢- النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة، دارا المعارف، ط٤.
١١٣- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أشرف على تصحيحه علي الضبَّاع، بيروت، دار الكتب العلمية.
١١٤- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، منشورات جامعة الفاتح، ط١، ١٩٦٧م.
١١٥-همع الهوامع، السيوطي تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٧م.
١١٦- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدوريات

١- التضمين أو نيابة حرف جر مناب الآخر، عباس الغزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٧-٢٨، ١٩٦٠-١٩٦٢.

٢- التضمين في النحو العربي، منيرة محمود الحمد، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، ٢مج (٥)، ١٩٩٣.

٣- حروف الجر، صلاح الدين الزعبلاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ج(٣)، مج (٥٥)، (١-٣)، ١٩٨٠.

٤- القول في (ما) الزائدة، عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ج٣٥، ١٩٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص وأهم النتائج

وبعد، فقد جاءت الدراسة في تمهيد وأربعة فصول. خصص التمهيد لتقويم نبذة قصيرة عن حياة المبرد ثم وضع ملامح حول القضايا النحوية التي وردت في الكامل وما تميزت به عما جاء في "المقتضب".

إضافة إلى ذلك فقد خصص التمهيد أيضاً لذكر قضايا المرفوعات التي وردت في الكامل، وذلك لأن عدد هذه القضايا لا تكون – في عددها – فصلاً مستقلاً كبقية فصول الدراسة.

وبما أن قضايا المرفوعات ذكرت في التمهيد فقد خصص الفصل الأول لدراسة قضايا المنصوبات في "الكامل" وقد ركز المبرد فيها على القضايا الخلافية، وتضمن معظم المنصوبات المعروفة.

والفصل الثاني من الدراسة أُفرد لدراسة المجرورات في كتاب الكامل، وتضمن قضية تناوب حروف الجر وبعض القضايا التي تختص بإضافة الأسماء وإضافة الظروف.

ويتناول الفصل الثالث قضايا التوابع في الكامل وهي النعت والعطف والبدل.

أما الفصل الرابع والأخير فقد توقف فيه البحث عند دراسة الأدوات التي وردت في الكامل وقد وضعتها مرتبةً على حروف المعجم ابتداءً من همزة الاستفهام وحتى واو رب.

وبعد هذه الرحلة فإن البحث خلص إلى نتائج نوجزها بالنقاط التالية:-

١- يعد المبرد من رؤساء المذهب البصري ومعظم آرائه تؤيِّد هذا المذهب إلا أنه في بعض القضايا كان يخالف البصريين ويأخذ بمذهب الكوفيين. ومثال ذلك قضية تناوب حروف الجر، وعمل واو رب.

وفي قضايا أخرى كان يخالف المذهبين معاً ويكون له مذهب خاص به وذلك كقضية الضمير الواقع بعد "لولا".

٢- ركز المبرد على القضايا التي يؤثر توضيحها في المعنى فكان في بعض القضايا يكون حكمه هو صحة المعنى.

٣- اهتم المبرد بالقراءات القرآنية فكان يفضل قراءة على قراءة، وقد ردَّ بعض القراءات السبعية، وقال إنها غير جائزة وذلك كقراءة حمزة والكسائي لقوله

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعالى: "واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات"، بكسر تاء آيات وهي قراءة سبعية وقراءة حمزة لقوله تعالى: "والذي تساءلون به والأرحام" بكسر ميم الأرحام وهي قراءة سبعية أيضا.

٤- تأثر المبرد بكتاب سيبويه تأثرا مباشرا فقد كان يأخذ بآرائه ويشرحها ويستخدم شواهده نفسها وأمثلته المصنوعة أيضا.

٥- تعتبر القضايا التي وردت في "الكامل" مكملة لما جاء في "المقتضب" وقضايا أخرى شرحها في "الكامل" وكان قد ذكرها في "المقتضب" باختصار شديد، وقد اثبت البحث ذلك في التمهيد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Grammatical trends in Al-Mubared's Book Al-Kamel

By

MAYSON A. ABU TABANJAH

Supervisor

DR. RASLAN A.BANI-YASIN

This research study Al-Mubared's Book Al-Kamel, from the grammatical point of view, it consists of an introduction, four chapters and the findings.

The introduction includes a brief autobiography of Al-Mubared's life, in addition to the various grammatical characteristics of Al-Mubared's Book, many grammatical differences that distinguished Al-Mubared are discussed in this introduction.

The first chapter of this thesis is devoted to discuss the genitive grammatical case with focus on problematic areas of this field.

The second chapter is scarified to deal with prepositions and the frequency of occurrence, and its frequency of occurrence, in addition to the nouns & adverbs.

The third chapter deals with various grammatical and syntactic cases such as adjectives, relative clauses and replacement.

The fourth chapter studies the articles used by Al-Mubared to achieve his goals; it is arranged in and alphabetical order.

The findings of this research can be summarized in the following :

1. Al-Mubared is consided to be the head of Al Bassreyans code of thinking, the majority of his views goes along with this code however,

© Arabic Digital Library Yarmouk University

in some cases he adopted the Koufyoons. In other cases he refused both codes and have his own one.

2. Al-Mubared concentrates on semantics and its effect on meaning.

3. Al-Mubared was very interested in various Reciting of the glorious Quran, preferring one of these reciting, he refused some of these Reciting such as Hamzah and Al-Kisa'i.

4. Al-Mubared was very influenced in Seubaoui's Book; he adopted some of his views and explained them.

5. All the grammatical problems discussed in Al-Kamel is considered to be in completion to his other book Al-Moqtadab, it seems that the two books completed each other, this is shown clearly in the preface.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University